اعتراضات جامع العلوم الباقولي على أبي علي الفارسي
(جمعًا ودراسة)

Objections sciences collector Albacoli on The Abu Ali ALfarsi
(collection & study)

إعداد الطالب:
أحمد علي أحمد المكرفح

بحث مقدَّم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية
شعبة اللغة ـ نحو وصرف

إشــراف الأستاذ الدكتور:
كمال سعد أبو المعاطي أحمد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبدالعزيز
جدة – المملكة العربية السعودية
جمادي الأولى ١٤٣٥هـ – مارس ٢٠١٤م

اعتراضات جامع العلوم الباقولي على أبي علي الفارسي
(جمعًا ودراسةً)

Objections sciences collector Albacoli on The Abu Ali ALfarsi
(collection & study)

إعداد الطالب:

أحمد علي أحمد المكرفح

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات

درجة الماجستير في اللغة العربية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
عضو داخلي				
عضو خارجي				
مشرف مشارك				
مشرف رئيس				

جامعة الملك عبدالعزيز

جمادي الأولى ١٤٣٥هـ - مارس ٢٠١٤م

شكر وتقدير

أشكرك – اللهم – شُكْرَ مُعْتَرِفٍ بجزيل فضلك ونعمتك، أن سخرت لي من عبادك أناسًا أخذوا بيدي قُدُمًا إلى طريق النجاح، فهؤلاء الأشخاص تنحني أمامهم كلمات الشكر وعبارات الامتنان ؛ خجلاً وعجزًا عن إتمام حقهم من جزيل الشكر وعظيم الثناء .

فالفضل والشكر يلزماني أن أردَّ الفضل والشكر إلى أهلهما، وفي هذه الأثناء – وأنا ألملم حروفي المتناثرة وكلماتي المبعثرة – يسرني أن أسطر الشكر والعرفان لأحق الناس بالشكر **والديَّ الكريمين**، اللذين ربياني صغيرًا، وأدباني كبيرًا، وشجعاني على الطلب والمثابرة، فلهما موفور الشكر ممزوجًا بصالح الدعوات، أن يمدَّ المولى في عمرهما وعافيتهما، وأن يحسن لهما في عاقبتهما، كما يحضرني شكر إخوتي مشاعلَ النورِ التي أضاءت حياتي، ورافقتني في هذه الرحلة البحثية بكل تفاصليها، فهنيئًا لي بكم جميعًا .

كما أخص بخالص الشكر، وعظيم التقدير أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور: **كمال سعد أبو المعاطي** . الذي وسعني خلال فترة الدراسة، ولم يألُ جهدًا في مساعدتي وإرشادي وإعطائي من وقته الثمين، وجهده وخبرته، وعلمه الفيَّاض ما أعانني على إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود، فلا أملك له سوى الدعاء بأن يجزيه المولى عني خير الجزاء، وأن ينفع به وبعلمه إنه سميع مجيب الدعاء .

ولا يفوتني أن أسوق الشكر إلى **كلِّ محبٍّ للعلم**، تفضَّل عليَّ، ومدَّ لي يد العون نصحًا، أو توجيهًا، أو تقويمًا في سبيل إعداد هذه الرسالة وإنجازها .

وختامًا إلى **كلِّ من قرأ، أو سيقرأ** هذا الشكر والتقدير .

اعتراضات جامع العلوم الباقولي على أبي علي الفارسي (جمعًا ودراسةً)

مستخلص

تناولت هذه الرسالة دراسة اعتراضات جامع العلوم الباقولي على أبي علي الفارسي ، فقامت بتوثيقها ومناقشتها ؛ لمعرفة صحتها من عدمه ، وبيان آراء النحاة فيها ، ومحاولة ترجيح ما رأته صحيحًا راجحًا بالدليل ، وقد قامت الرسالة بتسليط الضوء على فكر جامع العلوم الباقولي ، من خلال عرض اعتراضاته ومناقشتها ، وبيان مدى تأثره بأقوال من سبقه ، والتعرف على دواعي الاعتراضات ، وتقويمها على المقتضى العلمي المنهجي ، وقد اشتملت الرسالة على : مقدمة ، وتمهيد ، وبابين وخاتمة ، تحدثت المقدمة : عن دوافع البحث ، ومنهجه ، وخطته ، والدراسات السابقة ، وجاء التمهيد : وفيه ترجمة موجزة لأبي علي الفارسي وجامع العلوم الباقولي ، وتعريف بكتاب (الجواهر) من حيث منهجه ومادته ، وبيان مفهوم الاعتراضات لغةً واصطلاحًا ، وقد جاء الباب الأول : وفيه عرض ومناقشة لمسائل الاعتراض التي اعترض فيها جامع العلوم على أبي علي الفارسي مرتبة حسب ترتيب ورودها في كتاب (الجواهر) ، أما الباب الثاني : ففيه ثلاثة فصول : الأول : منهج جامع العلوم الباقولي في الاعتراض والثاني : موقفه من السماع والقياس ، والثالث : موقفه من التعليل النحوي ، ثم تأتي الخاتمة : وفيها جملة النتائج التي توصل إليها البحث ، والتي ثبت من خلاله أن مسائل الاعتراض عند جامع العلوم قد تباينت في عنوانها وشكلها ومضمونها ، فجاء منهجه في الاعتراض متنوعًا ، متعددًا في صوره شكلاً ومضمونًا ، كما ثبت اعتماده على السماع والقياس في الكثير من المسائل ، وكذلك اهتمامه بالتعليل النحوي في معظم المسائل.

Objections sciences collector Albacoli on The Abu Ali ALfarsi
(collection & study)

Abstract

This thesis was to study the discussion of the objections of JameAloloom Al-baqoli on Abi Ali Al-faresi in order to know its validity and illustrating the grammarian's opinions on them attempting to weight what can be emphasized based on evidence.The thought of JameAloloom Al-baqoli has been highlight from his objections and discuss them, and to extend how influenced he is by the previous grammarians, and to identify the reasons behind the objections to adjust them based on the appropriate scientific methodological.Components included in the thesis were: Introduction, preface, two parts and conclusion.The introduction included the research motives, method, plan, and previous studies.Then thePrefaceand itincluded a brief introduction about Abi Ali Al-faresi and JameAloloom Al-baqoli, and definition of (Aljawaher) book in terms of its method and components, and describing the meaning of objections in the language and idiomatically

Part one was following to view the presentation and discussion of the bjections arranged in the same order as they were in the book of (Aljawaher)Whereaspart twoincluded three sections: Thefirst: theapproach of JameAloloom Al-baqoli in objections. The second: his attitude in hearing and measurement. The third: his position in the grammar explanations.Finally the conclusion whichincluded the outcomes obtained in the research which prove that the objection of JameAloloom Al-baqoli were varied and he relied on the hearinga lot in the objections and on the measurements in some others, and cared of the grammar explanations in his matters.

قائمة المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
شكر وتقدير	أ
مستخلص	ب
Abstract	ج
قائمة المحتويات	د
المقدمـــــة	- ٢ -
التمهيد	- ١٠ -
المبحث الأول: ترجمة موجزة لأبي علي الفارسي	- ١١ -
اسمه ونسبه	- ١١ -
نشأته وحياته	- ١١ -
شيوخه	- ١٢ -
تلاميذه	- ١٣ -
منهجه في الدراسات النحوية	- ١٤ -
آثاره	- ١٦ -
المبحث الثاني: ترجمة موجزة لجامع العلوم الباقولي	- ١٩ -
اسمه ونسبه	- ١٩ -
نشأته وحياته	- ٢٠ -
منهجه في الدراسات النحوية	- ٢٠ -
آثاره	- ٢٢ -

الموضـــوع	الصفحة
المبحث الثالث: كتاب الجواهر "منهجه ومادته"	- ٢٤ -
منهج المؤلف فيه	- ٢٦ -
مادة الكتاب	- ٢٧ -
المبحث الرابع: تعريف الاعتراض لغة واصطلاحًا	- ٢٩ -
تعريف الاعتراض لغةً	- ٢٩ -
تعريف الاعتراض اصطلاحاً	- ٢٩ -
الباب الأول: مسائل الاعتراض « عرض ومناقشة »	- ٣٢ -
المسألة الأولى: دخول الفاء في جواب "لمّا " التعليقية في قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ﴾	- ٣٣ -
المسألة الثانية: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾	- ٤٤ -
المسألة الثالثة: وضع اللفظ المفرد موضع الجمع في قوله: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾	- ٥٦ -
المسألة الرابعة: العطف على الضمير المرفوع في قوله: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾	- ٦٦ -
المسألة الخامسة: تعدِّي الفعل بحرف الجر في قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾	- ٧٦ -
المسألة السادسة: "عمل الاسم المشتق بعد وصفه بواسطة الجار في قوله: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾	- ٩٠ -
المسألة السابعة: "الخلاف في توجيه قراءة حمزة: "وَأَنَّا اخترناك "	- ١٠١ -

الموضـــوع	الصفحة
المسألة الثامنة: "الخلاف في توجيه قراءة القصر: "لأقسم بيوم القيامة "	- ١٠٩ -
المسألة التاسعة: إجراء مابعد "إلا" مجرى ما بعد حرف النفي في قوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبۡلِ﴾	- ١١٧ -
المسألة العاشرة: الخلاف في توجيه قراءة ابن عامر: "أو لم تكن لهم آيةٌ	- ١٢٦ -
المسألة الحادية عشرة: الخلاف في رافع "الأبواب" ، وتقدير العائد في قوله: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾	- ١٣٣ -
المسألة الثانية عشرة: الخلاف في معنى "ما" ونوعها في قوله: ﴿فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ﴾	- ١٤٢ -
المسألة الثالثة عشرة: الخلاف في توجيه الخفض في قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾	- ١٥٠ -
المسألة الرابعة عشرة: الخلاف في موضع الجملة ورافع الاسم بعد الظرف في قوله: ﴿لَهُۥ أَصۡحَٰبٌ﴾	- ١٥٧ -
المسألة الخامسة عشرة: الخلاف في رافع الاسم بعد الظرف في قوله: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا﴾	- ١٦٢ -
المسألة السادسة عشرة: مجيْ الحال من المبتدأ على مذهب سيبويه في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلۡوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلۡحَقِّۚ﴾	- ١٦٧ -
المسألة السابعة عشرة: الخلاف في رافع "إله" في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾	- ١٧٢ -
المسألة الثامنة عشرة: الخلاف في رافع "أزواج" في قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ أَزۡوَٰجٞ﴾ فيمن أفرد "آخرُ	- ١٨٢ -

الموضـــوع	الصفحة
المسألة التاسعة عشرة: الخلاف في موضع "عَالِيْهِمْ" في قوله تعالى: ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ فيمن أسكن الياء	- ١٨٧ -
المسألة العشرون: الخلاف في توجيه "بصيرة" في قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ﴾	- ١٩٣ -
المسألة الحادية والعشرون: الخلاف في مرجع الضمير "الهاء" في قوله: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾	- ٢٠٠ -
المسألة الثانية والعشرون: الخلاف في توجيه قراءة "النصب" في قوله: "ويقولَ الذين آمنوا "	- ٢٠٥ -
المسألة الثالثة والعشرون: الفصل بين المصدر وصلته في قوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾	- ٢١٤ -
الباب الثاني : منهجه في الاعتراض ، وموقفه من الأصول النحوية	
الفصل الأول: منهج الباقولي في الا عتراض	- ٢٢٥ -
القسم الأول: منهج الباقولي في الاعتراض من حيث الشكل:	- ٢٢٦ -
١-طريقة التمهيد لبدء مسألة الاعتراض:	- ٢٢٦ -
٢-التصريح بمصدر الكلام المنقول:	- ٢٢٩ -
٣-التركيب اللفظي الدال على الاعتراض:	- ٢٣٠ -
٤-مساحة نص مسألة الاعتراض:	- ٢٣٥ -
القسم الثاني: منهج الباقولي في الاعتراض من حيث المضمون:	- ٢٣٦ -
١-داعي الاعتراض وعلته.	- ٢٣٦ -
٢- المحور النحوي للاعتراض.	- ٢٣٨ -
٣-موافقته رأي الجمهور:	- ٢٤١ -

الموضـــوع	الصفحة
٤-الاستدلال لاعتراضه والاحتجاج له:	- ٢٤٣ -
٥- التعليل لاعتراضه والتسويغ له:	- ٢٤٤ -
٥-التمسك برأيه والالتزام به:	- ٢٤٦ -
٦-صحة الاعتراض وقيمته:	- ٢٤٧ -
الفصل الثاني: موقفه من السماع والقياس	- ٢٤٩ -
أولاً: موقفه من السماع:	- ٢٥٠ -
١-القرآن الكريم:	- ٢٥٠ -
٢-الحديث النبوي الشريف:	- ٢٥٤ -
٣-كلام العرب شعرًا ونثرًا:	- ٢٥٥ -
ثانيًا: موقفه من القياس:	- ٢٥٧ -
الفصل الثالث: موقفه من التعليل النحوي	- ٢٦٠ -
الخاتمـــة والنتائج	- ٢٦٥ -
فهرس الآيات القرآنية	- ٢٦٩ -
فهرس القراءات القرآنية	- ٢٧٨ -
فهرس الأحاديث الشريفة	- ٢٧٩ -
فهرس الشعر	- ٢٨٠ -
فهرس الأمثال	- ٢٨٣ -
فهرس المصادر والمراجع	- ٢٨٤ -

المقدمـــــة

المقدمـــــة

الحمد لله الذي خلق القلم فعلَّم به، وخلق الإنسان فأكرمه ونعَّمه، فله الشكر والثناء – سبحانه – رفع منار العلم وأشاد بعالِمه ومُتَعَلِّمه، ثم الصلاة مع السلام على خيرِ من نطق بالعربية، وأفضلِ من أُرسل إلى البشريَّة، سيِّدنا محمَّدٍ خلاصةِ ولدِ عدنانَ، وعلى آله الأطهارِ، و صحابته الأبرارِ، وبعد:

فالنحو العربيُّ أثرٌ من آثار العقلية العربية، تبرُز فيه براعَةُ مُنتجيه من أسلافنا الأفذاذ الذين أخذوا على عاتقهم جمع أصوله، وتثبيت قواعده، ورفع بنيانه سامقًا شامخًا مستندين في إقامته على دراسة النص القرآني بقراءاته المتواترة، باعتباره بحر اللغة العميق الواسع، والذي تكفَّل المولى – جل وعز – بحمايته وصونه، فهو خير ما يُعنى به، وتقضى فيه الأوقات تلاوةً وتدبرًا.

وقد حرصت منذ دخولي هذه الجامعة لدراسة الماجستير، على أن يكون موضوع رسالتي مرتبطًا بالنص القرآني الكريم وقراءاته، متناولاً قضايا ومشكلات نحوية، أثارها أئمة العربية في مؤلفاتهم، إيمانًا منهم بأهمية علم العربية في خدمة القرآن العظيم، حيث كثرت حوله صنوف التأليف وأنواعه شرحًا و تفسيرًا وإعرابًا واختصارًا ونظمًا.

ومن هؤلاء العلماء: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، والذي يعد قامة من قامات النحو العربي، ومن حذّاقِه الماهرين بصنعته، تميّز بفكر نحوي رفيع، تلوحُ فيه أمارات التحقيق وطول الباع، من خلال مصنفاته الكثيرة، والتي لا تزال أعلامًا ينصرف إليها الذهن عند ذكرها بين المؤلفات النحوية ؛ باعتبارها العمدة عند النحاة وغيرهم، لما حوته من ثروة لغوية ونحوية وصرفية وفقهية، نادرًا ما تجد مثيلها في كتب الأقدمين.

وقد ألفيت جامع العلوم الباقولي (ت٥٤٣هـ) - وهو من جِلَّة أعيان أهل العربية والقراءات والتفسير- قد احتفل بآثار أبي علي الفارسي وعوَّل عليها، وأهتم بالانكباب على دراستها والنظر فيها، وأحاط بما تفرق من كلامه في تصانيفه، فكان متيقظًا لآراء أبي علي، دقيقًا في فهم كلامه، متوقفًا عند عباراته ومسائله وأمثلته وتعليلاته بنوع من المناقشة والرفض، يسوقه إلى ذلك الصنيع قوة همته، ودقة فهمه، مع شدة اضطلاعه بأصول علم العربية وعلوم القرآن.

وهذه الصنيع الذي أثاره جامع العلوم في مصنفاته تجاه آثار أبي علي، وما تضمنته كتاباته من أراء ومسائل، زاد عندي الرغبة في صرف همتي إلى دراسة الخلاف النحوي الناشئ بينهما؛ باعتباره لونًا من المناقشة العلمية القيِّمة، وضربًا من المراجعة والمدارسة لمسائل وموضوعات، تُسهم في بناء شخصية الباحث وتكوينها ، بما تتيحه من فرصة التنقيب في كتب التراث، ومعرفة ما تحويه من ثروة لغوية ونحوية، كانت ولا تزال جديرة بالدراسة والبحث.

لذا ارتأيت أن أسمي عنوان هذا البحث: " **اعتراضات جامع العلوم الباقولي النحوية على أبي علي الفارسي - جمعًا ودراسةً** ".

وقد اهتديت إلى هذا الموضوع بفضل الله ثم بفضل أستاذي المشرف **الأستاذ الدكتور: كمال سعد أبو المعاطي**، والذي أشار علي بدراسة فكر جامع العلوم ومنهجه النحوي، وذلك في ضوء اعتراضاته على أبي علي الفارسي.

ويفهم من عنوان البحث أن الاعتراضات المدروسة في هذا البحث، ستشمل جميع مواطن الاعتراض الواردة في مؤلفات جامع العلوم كافة، ولكنه وبعد إنعام النظر فيما قدمه جامع العلوم من إرث نحوي، وبالتأمل مليًا في مواطن الاعتراض ومسائله، والتي وقفت عليها في كتبه، تبين لي أن بعضها مما تكرر وروده في أكثر من كتاب، وبعضها مما درسه غيري من الباحثين،

وبعضها لا يستحق الدراسة؛ إما لكونها تنبيهًا على سقط في كلام الفارسي، أو تنبيهًا على سهو من الناسخ، أو تصحيحًا لأبيات استشهد بها الفارسي، أو تفسيرًا لمعاني بعض الكلمات الواردة في الأبيات، وحرصًا مني على نيل الفائدة و تحصيل الغرض المنشود من الدراسة، مع ما ألمَّ بي من عارض صحي، أخذ مني وقتًا ليس بالقليل، توقفت فيه عن الكتابة والبحث، وخشية من انتهاء المدة النظامية المسموح بها للدارس، والتي لم يبق منها سوى القليل بعد تماثلي للشفاء، قصرتُ دراستي على كتاب (الجواهر)، فبعد قراءتي له وجدت فيه جملة من الاعتراضات النحوية، تناولت موضوعات عدة، وحوت ملحوظات قيمة بلغت ثلاثة وعشرين اعتراضًا ، قمت بجمعها وترتيبها وفق ترتيب ذكرها في كتاب (الجواهر)، فكانت حصيلة هذه الاعتراضات تقسيم البحث إلى بابين، يتقدمهما مقدمة وتمهيد، ويتبعهما خاتمة وفهارس فنية، وقد جاءت خطة البحث على هذا النحو:

۞ **المقدمة:** تناولت دوافع البحث، وخطته، ومنهجه، وصعوبته، والدراسات السابقة.

۞ **التمهيد: يضم أربعة مباحث:**

الأول: ترجمة موجزة لأبي علي الفارسي.

الثاني: ترجمة موجزة لجامع العلوم الباقولي.

الثالث: كتاب (الجواهر) منهجه ومادته.

الرابع: تعريف الاعتراضات لغةً واصطلاحًا.

۞ **الباب الأول:** يتعلق بعرض ومناقشة مسائل الاعتراض.

۞ الباب الثاني: يضم ثلاثة فصول:

الأول: منهج الباقولي في الاعتراض.

الثاني: موقفه من السماع والقياس.

الثالث: موقفه من التعليل النحوي.

۞ الخاتمة: وفيها أهم النتائج والملحوظات.

۞ الفهارس الفنية: وتضم:

الأول: فهرس الآيات القرآنية.

الثاني: فهرس القراءات القرآنية.

الثالث: فهرس الأحاديث الشريفة.

الرابع: فهرس الشعر.

الخامس: فهرس الأمثال.

السادس: فهرس المصادر والمراجع.

۞ منهجي في البحث:

اتبعت في دراسة الاعتراضات المنهج التالي:

١- وضع عنوان لكل مسألة يناسب موضوع الاعتراض، مقرونًا بذكر الآية (محل الاعتراض).

٢- التمهيد لموضوع الاعتراض بما يناسب الآية (محل الاعتراض).

إيراد نص الاعتراض، وتخريج ما فيه من شواهد، مع إحالة كلام الفارسي إلى مرجعه.

٣- توضيح المسألة قبل الشروع في دراستها.

٤- مناقشة الاعتراض ببسط آراء النحاة والمعربين وأهل التفسير حول الآية (محل الاعتراض)؛ حتى يُمكن تبين وجه الحق في كل مسألة بالاحتكام إلى آرائهم، ثم أختم ذلك بمحاولتي ترجيح الرأي الذي يظهر لي أنه الصواب.

٥- أرجعت الآيات القرآنية إلى مواضعها في القرآن الكريم، بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٦- عزوت القراءات القرآنية إلى قارئيها، ووثقتها معتمدًا على كتب القراءات والتفسير مع ضبطها بالشكل.

٧- اجتهدت في تخريج الأبيات الشعرية من مظانها في الدواوين الشعرية وكتب النحو، والإشارة إلى بحورها، مع نسبتها إلى قائليها ما أمكنني ذلك.

ومن الصعوبات التي واجهتني في البحث:

افتقار كتاب (الجواهر) إلى تحقيق حديث، يراعي تخريج الأقوال والنقول التي حكاها جامع العلوم عن غيره من العلماء، فالتحقيق الحالي والذي درست المسائل من خلاله، يحتاج إلى توثيق أدق وأشمل، يحفظ النقول بتحديد نصها دون زيادة أو نقصان، مع الإحالة إلى مرجعها؛ ليسهل على القارئ والباحث فهم ما فيه، بعيدًا عن التداخل والغموض.

ويظهر ذلك في بعض المسائل التي لم يصرح فيها جامع العلوم بذكر مصدر النقل عن أبي علي، فبدأ علي الكلام متداخلاً، خصوصًا ما يكون مصدره مفقودًا أو غير مطبوع، كما غلب على ظني في بعض المسائل نسبة القول إلى (التذكرة).

الدراسات السابقة التي تتصل بموضوع البحث:

لم أحظ ببحوث تناولت كتاب (الجواهر) وآراء جامع العلوم فيه، فلم أخرج بما يشفي تطلعي إلا ببعض دراسات متفرقة حول آراء جامع العلوم في غير (الجواهر) سأذكر شيئًا منها، على سبيل الإيجاز:

الدراسة الأولى: (آراء أبي الحسن الباقولي النحوية) وهي رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، نوقشت عام (١٤٢١هـ) للباحث:عبد العزيز بن إبراهيم الدباسي.

وقد جمع فيها آراء الباقولي في كتبه المطبوعة وهي: (إعراب القرآن، وكشف المشكلات، وشرح اللمع) وكانت حصيلة الآراء التي جمعها الباحث ما يقارب ثلاثة وستين ومائة رأيٍ ولم يتسن لي الاطلاع على الرسالة.

الدراسة الثانية: (التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات في كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لأبي الحسن الباقولي - عرضًا ودراسةً) وهي رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، نوقشت عام (٢٠٠٧ م)، للباحث: فهد بن منيع الله الصاعدي.

وقد جمع الباحث عددًا من القراءات في كتاب(الكشف)، كان للباقولي فيها توجيهات نحوية وصرفية، فجاءت دراسته في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة.

فتحدث في الباب الأول عن القراءات الواردة في المسائل النحوية، وأما الباب الثاني فتناول فيه القراءات الواردة في المسائل الصرفية، وآخر الأبواب ذكر فيه منهج الباقولي في عرض القراءات.

الدراسة الثالثة: (المسائل النحوية في كتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم أبي الحسن الباقولي- جمعاً ودراسة) وهي رسالة

دكتوراه في جامعة أم القرى بمكة المكرمة نوقشت عام(١٤٣٠ هـ)، للباحث: علي بن مكي المحوري.

وتشمل عشرين ومائة مسألة نحوية جمعها الباحث، وجاءت رسالته في ثلاثة أبواب مسبوقة

بتمهيد ويعقبها خاتمة.

فالباب الأول ضم مسائل في الأسماء، فيما ضم الباب الثاني مسائل متعلقة بالأفعال، وأما الباب الأخير فجمع فيه الباحث مسائل متعلقة بالأدوات، وقد توصل الباحث لعدة آراء نحوية قيمة لجامع العلوم في (كشف المشكلات).

الدراسة الرابعة: (اعتراضات أبي الحسن الباقولي النحوية في الاستدراك على أبي علي الفارسي في الحجة)، وهي رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، نوقشت عام (١٤٣٣هـ)، للباحث: بندر بن مجحم الخالدي.

سلط فيه الضوء على فكر الباقولي النحوي، من خلال دراسة عدد من اعتراضاته، ومناقشتها لمعرفة صحتها من عدمها.

فاشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وبابين، فالباب الأول: يتعلق باعتراضات الجامع على الفارسي في الشاهد والمثال، وقد ضم فصلين: الأول: في احتماله وجوها أقوى أو أخرى، والثاني: في ضعف تقديره.

وأما الباب الثاني: فيختص باعتراضات الجامع على الفارسي في الحكم النحوي، وجاء في ثلاثة فصول: الأول: الاعتراض على الحكم، والثاني: شموله أو قصره على بعض الصور التي ورد فيها، والثالث: تناقض قول أبي علي في الحكم النحوي.

وفي نهايةِ المطافِ، لا يسعني إلا أن أتقدم بأجلِ الحمد والشكر والثناء لكريم الأرض والسماء

نظير ما يسر وأعان على إتمامِ هذا البحثِ، كما أتقدم بعد شكرِ الله –تعالى بالشكرِ والتقدير لأستاذي المشرف على هذه الرسالة، **الأستاذ الدكتور: كمال سعد أبو المعاطي** ؛ على ما قدمه لي من عونٍ ومتابعةٍ لهذا البحث، ومن التكرم بالوقتِ والإرشادِ والنصحِ في كلِ أمر سائلا المولى- جلّت قدرته- أن يجزيه عني خير الجزاءِ، وأن ينفع بعلمِه ويبارك في عملِه.

كما لا أنسى الشكر والدعاء لكلِ من كانت له على هذا البحث وصاحبه يدٌ بيضاء بالنصح والتوجيه أو الدعاء.

وختامًا: فما هذا العمل إلا جهد بشري كسائر أعمال البشر يعتريه النقص والقصور، ولكن حسبي أني بذلت فيه غاية جهدي، وانقطعت له بِضع سنين، واستعنت بالله فأمدني بحسن عونِه وتوفيقهِ فما كان فيه من صواب فمن الله تعالى وحده، وما كان من نقصٍ أو خللٍ فمن نفسي والشيطان وأسألُ الله - تعالى - أن يجعَل هذا العملَ خالصًا لوجههِ الكريم، كما أسأله ﷻ أ ن ينَفع به كاتبه وقارِئه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

المبحث الأول: ترجمة موجزة لأبي علي الفارسي:

اسمه ونسبه: (١)

هو أبو علي الحسنُ بنُ أحمدَ بنُ عبد الغَفَّار بنُ محمدٍ بنُ سليمانَ بنُ أَبَّانَ الفارسيُّ الفَسَويُّ النَّحويُّ.

وأبو علي فارسيُّ الأبِ، وأُمُّهُ عَربيَّةٌ من قبيلةِ سَدوسَ شيبان من ربيعة الفرس. فهو كما يظهر فارسي الأعمام، عربي الأخوال، ويقال له الفارسي؛ لأنه من بلاد فارس، والفسوي؛ لأنه من مواطني مدينة فسا في إيران، والنحوي؛ لأنه من أكابر أئمة النحو.

نشأته وحياته:

---

(١) يُنظر ترجمته في: ابن النديم (ت٣٨٥هـ)، الفهرست (بيروت: دار المعرفة،١٩٧٨م)،٦٤، والخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، ج٧(بيروت: دار الكتاب العربي)، ٢٧٥، وأبوالبركات الأنباري (٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٣ (الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٥م)، ٢٣٢، وياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، ج٧ (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ٢٣٣، وجمال الدين القفطي (ت٦٤٦هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١،ج١ (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٠م)، ٢٧٣، وابن خلِّكان (ت٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، ج٢ (بيروت: دار صادر، ١٣٩٨هـ)، ٨٠، ويوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة،ج٤ (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٩م) ١٥١، وجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج١(بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٤م)، ٤٩٦، وابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج٣ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ)، ٨٨، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، أبو علي الفارسي، ط٢ (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ٢٠٠٦م)، ٤٥ .

ولد أبو علي بمدينة فسا من مدن بلاد فارس سنة ٢٨٨هـ، وفي فترة وجوده بها ألم بالفارسية، وتلقى مبادئ أولية في علوم اللغة والدين، ثم انتقل إلى بغداد واستوطنها سنة ٣٠٧ هـ، وفيها أشبع نهمه العلمي، فتتلمذ على عدد من شيوخ العلم في عصره، فأصبح مثقفًا ملمًا بعلوم القرآن والحديث واللغة العربية، حافظًا للقران الكريم، كما كان مطلعًا على أشعار العرب وأمثالهم وأخبارهم. (١)

وغادر الفارسي بغداد متوجهًا إلى الشام سنة ٣٤١ هـ، وطوّف كثيرًا في بلاد الشام، وأقام في حلب عند سيف الدولة مدة من الزمن (٢)، وعاد الفارسي إلى بغداد ثم انتقل إلى شيراز بفارس، وأقام فيها، وتقدَّم عند عضد الدولة حتى قال عضد الدولة: أنا غلام أبي علي في النحو. وبقي عند عضد الدولة في شيراز حتى سنة ٣٦٨ هـ، فرجع بغداد، وبقي فيها حتى توفي سنة سبعٍ وسبعين وثلاثمائة (٣).

شيوخه:

تتلمذ أبوعلي الفارسي على جملة من علماء زمانه، أبرزهم:

١ـ أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري الزجاج، توفي سنة ٣١١ هـ (٤).

٢ـ أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير، توفي سنة ٣١٥ هـ (٥).

---

(١) ينظر إلى ماتقدم ذكره من المصادر السابقة.

(٢) يُنظر: الحموي، معجم الأدباء، ٢٣٣/٧.

(٣) يُنظر: الأنباري، نزهة الألباء، ٢٣٢، والأتابكي، النجوم الزاهرة، ١٥١/٤.

(٤) يُنظر ترجمته في: القفطي، إنباه الرواة، ١٥٩/١، والسيوطي، بغية الوعاة، ٤١٣/١.

(٥) يُنظر ترجمته في: ابن النديم، الفهرست، ١٢٣، والسيوطي، بغية الوعاة، ٣٣٨/١.

٣ـ أبو بكر محمد بن السَّري بن السراج، وكانت وفاته سنة ٣١٦ هـ [١].

٤ـ أبو بكر أحمد بن محمد بن منصور بن الخياط، توفي سنة ٣٢٠ هـ [٢].

٥ـ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، توفي سنة ٣٢١ هـ [٣].

٦ـ أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، وكانت وفاته سنة ٣٢٤ هـ [٤].

٧ـ أبو بكر محمد بن إسماعيل مبرمان، وكانت وفاته سنة ٣٤٥ هـ [٥].

تلاميذه:

درس على يد أبي علي الفارسي جملة من طلبة العلم في عصره، حيث كانوا حريصين على سماع دروسه، وحضور مجالسه وحلقاته، ومن هؤلاء التلاميذ:

١ـ أبو الفتح عثمان بن جني، وتوفي سنة ٣٩٢ هـ، وهو من أكثر تلاميذه تأثرًا به.

٢ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، توفي سنة ٣٩٣ هـ [٦].

٣ـ أبو طالب العبدي، وكانت وفاته سنة ٤٠٦ هـ [٧].

---

(١) يُنظر ترجمته في: القفطي، إنباه الرواة، ١٤٥/٣، وابن خلكان، وفيات الأعيان، ٣٣٩/٤.

(٢) يُنظر ترجمته في: الأنباري، نزهة الألباء، ١٢١.

(٣) يُنظر ترجمته في: الحموي، معجم الأدباء، ١٢٨/١٨.

(٤) يُنظر ترجمته في: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ط٢، ج١ (بيروت: دار الكتب العلمية، بلا تاريخ)، ١٤٢.

(٥) يُنظر ترجمته في: الحموي، معجم الأدباء، ١٢٨/١٨.

(٦) يُنظر ترجمته في: الأنباري، نزهة الألباء ٢٢٦.

(٧) يُنظر ترجمته في: المرجع السابق، ٢٢٢.

٤ـ أبو عبدالله محمد بن عثمان بن بلبل، توفي سنة ٤١٠ هـ [١].

٥ـ علي بن عبدالله السمسمي، توفي سنة ٤١٥ هـ [٢].

٦ـ أبو الحسن علي بن عيسى الربعي، وكانت وفاته سنة ٤٢٠ هـ [٣].

٧ـ أحمد بن محمد بن الحسن الإمام المرزوقي، توفي سنة ٤٢١هـ [٤]، وغيرهم [٥].

منهجه في الدراسات النحوية:

في مطلع الحديث عن منهج أبي علي الفارسي، وطبيعة أسلوبه في تناول مسائل النحو وعرض آرائه، أود الإشارة إلى الحديث الذي دار حول تحديد هوية المدرسة النحوية التي كان ينتمي إليها أبو علي النحوي، فبالرجوع إلى كتب الأقدمين الذين عنوا بالترجمة للنحاة في مختلف الأمصار، ألحظ في كتاباتهم أنهم يكادون يجمعون على بصريته وانتسابه إلى المدرسة البصرية، فأبوبكر الزبيدي عده في الطبقة العاشرة من نحاة البصرة، ومن أصحاب ابن السراج [٦]، وابن النديم أيضا جعله من النحويين البصريين [٧]، كما عده

---

(١) يُنظر ترجمته في: الحموي، معجم الأدباء، ٢٤٩/٧، السيوطي، بغية الوعاة، ٧١/١.

(٢) يُنظر ترجمته في: الحموي، معجم الأدباء، ٥٨/٤، والقفطي، إنباه الرواة، ٢٨٨/٢ .

(٣) يُنظر ترجمته في: الحموي، معجم الأدباء، ٢٣٢/٧.

(٤) يُنظر ترجمته في: القفطي، إنباه الرواة، ١٠٦/١.

(٥) يُنظر: شلبي، أبوعلي الفارسي، ١٣٢.

(٦) يُنظر: أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (مصر: دار المعارف) ١٢٦.

(٧) يُنظر:ابن النديم، الفهرست، ٥٩.

السيوطي من البصريين [١].

أما عند المحدثين فقد تفاوتت نظراتهم في تحديد مذهبه النحوي والمدرسة التي ينتمي إليها، فهناك من عدّه من نحاة بغداد وممن ترسم خطى المذهب البغدادي، والآخر منهم مال إلى القول بنزعته إلى المدرسة البصرية، كما أشار إلى ذلك الدكتور عبدالفتاح شلبي في كتابه [٢]، ثم عرض جملة من الأدلة والنصوص والأمثلة؛ محاولاً الوصول إلى تحقيق مذهب أبي علي النحوي، ليصل بعد ذلك العرض إلى الجزم بكونه من أئمة البصرة في النحو، وكونه مستقلا في آرائه التي يقول بها، فكان شيخًا له تلاميذ وأنصار [٣].

ولست هنا بصدد التحقق من مذهبه النحوي، وإن كان الغالب عليه ـ فيما أرى ـ الميل إلى المذهب البصري، والأخذ به في أغلب الأحيان.

ومن أبرز ملامح منهجه النحوي:

- أنه كان يشغل ذهنه في المسألة، ويناقشها بعقليته الواسعة وتفكيره العميق، فينفرد حينًا برأيه عن البصريين، ويشاركهم الرأي حينًا آخر، وربما انحاز برأيه إلى الكوفيين، فكان محيطًا بآراء المدرستين، منتخبًا منهما ما يراه أولى بالأخذ والإتباع.
- التوسع في القياس والتعمق فيه؛ نظرًا لتأثره بالفلسفة والمنطق، فكان دقيقًا في قياسه، شديد الاعتناء والتمسك به فكان يقول: " أخطئ في

---

(١) يُنظر: جلال الدين السيوطي (ت٩١١)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام هارون وعبدالعال سالم مكرم ج٦ (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠١م)، ٢٢٤.

(٢) يُنظر: شلبي، أبو علي الفارسي، ١٠٥.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ١٠٧ – ١٠٨ .

خمسين مسألة فس اللغة ، ولا أخطئ في واحده من القياس " [١]، وهذا لا يعني ـ بالضرورة ـ أنه أغفل السماع ولم يعتنِ به، بل ـ على النقيض من ذلك ـ نجده في كثير من الأحيان يقدر السماع، ويجعله أصلاً يبني عليه حكمه، فهو يرى القياس على المطرد الشائع منه، فهو يلتزم بما قوي قياسه، وشاع استعماله [٢]

- الإكثار من التحليل والتعليل؛ نظرًا لتوسعه في القياس، فكان يردّ ويرجح ويتابع المسألة بتسلسل علمي دقيق برهن على تفوق عقليته العلمية، وعمق تفكيره النحوي.

آثاره:

حظيت المكتبة اللغوية العربية بالكثير من الكتب والمؤلفات، التي تعد ـ بلا شك ـ إرثاً ثقافيا تعاقبت الأجيال على حفظه والتشبع بما فيه، فكان للفارسي إسهام بارز في إثراء تلك المكتبة، وشغلها بالمفيد من كتب التراث، فاشتغل عدد لا بأس به من أبناء العربية في عصرنا الحاضر بتحقيق ونشر تراث أبي علي، وإن بقي بعضه مخطوطاً وربما مفقوداً فمن مؤلفاته كما يذكر مترجموه ومحققو كتبه: [٣]

١ـ الإيضاح العضدي.

٢ـ التكملة.

---

(١) يُنظر: عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م)، ٨٨.

(٢) يُنظر: شلبي، أبو علي الفارسي، ١٠٦.

(٣) أحصى الدكتور عبدالفتاح شلبي ما يقارب ثلاثة وثلاثين مؤلفًا لأبي علي الفارسي، وقد زاد بعض المحققين في عدد مؤلفاته حتى وصلت نحو اثنين وأربعين مؤلفًا.

٣ـ الحجة في علل القراءات السبع.

٤ـ شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر.

٥ـ الإغفال فيما أغفله الزجاج،وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج.

٦ـ المسائل البصريات.

٧ـ المسائل الشيرازيات.

٨ـ المسائل الحلبيات.

٩ـ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات.

١٠ـ المسائل العسكريات.

١١ـ المسائل العضديات.

١٢ـ المسائل المنثورة.

١٣ـ التعليقة على كتاب سيبويه.

١٤ـ التذكرة الأدبية.

١٥ـ الأولويات في النحو.

١٦ـ مختصر عوامل الأعراب.

١٧ـ المسائل القصريات.

١٨ـ المقصور والمدود.

١٩ـ نقض الهاذور.

٢٠ـ الترجمة.

٢١ـ المسائل الدمشقية.

٢٢ـ أبيات المعاني.

٢٣ـ المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج.

٢٤ـ المسائل الكرمانية.

٢٥ـ العوامل المائة.

٢٦ـ شرح أبيات الإيضاح.

٢٧ـ المسائل الذهبيات.

٢٨ـ المسائل المافارقنيات.

٢٩ـ المسائل المجلسيات.

٣٠ـ الأهوازيات.

٣١ـ الهيتيات.

٣٢ـ الأصبهانيات.

٣٣ـ القماستانيات.

٣٤ـ القعبرية.

٣٥ـ التتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير.

٣٦ـ تفسير قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [1].

---

(١) سورة المائدة، الآية:٦.

المبحث الثاني: ترجمة موجزة لجامع العلوم الباقولي

اسمه ونسبه: [1]

هو نورُ الدين أبو الحسن عليُّ بن الحسين بن عليّ الأصبهانيُّ الباقوليُّ الحنفيُّ النحويُّ الضريرُ.

وسمي (الضرير) لكونه مكفوف البصر، ومن المفسرين من أطلق عليه (البصير) [2].

وقد تعددت ألقابه في كتب التراجم وإن اقتربت في معانيها:

فمنهم من لقَّبه بـ (الجامع) فقط [3]، وهناك من لقَّبه بـ (جامع العلوم) [4]،

---

(١) يُنظر ترجمته في: الحموي، معجم الأدباء، ١٦٤/١٣، والقفطي، إنباه الرواة، ٢٤٧/٢،، ومحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، البلغة في تاريخ أئمة اللغة والنحو، تحقيق: محمد المصري (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧٢م)، ١٥٥، وعبدالباقي اليماني (ت٧٤٣هـ)، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق عبدالمجيد دياب، ج٥ (منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية) ٢٥١، و صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ)، نكت الهميان في نكت العميان (مصر: المطبعة الجمالية، ١٩١١م)، ٢١١، والسيوطي، بغية الوعاة، ١٦٠/٢، وحاجي خليفة (ت١٠٥٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج٢(بيروت: دار الفكر، ١٩٨٢م)، ١٤٩٣، إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين،ج١ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥١م)، ٦٩٧.

(٢) يُنظر: الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: هشام الرسولي المحلاني، ج٣ (بيروت: درا إحياء التراث العربي، ١٣٧٩هـ) ٤٧١.

(٣) يُنظر: الحموي، معجم الأدباء، ١٦٤/١٣، والسيوطي، بغية الوعاة، ٢/ ١٦٠، والصفدي، نكت الهميان، ٢١١، والبغدادي، هدية العارفين ٦٩٧/١.

(٤) يُنظر: القفطي، إنباه الرواة، ٢٤٧/٢، والفيروزآبادي، البلغة في تاريخ أئمة انحو واللغة، ١٥٥.

وبعضهم الآخر لقَّبه بـ (الجامع النحوي) [١]، كما يلقب بعماد المفسرين [٢].

نشأته وحياته:

لم أحظَ فيما بين يديّ من كتب التراجم والتاريخ، بما يشبع رغبتي في التطلّع إلى معرفة سيرة الرجل وكيف نشأ، وقضى حياته؟

فقد صمتت تلك المراجع عن التقصي في ذكر حياة الرجل وسيرته، فلم تذكر لنا شيوخه، أو من أخذ عنه علومه، كما لم تتحدث عن تلاميذه، ومن أفاد منه.

ولحق الصمت الحديث عن رحلاته وتنقلاته، فلم تورد من ذلك كله سوى بضع إشارات من حديث ترددت هنا وهناك، وفيها ما يحمل دلالات على أن الرجل ذو ثقافة واسعة عميقة في علم العربية وعلوم القرآن والفقه ـ فلا غرو في ذلك ـ فهو الملقب بجامع العلوم.

ويبدو كما هو واضح من نسبه أنه نشأ في أصبهان من بلاد فارس، وذكر القفطي أن له ولدًا اسمه الصفيّ [٣]، وكانت منيته سنة ٥٤٣ هـ [٤].

منهجه في الدراسات النحوية:

كان جامع العلوم الباقولي، مولعًا بعلم النحو ومسائله، مجلاً له، ومعظمًا لفائدته، وقد أنشد ثلاثة أبيات في آخر ما بقي من مقدمة كتابه:

---

(١) يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ١٤٩٣/٢.

(٢) يُنظر: علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ)، شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق: إبراهيم محمد أبو عباة، ج١ (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٠م) ٥٤.

(٣) يُنظر: القفطي، إنباه الرواة، ٢٤٧/٢.

(٤) يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ١٤٩٣/٢، والبغدادي، هدية العارفين ٦٩٧/١.

(الجواهر) [1]، تحث على حب النحو ونيل الشرف بتعلمه، وبيان مكانة النحوي بين الناس.

ومع أن جامع العلوم من سكان مدينة أصبهان في بلاد فارس، وممن قضى جزءًا كبيرًا من حياته في القرن السادس الهجري، حيث كانت وفاته سنة ٥٤٣ هـ، أي بعد أن نضجت الدراسات النحوية، وقويت قواعدها، وبرزت معالمها، وذلك في ظلال مدرستين نحويّتين، عمرتا بنخبة من العلماء النحاة البُزَّل، حيث كان لكل مدرسة منهما رأيٌ خاصٌ انفردت به عن الأخرى، ثم أعقبتهما مدرسة بغداد النحوية، فتبنت منهج الانتخاب والترجيح بين المدرستين دون التعصب لإحداهما ، ويمكن تلخيص مذهبه على هذا النحو :

* إلى أن جامع العلوم قد نظر في نتاج المدارس النحوية السابقة، والتزم منهجًا نحويًا خاصًا، غلب عليه الميل إلى المذهب البصري، فقد أعلن في غير موضع انتسابه لذلك المذهب بألفاظ حفظت عنه، وترددت في غير موضع من كتبه.

* فآراؤه النحوية في جملتها موافقة لآراء البصريين - وإن خالفهم في بعض المواطن - فقد يوافق بعض البصريين الذين خالفوا مذهبهم وارتأوا رأي الكوفيين، وقد يتبنى رأيًا أو مذهبًا ضعيفًا غير مرضٍ، وقد ينفرد برأي لم يسبقه إليه أحد.

---

(١) يُنظر: أبوالحسن الباقولي، إعراب القران المنسوب إلى الزجاج وهو كتاب (الجواهر للباقولي)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ج١ (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٦٣م)، ٨.

* كان له عناية خاصة بكتب البصريين وآرائهم، ويتجلى ذلك واضحًا في شدة اعتماده على كتاب سيبويه فكان مكبًا عليه، معتنيًا به، عارفًا بمشكلاته.

كما نظر في نتاج أبي علي الفارسي نظرة اعتداد واعتناء، فكان مولعًا بآثاره، بصيرًا بدقائق كلامه، وإخراج نفائسه، وكان يلقبه بـ فارس الصناعة [1]، والفارس، وفارسهم [2]، ولكنه مع ذلك لم يكن يوافق أبا علي في آرائه وأقواله، بل قوي على نقدها والاعتراض عليها. كما فعل ذلك مع تلميذه ابن جني.

وسأحاول ـ ما استطعت ـ في الباب الثاني من هذه الدراسة استيضاح منهجه في الاعتراض وتحقيق موقفه من أدلة الصناعة والتعليل النحوي، ليكون ـ بعون الله ـ مكملاً لهذا الكلام ومسددًا للنقص الذي فيه.

آثاره:

لجامع العلوم مصنفات كثيرة، فقد كان شغوفًا بالتأليف، وخاصة ماله اتصال بعلوم القران الكريم وقراءاته، وعلم النحو و موضوعاته، فمؤلفاته تدل على تمكنه وأسبقيته لمن سبقه، رغم تأخره عنهم .

ومن مؤلفاته كما ذكر مترجموه ومحققو كتبه:

١ـ الإبانة في تفصيل ماءات القرآن وتخريجها على الوجوه التي ذكرها أرباب الصناعة.

٢ـ الاستدراك على أبي علي في الحجة.

٣ـ البيان في شواهد القرآن.

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٥٧/٢.

(٢) يُنظر: الباقولي، شرح اللمع، ٥٢٢، ٦٥٤، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٧٩٠/٣، ٧٩١ .

٤ـ التَّتِمَّة.

٥ـ جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة. (وهو موضوع هذه الدراسة)

٦ـ الخلاف بين النحاة.

٧ـ الشامل.

٨ـ شرح الأبيات.

٩ـ شرح اللُّمع.

١٠ـ كشف الحجة.

١١ـ كشف المشكلات و إيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات.

١٢ـ ما تلحن فيه العامة في التنزيل.

١٣ـ المجمل في شرح الجمل للجرجاني.

١٤ـ مسائل في علم العربية والتفسير.

١٥ـ المُلخَّص.

١٦ـ نكت الأقاويل.

المبحث الثالث: كتاب الجواهر "منهجه ومادته"

اشتهر هذا الكتاب باسم (إعراب القرآن المنسوب للزجاج)، والذي حققه الأستاذ إبراهيم الأبياري، ونشره سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م، وقد كُتبت حوله الكثير من الكتابات، والتي عُنيت بتحقيق اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه، ويمكن أن أجملها في نقاط:

أ- وقع مخطوط هذا الكتاب بين يدي الأستاذ إبراهيم مصطفى، وذلك في نسخة خطيّة يتيمة احتفظت بها دار الكتب المصرية، وقد طلب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى المجمع أن يصور هذه المخطوطة؛ لتكون مشاركة للمجمع في نشر التراث، وعهد بتحقيقه إلى الأستاذ إبراهيم الأبياري، كما جاء ذلك في مقدمة الدراسة التي كتبها الأستاذ إبراهيم الأبياري، في ختام تحقيقه للكتاب في صفحة ١٠٨٩.

ب- أشار محقق الكتاب في آخر المطبوع صفحة ١٠٩٥- ١١٠٥ إلى أن المخطوط كُتِبَ في مدينة شيراز، وقد سقطت منه الورقة الأولى مع جزء من المقدمة، والتي توضح اسم المؤلف وعنوان الكتاب، فجاء أحد المتبرعين وكتب (إعراب القرآن للزجاج) بغير علم، فلما جاء المحقق أخرجه هكذا، ولكنه نفى نفيًا أن يكون مؤلفه هو الزجاج، ورجّح أن يكون مؤلفه مكي بن أبي طالب القيسي، و أشار إلى منازعة جامع العلوم له في هذا المؤلف.

ج- دفع العلامة الأستاذ أحمد راتب النفّاخ نسبة الكتاب إلى مكي، وخطأ نسبته للزجاج، وصحح نسبته إلى صاحبه جامع العلوم، ورجَّح أن يكون اسمه (الجواهر)، في مقالين نفيسين نشرهما في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، أحدهما: عام ١٩٧٣ في المجلد ٤٨ الجزء ٤، والآخر: عام ١٩٧٤ في المجلد ٤٩ الجزء ١.

د- فصل الدكتور محمد الدالي القول في الجواهر، وذكر الأدلة التي استند إليها الأستاذ أحمد راتب النفاخ، وزاد عليها ما اجتمع لديه، وقطع بتسميته بالجواهر، وجعل ذلك مقدمة لتحقيق كتاب (الجواهر)، ووعد بإصداره، وذلك في تقديمه لتحقيق كتاب كشف المشكلات للباقولي، والذي طُبع في مجمع دمشق اللغوي عام ١٩٨٧ صفحة ٤٠ - ٤١ من المقدمة.

هـ- تحدث الدكتور إبراهيم أبو عباة في مقدمة تحقيقه لـ "شرح اللمع للأصفهاني" والذي نشرته إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٩٩٠ صفحة ٧٣-٨٦ عن كتاب "الجواهر" ونقل بعضًا من كلام المحقق، وأعقبه بمجمل ما كتبه الأستاذ أحمد راتب النفاخ، ثم أكّد ما ذهب إليه بذكر أدلة أخرى من كتاب "شرح اللمع "، حيث وقف على مواطن التشابه القوية، ومظاهر الاتفاق الجلية بين الكتابين؛ ليكشف بهذه النماذج تقارب الكلام على كثير من الآيات والمسائل تقاربًا يتجاوز التشابه العارض، ويحمل على الاعتقاد بأنهما من تأليف رجل واحد، كما أورد مثالين على إحالة المؤلف عليه باسم "الجواهر" في كتابه الكشف؛ ليخلص إلى نتيجة قطعية بأن كتاب "إعراب القرآن المنسوب للزجاج" هو كتاب "الجواهر للأصبهاني"، كما نبه على أن الجامع قد أحال في الكشف على كتاب له آخر اسمه "نتائج الصناعة"، وبمقارنة مواضع الإحالة مع "الجواهر"، لاحظ تقاربًا يوحي بأنهما كتاب واحد، أو أنهما كتابان متقاربان في الموضوع، بسط المؤلف في أحدهما ما أجمله في الآخر.

و- كما كتب الدكتور محمد الدالي مقالة باسم " كتاب إعراب المنسوب إلى الزجاج هو كتاب الجواهر لجامع العلوم الأصبهاني " نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٩٠ المجلد ٦٦ الجزء ١، كما أتبعه بمقالة أخرى، هي "صلة الكلام في كتاب الجواهر" نشرت في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة عام ١٩٩٩ المجلد ٤٣ الجزء ٢، وذكر فيها أنه

مطمئن إلى اسم الكتاب الكامل "جواهر القرآن ونتائج الصنعة ".

ز- تحدث الدكتور عبدا لقادر السعدي في الجزء الأول من تحقيقه (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات)، والذي نشرته دار عمار بالأردن عام ٢٠٠١ صفحة٢٧-٤٨، بما لا مزيد عليه من الأدلة، على خطأ نسبة الكتاب إلى الزجاج، وقطعية نسبته للباقولي، مشيرًا إلى صنيع النفاخ، ومثنيًا عليه.

ح- في ضوء ما تقدم ذكره، يكون مؤلف الكتاب الصحيح هو: جامع العلوم النحوي أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي المتوفى سنة ٥٤٣هـ، واسم الكتاب الكامل هو: "جواهر القرآن ونتائج الصنعة ".

منهج المؤلف فيه:

يتمثل منهج الجامع النحوي في كتابه (الجواهر) في نقاط، يمكن عرضها على هذا النحو:

أ- أنه تتبع آيات القرآن التي أعربها النحويون، وقام بتقسيمها على أبواب النحو؛ ليدرس النحو من خلال القرآن، فأدرج الآيات المرتبطة بموضوع نحوي وإعرابي، تحت باب مستقل، عنون له بذلك الموضوع، فتضمن كتابه تسعين بابًا، ناقش في كل باب منه الآيات التي تناولها النحويون بالإعراب، و التي كانت مدار بحثهم في القرآن، فلم يكن كتابه إعرابًا في ظل السور، بل قام بعرض السور والآي في ظل الإعراب.

ب- اتسم الكتاب بأسلوب إحصائي ذو طابع سهل يسير، حوى بن دفتيه مادةً علميةً ثمينة، تنوعت في شواهدها ومحتوياتها، فكان تصنيفًا بديعًا في حقل الدراسات النحوية والقرآنية.

د- تراوح منهجه في القول على بعض الآيات بين الإيجاز والاختصار في

العرض؛ نظرًا لوضوح الحكم النحوي في الآية، وخلوها من الخلاف بين المعربين، وما يتصل به من تعدد الأوجه الإعرابية ونحوها، وبين الإسهاب وبسط القول في الحديث؛ لضرورة التفصيل في موضع معين، كتعدد الأوجه الإعرابية الجائزة، أو التنبيه على سهو أو خطأ، أو الاستطراد نحو فكرة معينة.

هـ- الرد والاعتراض على بعض العلماء الذين سبقوه، كالفراء والطبري والزجاج والفارسي حيث كان له مواقف مع النحاة السابقين، توزعت في أبواب كتابه؛ بقصد الرد والرفض أو التصحيح والتصويب أو التنبيه على سهو ونحوه، وقد انفردت هذه الدراسة بموقفه في معارضة أبي علي الفارسي في بعض المواطن.

مادة الكتاب:

احتوت مادة الكتاب على مضامين متنوعة، التفت حول دراسة القرآن الكريم من وجهة نظر إعرابية اهتمت بالمعنى في سياق اللفظ والتركيب، ويمكن بيان مادته من خلال الآتي:

أ-عقد جامع العلوم أغلب أبوابه التسعين في بحث القضايا الإعرابية والظواهر النحوية، حيث أتى بمسائل شتى من علم النحو وموضوعاته، وأورد أمثلتها وشواهدها من التنزيل، ومن أمثلته، ما عقده من أبواب في قضايا: الإضافة، والعطف، والحال، والصفة، والبدل، والقسم، والمبتدأ والخبر، والجار والمجرور، والضمائر... ونحوها.

ب-تناول في الكتاب جملة من الظواهر الصرفية والقضايا التصريفية، حيث عقد بابين، أحدها فيما خرج على أبنية التصريف، و آخر فيما جاء من القلب والإبدال، وتطرق في ثنايا عرضه لقضية الإعلال.

ج-احتوى الكتاب على مناقشة بعض القضايا الصوتية، والتي تتصل

بـالقراءات، كـالروم والإشـمام، و كيفيـة النطـق بـالهمز، وأحكـام النـون السـاكنة والتنوين

د-عـرض الكتـاب لطائفـة مـن المسـائل البلاغيـة والبيانيـة، حيـث عقـد بابًـا لظاهرة التقديم والتأخير، وآخر لما جاء في المطابقة والمشاكلة، و خصـص بابًـا لموضوع التجريد.

هـ-اهتم الكتاب بالقراءات القرآنية من حيث ارتباطها بالجانب الإعرابـي، فتنـاثرت شـواهد القـراءات فـي صـفحاته، فـلا يخلـو بـاب منهـا، و أتـت القـراءة القرآنية عنوانًا لبابين، أحداهما في القراءة التي رواها سيبويه، والآخر فـي نـوع آخر من القراءات.

و- تطرق الكتاب لبعض مسائل الفقه المستنبطة بطريق القاعدة النحويـة، كخلـو الـواو العاطفـة مـن معنـى الترتيـب، حـين تطـرق لجـواز تقـديم غسـل اليـد والرجل على غسل الوجه ونحوه.

ز- إضافة إلى ما تضمنه الكتاب من شواهد التنزيل المندرجـة تحـت بـاب واحـد، فقـد غـذّى جـامع العلـوم كتابـه هـذا، بمـا يعضـد رأيـه مـن أقـوال العـرب وكلامهم نظمًا ونثرًا، مع تعزيزها بالنقل عمن سبقه من العلمـاء، فهـو كتـاب ذو قيمة علمية و ثروة معرفية.

المبحث الرابع: تعريف الاعتراض لغة واصطلاحًا

تعريف الاعتراض لغةً:

ورد الاعتراض في المعاجم اللغوية بعدة معانٍ، منها:

١- المنع [١].

قال الفيروز أبادي: " والاعتراض المنع، قال الصاغاني: والأصل فيه أن الطريق المسلوك إذا اعترض فيه بناء أو غيره كالجِذع أو الجبل منع السابلة من سلوكه، فوضَع الاعتراض موضعِ المنع؛ لهذا المعنى وهو مطاوع (العَرضْ) يُقال:عَرَضْتُه فاعْتَرَضَ[٢].

٢-عدم الاستقامة [٣].

قال الأزهري: " واعْتَرَضَ الفرسُ في رَسَنِهِ، لم يستقم لقائده " [٤]

٣-الوقوع في الشيء [٥].

---

(١) يُنظر: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٤ ج٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م) مادة (عرض)، ١٠٨٤، والسيد محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، ج١٨ (الكويت: مطبعة حكومة الكويت – سلسلة التراث العربي، ١٩٨٧م)، مادة (عرض)، ٤٠٨.

(٢) يُنظر : الزبيدي ، تاج العروس ، ٤٠٨/١٨

(٣) يُنظر: الجوهري، الصحاح، مادة (عرض) ١٠٨٤/٤.

(٤) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، مادة (عرض) ١٨ / ٤٠٨.

(٥) يُنظر: الجوهري، الصحاح، مادة (عرض) ١٠٨٤/٤.

قال الجوهري: "واعْتَرَضَ فلانٌ فلانًا: أي وقع فيه وعارضه: أي جانبه وعدل عنه "[١].

٤-الابتداء بالشيء من غير أوله [٢].

قال الجوهري: "اعترضت الشهر: إذا ابتدأته من غير أوّله " [٣].

تعريف الاعتراض اصطلاحًا:

الاعتراض في الاصطلاح": حجة، أو دليل يراد به بيان استحالة مذهب أو رأي ما" [٤]. وقيل هو: " مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما باينه"[٥].

أو "ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده" [٦] .

ويمكن القول بأن الاعتراض في الدرس النحوي : هو رد الحكم النحوي ووصفه بعدم الاستقامة لحجة نحوية.

وثمة مصطلحات يكثر ورودها في هذا السياق، كالاستدراكات والتعقيات والمؤاخذات، إلا أنها تختلف عن مفهوم الاعتراض.

فالاستدراكات: هي إضافة إلى الحقيقة العلمية المسبوق إليها، قال ابن

---

(١) يُنظر: أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون وآخرون، ج ١ (مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤م)، ٤٦٣.

(٢) يُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ٤٦٣/١، والجوهري، الصحاح، مادة (عرض) ١٠٨٤/٤،.

(٣) يُنظر: الجوهري، الصحاح، مادة (عرض) ١٠٨٤/٤- ١٠٨٥.

(٤) يُنظر: المرجع السابق .

(٥) يُنظر: المرجع السابق .

(٦) يُنظر: مراد وهبة، المعجم الفلسفي (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م) ١٥.

منظور: "واستدرك الشيء بالشيء حاول إدراكه به " [١].

أما التعقبات: فهي تتبع عثرات السابق العلمية، قال ابن منظور: "واستعْقبت الرجل وتعقَّبْته إذا طلبتَ عورته وعَثْرَتَه " [٢].

والمؤاخذات نحو من التعقبات، قال ابن منظور: " وآخذه بذنبه مؤاخذة: عاقبه" [٣].

فهناك فرق بين هذه المصطلحات وإن تقاربت في الاستعمال في بعض الأحيان، كما أنبه إلى أن حواشي بعض العلماء وشروحهم على المتون ، لا تخلو من هذه الأشياء كلها، فقد تشمل الاستدراك والتعقيب والاعتراض والتنبيه والتصويب والتحقيق والإكمال، كلّ بحسب سياقه وموضعه.

كما أشير أيضًا إلى أن في دراسة الاعتراضات ونحوها؛ سعيًا للتكامل بين العقول العلمية على مختلف العصور والأمصار، ، فدراسة مناقشات العلماء ومحاورتهم واعتراض بعضهم على بعض بما فيها من الحجج والآراء، تعتبر وسيلة ناجعة ؛ للتعرف على ملامح الفكر النحوي عند القدامى،ومعرفة المنهج الذي كان يسير عليه النحاة، فضلا عما تتيحه للباحث من ملازمة كتب التراث، ومعرفة ما تحويه من ثروة علمية لغوية، ودراستها وفق منهج علمي يبرز أهميتها.

---

(١) يُنظر: ركن الدين الجويني (٧٤٨هـ)، الكافية في الجدل، تحقيق: فوقية حسين محمود (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٩م)، ٦٧.

(٢) يُنظر: المرجع السابق .

(٣) يُنظر: جمال الدين بن منظور الإفريقي (ت٧١١هـ)، لسان العرب، ج٢(بيروت: دار صادر، ١٩٥٥م)، مادة (درك)، ٣٧٨.

الباب الأول:
مسائل الاعتراض
« عرض ومناقشة »

المسألة الأولى:

دخول الفاء في جواب "لمّا " التعليقية في قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ﴾

لمَّا التعليقية: هي حرف وجوب لوجوب. وبعضهم يقول: حرف وجود لوجود بالدال. والمعنى قريب [٢]. وفيها مذهبان: الأول: أنها حرف يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية، وهذا مذهب سيبويه [٣]، والثاني: أنها ظرف زمان بمعنى "حين"، وإليه ذهب ابن السراج في (أصوله) [٤] وأبو علي الفارسي [٥] وابن جني [٦]، وتبعهم طائفة من النحاة منهم جامع العلوم الباقولي [٧] وجمع ابن مالك في التسهيل بين المذهبين [٨] كما رجّح طائفة

---

(١) سورة البقرة، الآية ٨٩.

(٢) يُنظر: الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م)، ٥٩٤.

(٣) يُنظر: سيبويه (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، ج ٤ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٦م)، ٢٣٤.

(٤) يُنظر: أبوبكر بن السراج (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط٣، ج ٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة،١٩٨٨م) ١٥٧.

(٥) يُنظر: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ج١ (مصر: مطبعة دار التأليف، ١٩٦٩ م)، ٣١٩، و كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: محمود الطناحي، ج١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م)، ٧٠، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٣م)، ٣١٥ – ٣١٦،.

(٦) يُنظر: ابن جني، الخصائص، ٢/٢٥٣، ٣/ ٢٢٢.

(٧) يُنظر: الباقولي، شرح اللمع للأصفهاني،٢/ ٦٥١.

(٨) يُنظر: ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد، =

من النحاة رأي سيبويه[١].

ويليها فعل ماض مثبت لفظًا ومعنىً، أو مضارع منفي بـ (لم) نحو: لما لم يقم زيد لم يقم عمرو، وقد تزاد (أن) بعدها، قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ﴾ [٢].

وجوابها فعل ماض مثبت، نحو: لما قام زيد قام عمرو، أو منفي بـ (ما)، نحو: لما قام زيد ما قام عمرو، أو مضارع منفي بـ (لم)، نحو: لما قام زيد لم يقم عمر، أو جملةً اسمية مقرونةً بـ (إذا) الفجائية،قال تعالى:﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [٣] كما جاءت مصدرةً بـ (ليس) كما في قول الشاعر:

حَـــدِيثُ أَنَاسِـــيٍّ فَلَمَّـــا سَـــمِعْتُهُ إذا لَـيْسَ فيـه مـا يُبـين فَأَعْقِـلُ [٤]

= محمد بدوي المختون، ج٤ (القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م)، ١٠٢- ١٠١. يقول ابن مالك: " إذا ولي (لما) فعل ماض لفظا ومعنى فهو ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوبا لوجوب ".

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٠٢/٤، وأحمد بن عبدالنور المالقي (ت٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط (دمشق: مطبعة زيد بن ثابت، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٩٧٥م)، ٢٨٤، وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ج٤ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨ م)، ١٨٩٧، والمرادي، الجني الداني في حروف المعاني، ٥٩٤.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٩٦.

(٣) سورة العنكبوت، الآية: ٦٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو لكعب بن زهير، يُنظر: ديوانه، تحقيق: علي فاعور (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، ٩٦. والبيت من شواهد: أبوحيان، ارتشاف الضرب، ١٨٩٧/٤ وجاء بلفظ " ما يبين "، وبهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، ج٣ (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٠ م)، ١٩٩. والشاهد: في مجيء جواب (لما) =

وذكر ابن مالك في (شرح التسهيل) [١]: أن جوابها قد يكون جملة اسمية مقرونة بالفاء، قال تعالى:﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [٢]، وذكر: " إنه ربما كان فعلا ماضيًا مقرونًا بالفاء، واستشهد بقول الأخطل [٣]:

فلَمَّا رأى الرَّحْمنُ أنْ ليسَ فيكمُ رشيدٌ ولا ناهٍ أخاه عن الغدْرِ

فصَبَّ عليكم تَغْلِبَ ابنةَ وائلٍ فكانوا عليكم مثل راغِيَةِ البَكْرِ

كما ذكر أيضًا: " أن جوابها قد يكون فعلا مضارعًا [٤] ونسب القول بذلك إلى ابن عصفور [٥] .

= التعليقية جملة اسمية مصدرة بـ (ليس) في قوله: " ليس فيه ما يبين ".

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٤/ ١٠٢ – ١٠٣.

(٢) سورة لقمان، الآية ٣٢.

(٣) البيتان من الطويل، وهما للأخطل، يُنظر: ديوانه، شرح وتصنيف: مهدي محمد ناصر الدين، ط٢(بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٩٤ م)، ١٣٢ ورواية الديوان:

ولمّا رأى الرحمنُ أنْ ليس فيهم رشيدٌ ولا ناهٍ أخاه عن الغدْرِ

أمـالَ علَيْهِمْ تَغْـلِبَ ابنةَ وائـلٍ فكانوا علَيْهِمْ مثل راغِيَةِ البَكْرِ.

والبيت من شواهد: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٠٣/٤، ورضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٨هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط٢، ج٤ (بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، ١٩٩٦م)، ٣٩٣ برواية " وصَبَّ "، والمساعد على تسهيل الفوائد، ٢٠٠/٣ والشاهد: في مجيء جواب (لمَّا) التعليقية مقروناً بالفاء في قوله: " فصب عليكم ".

(٤) يُنظر: شرح التسهيل، ١٠١/٤، واعترض عليه أبو حيان بقوله: " ولم يقم دليل واضح على ما ادَّعاه " يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤ /١٨٩٧.

(٥) يُنظر: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبداللطيف الخطيب، ج٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والتراث العربي - السلسلة التراثية (٢١)، ٢٠٠٢م)، ٤٨٧، وجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، والسيوطي، همع =

ويجوز حذف جواب (لما) للدلالة عليه، قال تعالى:﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجۡمَعُوٓاْ﴾ [1] أي: فعلوا ما أجمعوا عليه " و أوحينا إليه"، والكوفيون [2] يجعلون "أوحينا" جواب (لما)، والواو زائدة.

وقد أختلف النحاة في جواب (لما)، وتقديره في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [3].

فذهب الفراء [4] إلى أن جواب (لَمّا) الفاءُ وما بعدها في قوله: "فلما جاءهم ماعرفوا"، ونسبه أبو البركات الأنباري للكوفيين [5]. وقد رُدَّ هذا القول؛ لاقتران الجواب بالفاء، قال أبو حيان: " لم يثبت في كلامهم: لما جاء زيد فلما جاء خالد أقبل جعفر، فهو تركيب مفقود في لسانهم فلا نثبته " [6].

= الهوامع، ٢١٩/٣، ٢٢٠.

(١) سورة يوسف، الآية: ١٥.

(٢) يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٨٩٧/٤، والمرادي، الجنى الداني، ٥٩٦ ، ابن عقيل، المساعد، ٢٠٠/٣

(٣) سورة البقرة، الآية:٨٩.

(٤) يُنظر: أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ)، معاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، ط٣، ج١ (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣ م)،٥٩ وهو عنده نظير قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾البقرة: ٣٨ وذكر أن (الفاء) هنا ليست بناسقة؛ لأن الواو لا تصلح في موضعها.

(٥) يُنظر: أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، البيان في غريب إعراب القران، تحقيق: طه عبدالحميد طه، ج١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م)، ١٠٨.

(٦) يُنظر: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، ج١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م)، ٤٧١.

وذهب المبرد فيما نسب إليه من قول [١]: إلى أن جوابهما: "كفروا به"، وكرر (لما)؛ لطول الكلام، كما يفيد ذلك تقريرًا للذنب وتأكيدًا له [٢].

كما ذهب الأخفش [٣] والزجاج [٤] إلى أنه محذوف؛ لدلالة المعنى عليه، واختاره الزمخشري وقدره بقوله: كذبوا به واستهانوا بمجيئه [٥]. ونسبه الأنباري إلى البصريين[٦].

---

(١) يُنظر: ابن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: الرحالة الفاروق،عبدالله الأنصاري، السيد عبدالعال، السيد إبراهيم، محمد الشافعي العناني، ط٢،ج١ (قطر: مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٧م)، ٢٨١، وأبو عبدالله القرطبي (ت٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي، ج٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م)، ٢٤٩، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٤٧١/١، والسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ج١ (دمشق: دار القلم، ١٩٨٦ م)، ٥٠٦، وابن عادل الدمشقي (ت٨٨٠هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق:عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، ج٢ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ٢٧٥.

(٢) قال أبو حيان: " وهذا القول كان يكون أحسن لولا أن (الفاء) تمنع من التأكيد " يُنظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ٤٧١/١.

(٣) يُنظر: أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، معاني القرآن للأخفش، تحقيق: هدى محمود قراعة، ج١(القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م)، ١٤٢.

(٤) يُنظر: أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، ج١ (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م)، ١٧١.

(٥) يُنظر: جار الله الزمخشري (ت٥٣٨ هـ)، الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق:عادل أحمد عبدالموجود،علي محمد معوض، ج١ (الرياض: مكتبة العبيكان،١٩٩٨م)، ٢٩٦.

(٦) يُنظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١ /١٠٨.

فهذه أربعة مذاهب ترددت في تحقيق جواب (لما) في الآية، وقد أورد أبو الحسن الباقولي في كتابه (جواهر القرآن)، قول أبي علي الفارسي في تقدير جواب (لما) بقوله:(١) .

" ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾(٢) إلى قوله:﴿ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ فحذف جواب (لمَّا): أي كفروا ودلَّ عليه قوله تعالى:﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾، ولا يكون (لما) الثانية بجوابها جواب(لما) الأولى؛ لأنا لا نعلم في موضع، لما أجيب بالفاء، كذا ذكره الفارسي (٣) ".

فكأن أبو علي الفارسي هنا يميل إلى رأي الأخفش والزجاج، وذلك أن الجواب محذوف ؛ للدلالة عليه، كما قدره بقوله (كفروا)، وأنكر قول الفراء هنا وإن لم يصرح باسمه، وعلل قوله: بأنه على حد علمه لم يعثر على جواب (لما)، جاء مقترنًا بالفاء.

ثم أعترض عليه الباقولي بقوله: (٤) "فإذن نجئ بقول عمرو بن معد يكرب(٥).

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٧/١.

(٢) سورة البقرة، الآية:٨٩.

(٣) هذا من كلام أبي علي الفارسي كما نقله الباقولي، والواقع أنني لم أقف له على تخريج فيما بين يدي من كتب ومراجع، وأغلب الظن أنه من كلام أبي علي في كتاب (التذكرة)، والذي لايزال مفقودًا.

(٤) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٧/١.

(٥) البيتان من الطويل، يُنظر: شعرعمرو بن معدي كرب، تحقيق: مطاع الطرابيشي، ط٢ (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دار الفكر للطباعة، ١٩٨٥ م)، ٧١.

=

فَلَمَّـا رَأَيْتُ الْخَيْلَ زُوراً كَأَنَّـهـا جَـدَاوِلُ زَرْعٍ خُلِّيَتْ فَاسْبَطَـرَّتِ

فجَاشَـتْ إِلـيَّ النَّفْـسُ أَوَّلَ مَـرَّة فَرُدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فاسْتَقَرَّتِ

فأجاب لما بقوله فجاشت [1] ".

= ورواية الديوان: ولما رَأَيْتُ الْخَيْلَ زُوراً كَأَنَّـهـا جَدَاوِلُ زَرْعٍ أُرْسِلَتْ فَاسْبَطَـرَّتِ

والبيت من شواهد: أبو سعيد الأصمعي (ت٢١٦هـ)، الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبدالسلام هارون، ط٣ (مصر: دار المعارف ١٩٦٧ م)، ١٢٢ وجاءت الرواية:

ولمّا رَأَيْتُ الْخَيْلَ رَهْواً كَأَنَّـهـا جَدَاوِلُ زَرْعٍ أُرْسِلَتْ فَاسْبَطَـرَّتِ

وجَاشَتْ إِلَيَّ النَّفْسُ أَوَّلَ وَهْلَةٍ وَرُدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فاسْتَقَرَّتِ

وأبـو علـي المرزوقـي(ت ٤٢١هـ)، شـرح ديـوان الحماسـة، تحقيـق: أحمـد أمين،عبدالسـلام هارون،ج١ (بيروت: دار الجيل، ١٩٩١م)، ١٥٧- ١٥٨ وجاءت الرواية: " خُلِّيَتْ "، " وَرُدَّتْ "، وأبو زكريا التبريزي (ت٥٠٢هـ)، ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ)، أبو الفضل الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، شروح سقط الزند، تحقيق: مصطفى السقا،عبدالرحيم محمود، عبدالسلام هارون، إبراهيم الأبياري، حامد عبدالمجيد، ط٣،ج٣(القاهرة: الهيئة المصرية العامة، ١٩٨٧ م)، ٩٦٤ برواية " لمَّا"، "خُلِّيَتْ "، ونشوان الحميري (ت ٥٧٣هـ)، شمس العلوم و دواء العرب من الكلوم، تحقيق: حسين عبدالله العمري، مطهر علي الأرياني، يوسف محمد عبدالله، ج٥ (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩م)، ٢٩٦٦ "برواية الديوان " وأبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١٠٨/١ برواية " خُلِّيَتْ "، " وَرُدَّتْ "، ومحمد بن عبدالرحمن العبيدي (من رجال القرن الثامن)، التذكرة السعدية في الأشعار العربية، تحقيق: عبدالله الجبوري (النجف الأشرف: مطبعة التعمان،١٩٧٢م)، ٧٩-٨٠ برواية " خُلِّيَتْ "، " أَوَّلَ وَهْلَةٍ "، " وَرُدَّتْ "، وعبدالقادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالسلام هارون، ط٤، ج٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م)،٤٣٦ "برواية الديوان".

(١) هذا من كلام جامع العلوم الباقولي، يُنظر: الباقولي، إعراب القران المنسوب للزجاج، ٢٧/١، ووافقه أبو البركات الأنباري في مجيء جواب (لمّا) مقترنًا بالفاء في قوله " فجاشت "، يُنظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١٠٨/١ .

فكأن الباقولي هنا ينكر على أبي علي الفارسي قوله " لأنا لا نعلم (لما) في موضع لما أجيب بالفاء "، بمعنى: أنه ثبت عنده أي الباقولي دخول الفاء في جواب (لما) و قدم له شاهدا شعريًا يعضد به رأيه، و يثبت ورود الفاء مقترنة بجواب (لما).

وبعد أن فرغت من ذكر الاعتراض الوارد في إعراب الآية، وما استدل به الجامع النحوي على صحة قوله، أقول – مستعيناً بالله –:

لا يصح اعتراض جامع العلوم في هذا الموطن ؛ وذلك لعدة أوجه:

الأول: أن أبا علي الفارسي قد أخذ بالقول الراجح من أقوال النحاة في تقدير جواب (لمّا) في الآية، فذهب إلى حذفه للدلالة عليه، وقد أجاز كثير من النحاة الاستغناء عن جواب (لمّا) إذا عرف معناه وكان فيما بقي دليل على المعنى، ومن أمثلتهم: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجۡمَعُوٓاْ﴾ [1]، وقوله تعالى ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ فَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞۚ﴾ [2]، بينما مال الباقولي – كما يفهم من اعتراضه – إلى رأي الفراء. وقد ذكرنا الرد عليه - في موضعه - من كلام أبي حيان، كما أن دخول (الفاء) في جواب (لمّا) لم يثبت عند أحد من النحاة، وما وجدت فيه (الفاء) فهي إما زائدة، أو عاطفة على جملة الجواب المحذوف،

يقول ابن هشام [3]: " ومن زيادتها (أي الفاء) قوله [4]:

---

(١) سورة يوسف، الآية: ١٥، الجواب محذوف والتقدير: أي فعلوا به ما أجمعوا عليه انظر: ارتشاف الضرب، ١٨٩٧/٤.

(٢) سورة لقمان، الآية: ٣٢، الجواب محذوف والتقدير: أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم جاحد، يُنظر: مغني اللبيب، ٤٨٨/٣.

(٣) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٥٠٣/٢، يقول: " لأن الفاء لا تدخل في جواب (لمّا) ".

(٤) البيت من الكامل وقائله مجهول، وهو من شواهد: عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، سر صناعة =

لَمَّـا اتَّقـى بيَـدٍ عظـيمٍ جرمهـا فتركتُ ضاحَي جِلْدِها يَتَذَبْذَبُ

وقد خـالف ذلك ابن مالك حين استشـهد بدخول (الفاء) فـي جـواب (لمّـا) بقول الأخطل، كما تباينت فيه الآراء حول تقدير جواب (لمّا) [1].

الثاني: إن البيتين اللذين استشـهد بهمـا البـاقولي من قول عمرو بن معدِ كرب؛ معضدًا بهما رأيه، قد اضطربت فيهمـا الروايـة، كمـا تباينـت الآراء فيهمـا حـول تقدير جواب (لمّا)[2]، فلا يقومان دليلاً لما احتج له، فيسقط الاستدلال بهما.

= الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط٢، ج١ (دمشق: دار القلم، ١٩٩٣م)، ٢٦٩ برواية "ضاحَي كَفِّه"، وذكر زيادة الفاء في البيت، وعلي بن محمد الهروي (ت٤١٥هـ)، كتاب الأُزْهِيّة في علم حـروف العربيـة، تحقيـق: عبـدالمعين الملّـوحي (دمشـق: مطبوعـات مجمـع اللغـة العربيـة بدمشق،١٩٩٣م)، ٢٤٨ برواية " ضاحَي كَفِّه"، وذكر زيادة الفاء للتأكيد، وعبدالقادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، ج٤ (دمشق: دار الثقافة العربية، ١٩٩٣م)، ٥٤ وهو الشاهد الثالث والسبعون بعد المائتين، وجاء برواية "ضاحَي جِلْدِها"، وذكر " أنه يمكن تقدير الجواب... أي ضربتها فتركت، فتكون (الفاء) عاطفة لجملة " تركت " على جملة الجواب المحذوف ".

(١) يضاف إلى رأي ابن مالك السابق، رأي ابن عصفور حيث ذهب إلى أن الجواب " وصب " فتكون الواو زائدة في جواب (لمّا)، يُنظر: ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد (بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠م)، ٧٢، ورأي ثالث لعبدالقادر البغدادي حيث ذهب إلى أن " صب" ليس جواب (لمّا) والواو فيه عاطفة على الجواب المحذوف والتقدير: انتقم فصب، يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٥٤/١١.

(٢) فيضاف إلى رأي الباقولي السابق، ما ورد في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ١٥٩/١: " ويجوز أن يكون (الفاء) في (فجاشت) زائدةً، في قول الكوفيين وأبي الحسن الأخفش، ويكون (جاشت) جواباً لـ (لمّا). والمعنى: لمّا رأيتُ الخيلَ هكذا خافت نفسي وثارت. وطريقةُ جُلِّ أصحابنا البصريين في مثله أن يكون الجواب محذوفاً، كأنه قال: لمّا رأيتُ الخيلَ هكذا فجاشت نفسي ورُدَّت على ما كرهته فقرَّت، طَعَنْتُ وأَبْلَيْتُ. ويدل على ذلك قوله:

=

الثالث: إن الباقولي قد ناقض قوله هذا فيما بعد، وعاد ليقع فيما أنكره على الفارسي، يقول الباقولي [1]: وقوله تعالى ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ... فَلَمَّا جَآءَهُم... ﴾[2] فهذا تكرير للأولى ألا ترى أنا لا نعلم (لما) جاء جوابها بالفاء في موضع، فإذا كان كذا، ثبت أنه تكرير.

وهذا الذي ذكره هنا من ثبوت تكرير (لما) في الآية، وهو من كلام أبي علي، وقد أشار الفارسي إلى ذلك بقوله [3]: " قوله سبحانه وتعالى ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[4] ثم قال:﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ ﴾ [5]، لما طال الكلام كرر، وحسن التكرير مع

= عَلَامَ تَقولُ الرُّمْحُ يَثْقِلُ ساعِدِي إذَا أَنَا لَمْ أطْعُنْ إذَا الخَيْلُ كَرَّتِ

فحذف طَعَنْتُ وأَبْلَيْتُ؛ لأن المراد مفهوم... وحذف الجواب في مثل هذه المواضع أبلغ وأدل على المراد وأحسن"، وذكر البغدادي في خزانة الأدب، ٢ /٤٣٩: " أن (الفاء) زائدة، (وجاشت) جواب (لمّا) عند الكوفيين والأخفش، وعند البصريين للعطف، والجواب محذوف يقدر بعد قوله (فاستقرَّت)، أي: طاعنت وأبليت. والقرينة عليه قوله (علام تقول الرمح... البيت.

كذا قال شرَّاح الحماسة وهذا تعسف نشأ من أبي تمام، فإنه حذف بيت الجواب اختصارا كعادته. لكن كان على الشارح مراجعة الأصل والجواب هو البيت الثالث المحذوف وهو: هتفتُ فجاءتْ من زُبَيدَ عصابةٌ إذا طَرَدَتْ فاءتْ قريباً فَكَرَّتِ ". كما ذكره أيضًا في شرح أبيات مغني اللبيب، ٢٣٩/٣. فهذه أربعة آراء ترددت في تقدير الجواب، والراجح عندي ما ذهب إليه البصريون من حذف الجواب، وكون الفاء عاطفة.

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٤٣٠/٢.

(٢) سورة البقرة، الآية ٨٩.

(٣) يُنظر: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، المسائل المنثورة، تحقيق: شريف النجار (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع،٢٠٠٤)، ١٩٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٨٩.

(٥) سورة البقرة، الآية:٨٩ .

طول الكلام؛ ليكون تنبيها عن الأول "

ومن ذلك كله ترجّح لديّ ما قاله أبو علي الفارسي في رأيه ، فلا يستقيم اعتراض الجامع عليه.

المسألة الثانية:

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ (١)

الإضافة في اللغة: الإمالة، ومنه ضافت الشمس للغروب أي مالت، وأضفت ظهري إلى الحائط: أملته (٢) وهي لغة مطلق الإسناد (٣). وفي اصطلاح النحاة يطلق على النسب (٤) كما يطلق أيضاً على الإضافة وهي: " نسبة تقيدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا " (٥). ويقال في الأول منهما على الأصح من أقوال النحاة (٦) بأنه: المضاف، والثاني: بأنه المضاف إليه، وهو قول سيبويه (٧).

---

(١) سورة الفاتحة، الآية:٤.

(٢) يُنظر: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، ج٣ (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م)، مادة (ضيف)، ٣٨٠-٣٨١، و ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضيف)،٩/ ٢١٠، والزبيدي، تاج العروس، مادة (ضيف)، ٢٤/ ٦٢.

(٣) يُنظر: خالد بن عبدالله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ٦٧٣ ".

(٤) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٣٣٥/٣ يقول سيبويه: " هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة ".، ومحمد بن زيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، المقتَضَب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، ج٣ (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف – لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م)، ١٣٣ يقول المبرد: " هذا باب الإضافة وهو باب النسب ".

(٥) يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٧٩٩/٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٤/ ٢٦٤.

(٦) يُنظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٢٩/٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٦٥/٤ .

(٧) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٤١٩ -٤٢٠ .

والإضافة نوعان: مَحْضَة وغير مَحْضَة [1]، فالمَحْضَة: هي التي تفيد المضاف تعريفًا إذا كان المضاف إليه معرفةً، نحو: "هذا غلامُ زيدٍ"، كما تفيده تخصيصًا إذا كان المضاف إلية نكرةً، نحو: "هذا غلامُ امرأةٍ " [2].

وتسمى (الإضافة المعنوية) [3]. وغير المحضة: وهي ما لا تفيد واحدا منهما، بل تفيد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين، وشبهه، وتسمى (الإضافة

---

(١) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٥/٢، والفارسي، الإيضاح العضدي، ٢٦٧، وابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، المقرّب ومعه مثل المقّرب، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود،علي محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٩٨م)، ٢٨٣، و شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعّار، ج٢ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ١٦٦

و بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ج٣ (القاهرة: مكتبة دار التراث، ٢٠٠٥م)، ٣٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٤/ ٢٦٨-٢٦٩.

(٢) يُنظر: ابن عصفور، المقرب، ٢٨٣، و شرح جمل الزجاجي ١٦٦/٢، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣٤/٣، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٦٨/٤، وقد أعترض على هذا أبو حيان بقوله "... فجعلوا القسم قسيماً، وذلك أن التعريف تخصيصٌ، فهو قسمٌ من التخصيص، والإضافة إنما تفيد التخصيص، لكن أقوى مراتبه التعريف، فإذا أضيف إلى معرفة اقتضى التخصيص التام من الإضافة "، يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٨٠١/٤، وسميت محضة؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال.

(٣) يُنظر: موفق الدين بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ج٢ (بيروت:دار الكتب العلمية، ٢٠٠١ م)، ١٢٦، وابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ج٣(بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٨م)، ٧٩، وشرح ابن عقيل، ٣٦/٣، ومحمد بن عبدالمنعم الجوجري (ت٨٨٩هـ)، شرح شذور الذهب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ج٢ (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠٤م)، ٥٧٧، والأزهري، شرح التصريح، ١/ ٦٧٨، وسميت معنوية؛ لأنه أفادت أمرًا معنويًا، وهو تعريف المضاف أو تخصيصه.

اللفظية) [١]. وضابطها [٢]: أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادًا بها الحال أو الاستقبال، وهي: اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة المضافة إلى (معمولها) المرفوع بها في المعنى أو المنصوب؛ فمثال اسم الفاعل: " هذا ضاربُ زيدٍ، الآن أو غدًا، وهذا رَاجينَا" ، ومثال اسم المفعول: " هذا مَضْرُوبُ الأبِ، وهذا مُرَوَّعُ القَلبِ "، ومثال الصفة المشبهة: " هذا حَسَنُ الْوَجْهِ، وقليلُ الحِيَلِ، وعظيمُ الأملِ ".

وهذه الإضافة – كما ذكرنا - لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، فقد وصف بها النكرة، قال تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [٣]، ووقعت حالاً، قال تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ [٤] ودخلت عليها (رُبَّ) في قول جرير [٥]:

---

(١) يُنظر: المراجع السابقة. وسميت لفظية؛ لأنها أفادت أمرًا لفظيًا، وغير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال.

(٢) يُنظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٢١٨/٢، وابن هشام، أوضح المسالك، ٨٠/٣، وابن عقيل، شرح ابن عقيل،٣٥/٣، والجوجري، شرح شذور الذهب، ٢ /٥٧٤، والأزهري، شرح التصريح ١/ ٦٧٩.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٤) سورة الحج، الآية:٩.

(٥) البيت من البسيط، يُنظر: ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط٣ (القاهرة: دار المعارف)، ١٦٣، والبيت من شواهد سيبويه، الكتاب، ٤٢٧/١، والمبرد، المقتضب، ٢٢٧/٣، ١٥٠/٤، ٢٨٩، وابن جني، سر الصناعة، ٢ /٤٥٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢٣٨/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢٢٨/٣، وشرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، ج٢ (مكة المكرمة: جامعة أم القرى ودار المأمون للتراث، ١٩٨٢ م) ٩١١، وابن هشام، أوضح المسالك، ٨١/٣، ومغني اللبيب، ٦٨٣/٥، و الجوجري، شرح شذور الذهب، ٢/ ٥٧٦، والأزهري، شرح التصريح، ٦٨١/١، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٧١/٤، والبغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، ٧ /١٠١. والشاهد "غابطنا" حيث جرُّ " غابطِنا " بـ " رُبَّ " وهي لاتجر =

يا رُبَّ غابطِنا لو كان يطلُبُكم لاقَى مباعدةً مِنْكُم وَحِرْمَانِا

ويضاف اسم الفاعل المجرد من (أل)، إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، إلى مفعوله الظاهر جوازًا [١]، نحو: قوله تعالى ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [٢]، ﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾ [٣] ﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾ [٤].

وساق أبو حيان الأوجه المحتملة في إعراب المعمول التالي للعامل بقوله [٥]: "فظاهر كلام سيبويه أن النصب أولى من الجر، وقال الكسائي: هما سواء، ويظهر لي أن الجر أولى ". وتجب الإضافة إذا كان ماضيًا [٦]، نحو: ضاربُ

= إلا النكرات، فيكون دليلاً على أنها لم تكتسب تعريفًا بإضافتها.

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ١٦٥- ١٦٦، والمبرد، المقتضب، ١٤٩/٤، وابن السراج، الأصول، ١٢٦/١، والفارسي، الإيضاح العضدي، ١٤٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ٨٤/٤، وابن عصفور، المقرب، ١٨٧، وابن مالك، شرح التسهيل، ٨٣/٣، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٥/ ٢٢٧٤، وابن هشام، أوضح المسالك، ٢٠٦/٣، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٩١/٣، والمساعد، ٢٠٠/٢ والأزهري، شرح التصريح، ١٩/٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٨٣/٥.

(٢) سورة المائدة، الآية ٩٥.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٩.

(٤) سورة المائدة، الآية:١.

(٥) يُنظر: أبوحيان، ارتشاف الضرب، ٢٢٧٤/٥-٢٢٧٥ وتفسير البحر المحيط، ١/ ٢٨٧، وحكاه عنه السيوطي في همع الهوامع، ٨٣/٥ بقوله:" قال أبو حيان: وظاهر كلام سيبويه... لأن الأصل في الأسماء، إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة، والعمل إنما هو هنا بجهة الشبه للمضارع، فالحمل على الأصل أولى "، وحكى ابن عقيل في المساعد، ٢٠٠/٢ رأي سيبويه والكسائي. يقول سيبويه: " والأصل التنوين؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة، ولو كان الأصل هاهنا ترك التنوين لما دخله التنوين ولا كان ذلك نكرة ". يُنظر: الكتاب: ١/ ١٦٨.

(٦) يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٨٢/٣، والمساعد، ١٩٦/٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٨٣/٥.

زيدٍ أمس، ولا يجوز حينها النصب لانتفاء شبهه بالفعل المضارع.

ويجوز حذف المضاف؛ لقيام قرينة تدل عليه، مع أمن اللبس، ويقام المضاف إليه مقامه، فيعرب بإعرابه، وينوب عنه فيما جيء بالإعراب لأجله، وهو مذهب جمهور النحاة، ومنهم:

سيبويه [١]، والمبرد [٢]، والفراء [٣]، والزجاج [٤] والفارسي [٥]، وابن جني[٦]، وابن يعيش [٧]، وابن الحاجب [٨]، وابن عصفور [٩] وابن مالك [١٠]، والرضي [١١]، وابن هشام [١٢]، والسيوطي[١]. والأدلة على ذلك كثيرة منها:

---

(١) يُنظر: سيبويه،الكتاب، ٢١٢/١.

(٢) يُنظر: المبرد، المقتضب، ٢٣٠/٣.

(٣) يُنظر:الفراء، معاني القرآن، ٦١/١-٦٢.

(٤) يُنظر:الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٧٥/١-١٧٦.

(٥) يُنظر: الفارسي، الإيضاح العضدي، ٤٩.

(٦) يُنظر: ابن جني، الخصائص، ١٩٣/١، ٢/ ٣٦٢، والمحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبدالحليم النجار،عبدالفتاح إسماعيل شلبي، ج١ (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف، ١٩٩٤م)، ١٨٨.

(٧) يُنظر:ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ /١٩٢.

(٨) يُنظر: ابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، ج١ (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٢ م) ٤٢٤، والرضي، شرح الرضي على الكافية، ٢٥٤/٢.

(٩) يُنظر:ابن عصفور، المقرب، ٢٨٩.

(١٠)يُنظر:ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٦٥/٣.

(١١)يُنظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٢٥٤/٢.

(١٢)يُنظر: ابن هشام أوضح المسالك، ٣/ ١٤٩-١٥٠ .

قوله تعالى ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾[٢] أي: حب العجل. وقوله تعالى:﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [٣] أي أمر ربك، فحذف المضاف ـ وهو " حب، وأمر " ـ وأعرب المضاف إليه ـ وهو " العجل، وربك " ـ بإعرابه.

ومن كلام العرب، احتجوا بقولهم [٤]: " بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ " أي: يَطَؤُهم أَهْلُ الطريقِ، وقولهم [٥]: " الليلةُ الهِلال " ، والتقدير: الليلةُ ليلةُ الهلال، في حال رفع كلمة (الليلة) ، وفي حال النصب يكون التقدير: الليلةَ حدوثُ الهلال ، أو طلوعُه، واحتجُّوا من الشِّعر، بقول الخنساء[٦] .

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إذا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَار

---

(١) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢٨٩/٤ .

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٣.

(٣) سورة الفجر، الآية: ٢٢.

(٤) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٢١٣/١.

(٥) يُنظر:ابن السراج، الأصول لابن السراج، ٦٣/١، والفارسي، كتاب الشعر للفارسي، ٣٣٣/٢، وابن يعيش، شرح المفصل،٢ /١٩٢.

(٦) البيت من البسيط، يُنظر: ديوان الخنساء، تحقيق: حمدُو طمّاس، ط٢ (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م)، ٤٦ والبيت من شواهد: سيبويه، الكتاب، ٣٣٧/١، والأخفش، معاني القرآن، ١٠٣ برواية " ما ذكرت "، والمبرد، المقتضب، ٣/ ٢٣٠، والفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ٢٠٥-٢٠٧، وابن جني، الخصائص، ٢٠٣/٢، والمحتسب، ٤٣/٢، وهبة الله بن علي العلوي (ت٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ج١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م)، ١٠٦، والباقولي، شرح اللمع، ١/ ٤١١، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢٨٢/١ برواية " ما غفلت "، والرضي، شرح الرضي على الكافية، ٢٥٤/١، و البغدادي، خزانة الأدب، ٤٣١/١. والشاهد: في حذف المضاف المقدر (ذات)، وإقامة المضاف إليه " إقبال " مقامه.

أي: (ذاتُ إقبال وإدبار).

وبقول الشاعر:[1]

فَارَقَـــنَا قبْـــلَ أنْ نُـفارِقَـــهُ لَمّا قَضى منْ جِماعِنَا وَطَرَا

أي: (قَبْلَ إرَادَةِ أنْ نُفَارِقَهُ).

وقد يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان عند ذكر المضاف، شريطة أن يكون المحذوف مماثلا لفظًا ومعنىً لما عليه قد عطف[2]، كقول الشاعر: [3]

---

(١) البيت من المنسرح، وهو منسوب إلى الربيع بن ضَبُع الفَزَارِيُّ، يُنظر: أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ)، كتاب النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد (بيروت: دار الشروق، ١٩٨١م)، ٤٤٦، والشريف أبو القاسم علي بن الطاهر (ت٤٣٦هـ)، أمالي السيد المرتضى، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، ج١ (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٠٧م)، ١٨٥، و البغدادي شرح أبيات مغني اللبيب، ٨/ ٩١. كما نسبه ابن مالك إلى الأعشى، يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٦٦/٣ وجاء بلا نسبة عند: ابن جني، المحتسب، ١٦٧/١، وابن هشام، مغني اللبيب ٦٨٨/٦.

(٢) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٧٠/٣، وشرح الكافية الشافية، ٩٧٤/٢، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٥٠/٣، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٥٩/٣، والمساعد، ٢/ ٣٦٥-٣٦٦، والأزهري شرح التصريح، ٧٢٨/١، والسيوطي، همع الهوامع، ٤/. ٢٩١.

(٣) البيت من المتقارب وهو لأبي دؤاد الإيادي، يُنظر: ديوان أبي دؤاد الإيادي، نشر: جوستاف جرونيام، ترجمة: إحسان عباس (بيروت: منشورات مكتبة الحياة، ١٩٥٩م)، ٣٥٣ والبيت من شواهد: سيبويه، الكتاب، ٦٦/١، والفارسي، كتاب الشعر، ٤٩٣/٢، وابن جني، المحتسب، ٢٨١/١، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٢١/٢، و الباقولي، إعراب القران المنسوب للزجاج، ١/ ٥٢، ٧٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٩٦/٢، وابن مالك شرح التسهيل، ٣ =

أكُـلَّ امْـرِئٍ تحسـبين امـرَأ ونـــارٍ تَوَقّــدُ بالليــلِ نـــارا

والتقدير: (وكل نار).

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جره والمحذوف ليس مماثلا للملفوظ بل مقابل له[1] كقوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾[2] في قراءة بعضهم بجر "الآخِرَةَ" والتقدير: "وَاللهُ يُرِيدُ بـاَقِي الآخِـرَةِ "[3].

فإذا لم يؤمن اللبس ، كقولك: " رأيتُ هندًا"، وأنت تريد "غلام هند " فإن الحذف لا يجوز [4]؛ لأنَّ الرؤية قد تقع على هند ، كما تقع على غلامها ، فيحصل الإلباس.

= /٢٧٠، وشرح الكافية الشافية، ٩٧٤/٢، و ابن هشام، أوضح المسالك، ١٥١/٣، و مغني اللبيب، ٥٣٧/٣، وابن عقيل، المساعد، ٢ /٣٦٦، والأزهري شرح التصريح، ٧٢٩/١، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٩١/٤. ونسب المبرد البيت إلى عدي بن زيد، يُنظر: المبرد (٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أحمد الدالي، ط٢، ج ١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م)، ٣٧٦.

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٧١/٣، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٦٠/٣، و،الأزهري شرح التصريح، ٧٣٠/١، والسيوطي، همع الهوامع، ٤/.٢٩١.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٦٧.

(٣) هذا من تقدير ابن عقيل، يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٦٠/٣، والمساعد، ٣٦٧/٢، وقد قدره ابن مالك بقوله: "وَاللهُ يُرِيدُ عرض الآخِرَةِ " فيكون حينها مماثلا للملفوظ، يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٧١/٣، كما قدره ابن هشام بقوله: " أي: عمل الآخرة، يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١٥٢/٣، والأزهري، شرح التصريح، ٧٣٠/١، وقدره السيوطي بقوله: "أي ما في الآخرة "، يُنظر::السيوطي، همع الهوامع، ٢٩٢/٤.

(٤) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٩٣/٢.

ومن ضرورة الشعر قول ذي الرِّمة [1]:

عشيَّة فَرَّ الحارِثيُّون بعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ في ملتقى القومِ

يريد: ابن هوبر.

وما ورد من الحذف مع عدم أمن اللبس قليل ، واعتذر بعضهم بدلالة الحال عليه ، وإخبار القائل ، أو معرفة المخاطب [2].

ويرى جمهور النحاة جواز القياس في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، إذا أمن اللبس ، ولم يستبد المضاف إليه بنسبة الحكم ، فإن جاز استبداده بنسبة الحكم فهو سماعي[3]، وحكي عن أبي الحسن الأخفش قصره

---

(١) البيت من الطويل، يُنظر: ديوان ذي الرمة، تحقيق: أحمد حسن بسج (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م)، ١١٢، والبيت من شواهد: الفارسي، كتاب الشعر، ٣٥٠/٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٩٠/٢، وابن عصفور، المقرب، ٢٨٩، وابن منظور، لسان العرب، مادة (هبر) ٢٤٨/٥، و البغدادي، خزانة الأدب، ٣٧١/٤.

(٢) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٩٣/٢، والبغدادي، خزانة الأدب، ٣٧٠/٤.

(٣) يُنظر:ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٦٦/٣، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٨٣٧/٤، وابن عقيل المساعد، ٢/ ٣٦٤، و الأزهري، شرح التصريح، ٧٢٧/١، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٩٠/٤. "ومعنى الاستبداد: هو أن يكون المضاف صالحاً للفاعلية إن كان المضاف فاعلا، ولغير الفاعلية إن كان غير فاعل، فالحذف في قوله تعالى ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ قياسي لعدم صلاحية العجل، لأن يكون مشربًا لهم، بخلاف ما يوجد فيه الجزءان صالحين لعمل العامل حقيقة، نحو: ضربت غلام زيد، فإنه لو قيل فيه: ضربت زيداً لم يفهم المراد، لأن (زيداً) يصح استبداده بمفعولية (ضرب) فيمنع الحذف من هذا النوع ما لم توجد فيه قرينة تدل على المراد " يُنظر: شرح التسهيل، ٢٦٦/٣-٢٦٧.

على المسموع منه ومنع القياس عليه [١]، بخلاف ابن جني فيما نقل عنه: أنه يجيز فيه القياس مطلقا، فقد أجاز (جلستُ زيدًا) على تقدير: جلوس زيد [٢] ، واعترض عليه النُّحاة في ذلك؛ بأن المعنى لا يتعين؛ لاحتمال أن يكون المعنى: جلستُ إلى زيد فحذفت (إلى) وانتصب ما كان مجرورًا بها على نزع الخافض [٣].

وقد أفرد أبو الحسن الباقولي في كتابه (جواهر القرآن)، بابا كاملا للحديث عن حذف المضاف في التنزيل، ودار بينه وبين الفارسي خلاف في تقدير المحذوف وموقعه في قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[٤]

يقول جامع العلوم الباقولي [٥]:

"فمما جاء في التنزيل: قوله تعالى ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ والتقدير: مالك أحكام يوم الدين. وقدّره الفارسيُّ تقدير حذف المفعول، أي : مالك يوم الدِّين الأحكامَ؛ فتكون (الأحكام) المفعول

فلا يكون على قوله من هذا الباب [٦] ".

---

(١) يُنظر: ابن جني، الخصائص، ٣٦٢/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٩٣/٢.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل، ٢٦٦/٣، وارتشاف الضرب، ١٨٣٧/٤، و همع الهوامع، ٢٩٠/٤. ولم أجد قول ابن جني بنصه هذا في كتبه، وربما يفهم هذا من قوله في الخصائص، ١٩٣/١ يقول: " فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع واطرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه، ولا يقاس به ".

(٣) يُنظر: المراجع السابقة.

(٤) سورة الفاتحة، الآية: ٤ .

(٥) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٤١/١.

(٦) يقصد بالباب: باب ما جاء من حذف المضاف في التنزيل.

وما نقله الجامع عن أبي علي، مذكور في كتاب (الحجة) يقول أبو علي [1]: " فأما من قرأ: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[2] فأضاف اسم الفاعل إلى الظرف، فإنه قد حذف المفعول به من الكلام للدلالة عليه، وإن هذا المحذوف قد جاء مثبتًا في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ ﴾[3]

فتقديره:: مالك يومِ الدين الأحكام. وحسن هذا الاختصاص لتفرد القديم سبحانه في ذلك اليوم بالحكم. فأما في الدنيا فإنه يحكم فيها الولاة والقضاة والفقهاء. وحذف المفعول على هذا النحو كثير واسع في التنزيل وغيره " [4]

وبعد عرض القولين، وما تضمناه من اختلاف في تقدير المحذوف وموقعه، يمكنني القول: بأن الاختلاف الواقع بينهما في تقدير المحذوف وموقعه ناتج عن تصورهما لنوع الإضافة، فهي من وجهة نظرهما إضافة لفظية غير محضة وغير تحقيقية، فهي في تقدير الانفصال، كما هو مفهوم من كلام أبي

---

(١) يُنظر:أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود،علي محمد معوض، ج١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧ م)، ١٢٦-١٢٧، ووافقه في تقدير حذف المفعول أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ) يقول الطبرسي: " ومن قرأ مالك يوم الدين: فإنه قد حذف المفعول به من الكلام للدلالة عليه، وتقديره: مالك يوم الدين الأحكام والقضاء، لا يملك ذلك ولا يليه سواه" يُنظر: الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن،٦١/١، وأبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: سعد كُريِّم الفقي، ج١(المنصورة: دار اليقين للنشر والتوريع، ٢٠٠١م)، ٩ يقول العكبري: " وفي الكلام حذف مفعول تقديره: مالك أمر يوم الدين أو مالك يوم الدين الأمر ".

(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٤.

(٣) سورة الانفطار، الآية ١٩.

(٤) انتهى النقل عن أبي علي الفارسي .

علي [١]، وقد صرح بذلك جامع العلوم [٢].

وقد أشرت ـ سابقًا ـ [٣] إلى عمل النحاة في اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، بأنه يجوز فيما بعده أن ينتصب على المفعولية، أو ينخفض بالإضافة إليه، وعلى هذا التصور، فقد أُعمل الوجه الأول وهو النصب على المفعولية في قول أبي علي مع تقديره محذوفًا، وأُعمل الوجه الثاني وهو الخفض بالإضافة إليه في قول الباقولي مع تقديره محذوفًا، فلا مجال هنا لترجيح أحد الوجهين فكلاهما جائز، ويمكن لي أن أرى رأي الباقولي في هذه المسألة، على اعتبار إن إضافة اسم الفاعل "مالك" هنا جاءت بغرض التعريف لا التخفيف، وكان تقييده بالزمان غير معتبر، فالله يوصف بأنه مالك يوم الدين مطلقًا فتكون الإضافة حقيقة ليست على تقدير الانفصال، شبيهة بإضافة سائر الأسماء فلا يعمل اسم الفاعل حينها ويتعين الجر بالإضافة، فقد باعد بذلك الأفعال[٤]، ولو قلنا بحذف المفعول جعلناه عاملا، فالراجح هو حذف المضاف على اعتبار أن اسم الفاعل غير عامل .

---

(١) يُنظر: الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ١/١٢٦-١٢٧.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١/١٦٠ " باب ما جاء في التنزيل من أسماء الفاعلين مضافة لما بعدها، بمعنى الحال أو الاستقبال، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ الإضافة فيه غير تحقيقية، وهو في تقدير الانفصال...".

(٣) يُنظر عمل اسم الفاعل والأوجه المحتملة في إعراب المعمول التالي فيما تقدم من المسألة.

(٤) يُنظر: ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت٦٨٨هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، ج٢ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م)، ١٠٤٠ – ١٠٤١، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ١/ ١٣٧.

المسألة الثالثة:

وضع اللفظ المفرد موضع الجمع في قوله: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾[1]

الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له، فيدل المفرد على المفرد، والمثنى على الاثنين، والجمع على ما فوق الاثنين[2]. وقد يخرج عن هذا الأصل فيذكر لفظ المفرد ويراد به الجمع كما جرت عليه سنن العرب في كلامهم[3]، وذلك كقولهم للجماعة: " ضَيْفٌ " و " عَدُوّ " وقولهم [4]: " قد كَثُرَ الدِّرهَم والدِّينار " كما حكي عن العرب قولهم [5]: " دينارُكم مختلفة " يريد: دَنانِيرُكم، وقولهم [6]:

" فلان كثير الدرهم والدينار " يريدون: الدراهم والدنانير.

ومن أمثلته في التنزيل ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [7] . أي: أنفسًا

وقولـــه:﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [8] أي: أطفـــالاً، وقولـــه: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ

---

(١) سورة إبراهيم، الآية:٤٣.

(٢) يُنظر:أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٥٨٢/٢، والسيوطي، همع الهوامع، ١٧١/١.

(٣) يُنظر: أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧ م)، ١٦١.

(٤) يُنظر: المرجع السابق.

(٥) يُنظر: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ج ٢ (دمشق: دار القلم، ١٩٩٨م)، ٨٤.

(٦) يُنظر: ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٢ (القاهرة: دار التراث، ١٩٧٣م)، ٢٨٤ .

(٧) سورة النساء، الآية: ٤ .

(٨) سورة الحج، الآية: ٥ .

رَفِيقًا ﴾[1] .أي: رفقاء، وقوله:﴿هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي﴾، [2] وقوله:﴿خَلَصُواْ نَجِيّٗا﴾ [3] أي: أنجية، وقوله: ﴿فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ﴾ [4]، وقوله: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [5]

ومن الشواهد الشعرية على ذلك، قول علقمة بن عبده [6]:

بِها جِيَفُ الحَسْرى، فأمَّا عِظامُها فَبِيْضٌ، وأمَّا جِلْدُها فَصَليبُ

يريد: جلودها.

وقول الآخر [7]:

---

(١) سورة النساء: الآية ٦٩ .

(٢) سورة الحجر، الآية:٦٨ .

(٣) سورة يوسف، الآية: ٨٠ .

(٤) سورة الشعراء، الآية: ٧٧.

(٥) سورة الشعراء: الآية: ١٦.

(٦) البيت من الطويل لعلقمة بن عبده، يُنظر: ديوان علقمة بن عبده الفحل، تحقيق: لطفي الصقّال، درِّيَّة الخطيب (حلب: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩م)، ٤٠، والبيت من شواهد: سيبويه، الكتاب، ٢٠٩/١، والمبرد، المقتضب، ١٧٠/٢، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٩٣/٥، والفارسي، كتاب الشعر، ٣٠١/١، والباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٤٢/١، ٥٥، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ٢٥٢، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ٨٣/٢، والبغدادي، خزانة الأدب، ٥٥٩/٧.

(٧) البيت من الوافر، مجهول القائل، والبيت من شواهد: سيبويه، الكتاب، ٢١٠/١، والفراء، معاني القرآن للفراء، ٣٠٧/١، والمقتضب، ١٧٠/٢، وابن السراج، الأصول، ٣١٣/١، والفارسي، الحجة،٥٠٨/٣، ٢٣/٤، وابن جني، المحتسب، ٨٧/٢، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٤٨/٢، وأبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار (دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٧م)، ٢٢٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢٢٢/٣، ١٠/٤، والرضي، شرح الرضي على الكافية، ٣٦٢/٣، وأبو حيان، ارتشاف الضرب،٥٨٢/٢، والتذييل والتكميل، ٨٣/٢، وابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي (بيروت: دار الكتاب العربي، =

كُلُوا في بعضِ بَطْنِكُمُ تَعِفّوا فإنِّ زَمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

يريد: بطونكم.

وقول الآخر [1]:

لا تُنْكِرُوا القتلَ وقد سُبِينا في حَلْقِكُم عَظْمٌ، وقد شَجِينا

يريد: حلوقكم.

ومن أمثلته قول العباس بن مرداس السلمي [2]:

= ١٩٨٦ م)، ١٥٧، والسيوطي، همع الهوامع، ١٧٢/١. والبيت من الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه التي لا يعرف لها قائل.

(١) البيت من الرجز، ونسب إلى المسيّب بن زيد مناة، يُنظر: الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من ألفاظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق: رشيد بلحبيب، ج١ (المغرب: مطبعة فضالة – مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٩م)، ٤٢٦، وابن منظور، ولسان العرب، (شجا)، ٤٢٣/١٤، كما نسب لطفيل الغنوي، يُنظر: أبوبكر بن دريد (٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ج٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م)، ١٠٤١، وابن جني، المحتسب ٨٧،/٢، وجاء بلا نسبة عند:سيبويه، الكتاب، ٢٠٩/١، والأخفش، معاني القرآن ٢٤٩/١،والمبرد، المقتضب، ١٧٠/٢، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٩٣/٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٢/٤، أبو حيان، التذييل والتكميل، ٨٣/٢، والبغدادي، خزانة الأدب ٥٥٩/٧.

(٢) البيت من الوافر، يُنظر: ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: يحيي الجبوري (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩١م)، ٧١ برواية "وقد برَأت "، والبيت من شواهد: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ج١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م)، ٧٩، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ٢٨٥، والمبرد، المقتضب، ١٧١/٢، وابن دريد جمهرة اللغة، ١٣٠٧/٣، وابن جني، الخصائص، ٤٢٢/٢، وسر الصناعة،٢٥٦، وابن فارس، الصاحبي، ١٦١، وتبن الشجري، أمالي ابن الشجري،٢٣٦/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ٩٧/١، والبغدادي، خزانة الأدب، ٤٧٨/٤: وبرواية " فقد سلمت " عند: لبن منظور، لسان =

فقلنـــا: أسْلِمُـــوا إنَّـــا أخْوُكُـــمْ فقد برِئَتْ من الإحَنِ الصُّدُورُ

يريد: إخوانكم.

ومن ذلك قول جرير(١):

الـــوَارِدُونَ وتَـــيْمٌ فـــي ذَرَا سَـــبأٍ قَدْ عَضَّ أعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الجَوامِيسِ

يريد: جلود.

ومنه قول الفرزدق (٢):

بِفِـــي الشّـــامِتِينَ الصَّـــخْرُ إنْ كَـــانَ رَزِيَّةُ شِبْلَي مُخْدِرٍ فِي الضَّراغِمِ

يريد: بأفواه.

= العرب، (أخا)، ٢١/١٤.

(١) البيت من البسيط، يُنظر: ديوان جرير، ١٣٠ برواية " تدعوك تيم، وتيم في قرى سبأ ". والبيت من شواهد:الفراء، معاني القرآن، ١٠٢/٢، والفارسي، والحجة، ٥٥/٣، وكتاب الشعر، ٢/ ٥٣٠، والزمخشري، الكشاف، ٤٤٧/٤، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري،٢/ ٢٣٧، وابن عطية، المحرر الوجيز، ٥/ ٣٦٣، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٣٣٤/١٢، وابن منظور، لسان العرب، (ضغبس)، ٦/ ١٢٠ برواية الديوان، والبغدادي، خزانة الأدب، ٥٣٧/٧، وشرح أبيات مغني اللبيب، /٣٢٢ برواية الديوان.

(٢) البيت من الطويل، يُنظر: ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م)، ٥٣٤ برواية " إن كان مسّني"، والبيت من شواهد: معاني القرآن للفراء، ١٠٢/٢، ومحمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي، ج١٤ (القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ٢٠٠١م)، ٢٤٤ وإسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت٣٥٠هـ)، ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، ج٢ (القاهرة: منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٨م)، ٢٩٦، وجار الله الزمخشري (ت٥٣٨)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)،٢٣٣، وابن عطية، المحررالوجيز ٣٦٣/٥، والبغدادي، خزانة الأدب، ٥٦١/٧.

ومع تعدد الشواهد وتنوعها في هذا الباب، إلا أن تصورات النحاة قد جاءت متباينة في الحديث عن وقوع هذا اللون من التعبير اللغوي في لغة القرآن الكريم، ولغة الشعر، واختيار الكلام. وهل يختص هذا اللون من التعبير اللغوي بلغة الشعر وحدها، أم أن الأمر فيه سعة فيدخل لغة الشعر وغيرها؟ وهل هو مقصور على السماع وحده، أم قد يدخله القياس؟

فذهب سيبويه [١] إلى اختصاصه بلغة الشعر دون غيرها، ونص على كونه ضرورة شعرية، وتبعه أبو الحسن الأخفش [٢]، وأبو العباس المبرد [٣].

ونقل أبوبكر بن السراج [٤] كلام سيبويه في باب التمييز، وتبعهم أبو سعيد السيرافي[٥]، وأبو علي الفارسي[٦]، وابن عصفور [١] في (ضرائر الشعر)،

---

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٢٠٩/١ يقول سيبويه:" وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لايستعمل في الكلام ".

(٢) يُنظر: الأخفش، معاني القرآن، ٢٤٩/١ يقول الأخفش: " وقد يجعل هذا في الشعر واحداً، قال: لا تنكروا القتل وقد سبينا..." .

(٣) يُنظر:المبرد، المقتضب، ١٦٩/٢ يقول المبرد: " وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة ".

(٤) يُنظر: ابن السراج، الأصول، ٣١٣/١ يقول ابن السراج: " قال سيبويه: وأما تسع مئة وثلاث مئة فكان حقه مئين أو مئات... وذكر مع ذلك أنه قد جاء في الشعر الواحد يراد به الجمع وأنشد... ".

(٥) يُنظر: أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ج٢ (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ١٠١ يقول السيرافي: " وقد استعملت العرب لفظ الواحد بمعنى الجميع في الشعر، لما لم يستعمل في الكلام ".

(٦) يُنظر:الفارسي، الحجة، ١٨٨/٤ يقول أبو علي: " فهذا التأويل أشبه من أن تحمله على الوجه الآخر الذي لا يكاد يجيء إلا في شعر ".

وأبو حيان[٢].

وذهب أبو زكريا الفراء [٣] إلى جواز ذلك في الكلام ووقوعه في القرآن الكريم وعدم اختصاصه بالشعر، ووافقه أبو إسحاق الزجاج [٤]، وعثمان بن جني [٥]، وأبو القاسم الزمخشري [٦]، وابن الشجري [٧]، وأبو الحسن الباقولي [٨]، وأبو البركات الأنباري [٩]، وموفق الدين بن يعيش [١٠].

---

(١) يُنظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ٢٥١، يقول ابن عصفور: " ومنه إبدال المفرد من الجمع ووضعه موضعه حيث لا يجوز ذلك في الكلام ".

(٢) يُنظر:أبو حيان، البحر المحيط، ٢٥٨/٧ يقول أبو حيان: " ومن أفرد ينبغي أن يحمل على المصدر، حتى لا يكون مفرداً يراد به الجمع؛ لأن سيبويه يراه ضرورة " .

(٣) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ١٠٢/٢ يقول الفراء: " فوحد اليمين وجمع الشمائل، وكل ذلك جائز في العربية ".

(٤) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٩٣/٨ يقول الزجاج: " والاسم الواحد يدل على الجميع، فيجتزأ به من الجميع... ".

(٥) يُنظر:ابن جني، المحتسب، ٨٧/٢ يقول ابن جني: " وقد شاع عنهم وقوع المفرد موقع الجماعة ".

(٦) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ١٦٩/١ يقول الزمخشري: " وحد السمع كما وحد البطن في قوله: كلوا في بعض بطنكم... "، ٢٢١/٤ يقول الزمخشري: " وضع الواحد موضع الجمع لزوال اللبس؛ لأن الإنسان ذو عظام كثيرة ".

(٧) يُنظر:ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٤٨/٢، ١٢٣/٣.

(٨) يُنظر:الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢/ ٧٦٣ – ٧٦٦ ((باب ما جاء في التنزيل من المفرد ويراد به الجمع)).

(٩) يُنظر: الأنباري، أسرار العربية،٢٢٣/١، والبيان في غريب إعراب القرآن، ٥٢/١.

(١٠)يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٢٣/٣ يقول ابن يعيش: " اكتفى بلفظ الإفراد عن الجمع لعدم الإلباس ".

وقاســـه ابن مالك [١] وفاقًا للفـــراء إن أمن اللبس، وخالفه أبوحيـــان [٢]، والسيوطي [٣].

كما اعترض جامع العلوم الباقولي على أبي علي الفارسي في موافقته لكلام سيبويه ومتابعته له بقوله [٤]:

" ومنه قوله تعالى ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾ [٥] أي على مواضع سمعهم، فحذف؛ لأنه استغنى عن جمعه، لإضافته إلى الجمع؛ لأن سيبويه قال:

وأمّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ [٦]

أكثره في الشعر. وتبعه الفارسي فحمل ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ ﴾ [٧] على حذف المضاف، أي ذي صدق، وحمل ﴿لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ﴾[٨] على حذف المضاف [٩].

---

(١) يُنظر:ابن مالك، شرح التسهيل: ١/ ١٠٦-١٠٧ .

(٢) يُنظر:أبو حيان، التذييل والتكميل، ٨٥/٢ يقول أبو حيان: " فهذه جملة مسموعة من وضع كل واحد من المفرد والمثنى والمجموع موضع قسيمه، لم يقس النحويون على شيء منها... ولو اقتيس شيء من هذا كله لالتبست الدلالات، واختلطت الموضوعات ".

(٣) يُنظر:السيوطي، همع الهوامع، ١/ ١٧٢ يقول السيوطي: " فكل هذا مسموع لا يقاس عليه، وقاسه الكوفيون وابن مالك، وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر ".

(٤) يُنظر:الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٤٢/١.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٧ .

(٦) سبق تخريجه في هذه المسألة.

(٧) سورة القمر، الآية: ٥٥.

(٨) سورة سبأ، الآية: ٤٥.

(٩) يُنظر قول أبي علي في: الحجة، ٤/ ١٨٨.

وخفيت الخافية عليهم في قوله تعالى: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ [1] فأضاف المفرد، وليس هناك مضاف محذوف"

فهو هنا يعترض على الفارسي وسيبويه في تخصيص ذلك بلغة الشعر، فقد خفي عليهم ورود آيات من القرآن الكريم استغني فيها عن جمع اللفظ لإضافته للجمع، وليس فيها تقدير لمضاف محذوف.

ثم كرر اعتراضه مرة أخرى [2]، كما أفرد بابًا مستقلا أسماه [3]: " باب ما جاء في التنزيل من المفرد ويراد به الجمع "، وجمع فيه بعض الآيات التي ورد فيها اللفظ مفرداً والمعنى يفيد الجمع.

وبعد هذا كله، يمكن لي أن أرى ـ في هذه المسألة ـ ما رآه الجامع الباقولي في ذلك، وعدم اقتصاره على لغة الشعر فحسب، بل هو كثير في كلامهم وأشعارهم [4]

فقد أثبت وروده بعض علماء اللغة، كأبي عبيدة [5] في (مجاز القرآن)، وابن قتيبة [6] في (تأويل مشكل القرآن)، وابن فارس [1] في (الصاحبي).

---

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٤٣.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٥/١ ـ ٥٦ يقول الباقولي: "... لأن ذلك في الشعر كذا ذكره سيبويه وأبو علي، وقد وجدنا خلاف ذلك في التنزيل... ".

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٧٦٣/٢-٧٦٦ وهو الباب الثاني والأربعون

.

(٤) يُنظر: ابن جني، المحتسب، ٨٧/٢، والأنباري، أسرار العربية، ٢٢٣/١، والبيان في غريب إعراب القرآن، ٥٢/١.

(٥) يُنظر:أبو عبيدة، مجاز القرآن، ٩/١.

(٦) يُنظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ٢٨٤ ـ ٢٨٥ .

كما أشار إليه الزركشي [٢] في (البرهان)، والسيوطي [٣] في (الإتقان)، وصاحب أضواء البيان [٤] في (تفسيره).

ويعضد ذلك كله أن في القرآن الكريم آيات كثيرة جدًا، قرئ فيها بالإفراد والجمع ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: قوله تعالى ﴿إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ﴾ [٥] قرأها عاصم والأعمش: (آثار)، وقرأها أهل الحجاز:

"إلى أثر رحمة الله " [٦].

وقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ ﴾[٧]، قرأها مجاهد وعطاء بن أبي رباح: **" أن يعمروا مسجد الله "** [٨].

وقوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [٩]، قرأها عبدالله بن مسعود: "

---

(١) يُنظر: ابن فارس الصاحبي، ١٦١.

(٢) يُنظر: بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، ج١ (القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٨٤م)، ٦٣ – ٦٤.

(٣) يُنظر: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، ج١ (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ٢٠٠٦م)، ١٧٩٩.

(٤) يُنظر: محمد الأمين الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر بن عبدالله أبو زيد، ج٥ (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م)، ٣١ – ٣٤.

(٥) سورة الروم، الآية: ٥٠.

(٦) يُنظر: الفراء معاني القرآن، ٣٢٦/٢.

(٧) سورة التوبة، الآية: ١٤.

(٨) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ٤٢٦/١.

(٩) سورة الواقعة، الآية: ٧٥.

فلا أقسم بموقع النجوم "، والقراء جميعًا على: (مواقع) [1]. هذا والله أعلم.

(١) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ١٢٩/٣.

المسألة الرابعة:

العطف على الضمير المرفوع في قوله: ﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾[1]

يعد عطف النسق أسلوبًا من أساليب التركيب اللغوي والنحوي في الجملة العربية، والنَسْقُ بالتسكين [2]: مصدر نَسَقْتُ الكلام إذا عطفت بعضه على بعض، ويقال: نَسَقْتُ بين الشيئين وناسَقْتُ، وتسميته بعطف النسق أكثر تداولا بين النحاة[3]، بينما يسميه سيبويه بالشِّركة [4]، ويعد عطف النسق من التوابع التي لها حكم متبوعها؛ لذا وصفه النحاة بقولهم: " هو المجعول تابعاً بأحد حروفه " [5]، وقولهم: " هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف " [6]، وقولهم: " العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة "[7]. وعطف الأسماء يأتي على أربعة أضرب:

---

(١) سورة الرعد، الآية:٢٣.

(٢) يُنظر: الجوهري، الصحاح، مادة (نسق)، ١٥٥٤/٤، وابن منظور، لسان العرب، مادة (نسق)، ٣٥٣/١٠.

(٣) يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٩٧٥/٤.

(٤) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٤٤١/١، ٣٢/٣ .

(٥) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٤٣/٣، وابن عقيل، المساعد، ٤٤١/٢، وأبو عبدالله محمد السليسيلي (ت٧٧٠هـ)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: الشريف عبدالله علي البركاتي، ج٢ (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٩٨٦م)، ٧٧٧.

(٦) يُنظر:ابن هشام، أوضح المسالك، ٣١٤/٣، والأزهري، شرح التصريح، ١٥٣/٢ .

(٧) يُنظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٣٣١/٢.

الأول: عطف الظاهر على مثله [١]، ويأتي على صورتين:

أحدهما: عطف المفرد على المفرد [٢]، نحو: " جاءني زيدٌ وعمرو"، والآخر: عطف الجملة على الجملة [٣]، نحو: " قام زيدٌ وقعد عمرو".

والثاني: عطف المضمر على مثله [٤]، نحو: " أنت وهو قائمان "، " وإياك وإياه ضربتُ " والثالث: عطف المضمر على الظاهر [٥]، نحو: " جاءني زيدٌ وهي "، " وأكرمت زيداً وإياك، " ومررت بزيدٍ وبك ".

والرابع: عطف الظاهر على المضمر [٦]، والعطف عليه لا يخلو من أن يكون مرفوع الموضع أو منصوب الموضع أو مجرور الموضع.

وسأفرد الحديث – هنا – حول العطف على الضمير المرفوع؛ باعتباره لبّ المسألة وعنوان نقاشها.

---

(١) يُنظر: عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مُغلي (عمّان: دار مجدلاوي للنشر، ١٩٨٨م)، ٧٣، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٧٧، وابن أبي الربيع، البسيط، ٣٤٤، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠١٢/٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٦٦/٥ .

(٢) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٧٨/٢.

(٣) يُنظر: المرجع السابق .

(٤) يُنظر: ابن جني، اللمع، ٧٣، وابن يعيش، شرح المفصل،٢٧٧-٢٧٩، وابن أبي الربيع، البسيط، ٣٤٤، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠١٢/٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٦٦/٥.

(٥) يُنظر: المراجع السابقة، ولا أعلم خلافاً في هذا النوع إلا ما حكاه أبوحيان عن شيخه أبي الحسن الأُبَّذي في أنه لا يجوز، نحو: "رأيت زيداَ وأنت "، يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠١٢/٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٥/ ٢٦٦.

(٦) يُنظر: المراجع السابقة .

فإن كان الضمير المرفوع منفصلا فهو كالظاهر في جواز عطفه على غيره، والعطف عليه دون اشتراط يذكر [1]، نحو: " زيدٌ وأنت متفقان "، و " أنا وعمرو مقيمان ".

وإن كان الضمير المرفوع مستترًا أو متصلاً، فمذهب سيبويه [2] أن عطف الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع لا يحسنُ إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلته من الفصل وطول الكلام، وأن ترك التوكيد أو ما هو بمنزلته قبيح ضعيف جائز في الشعر حيث لا يقاس عليه في اختيار الكلام، وتبعه المبرد، والسيرافي والفارسي، وابن جني، والزمخشري وابن يعيش، وابن عصفور [3].

---

(١) يُنظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٤٥٥/١، وابن مالك وشرح الكافية الشافية، ١٢٤٤/٣، وأبو عبدالله محمد المعروف بابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، ٣٨٥، وأبو إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبدالمجيد قطامِش، ج٥ (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ٢٠٠٧م)، ١٤٩.

(٢) يُنظر: سيبويه الكتاب، ٢٤٧/١، ٢/ ٣٧٨ -٣٧٩ .

(٣) يُنظر: المبرد، الكامل، ٤١٧/١-٤١٨، والمقتضب، ٢١٠/٣-٢١١، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٤٠/٣- ١٤٤، وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبدالله عمر الحاج إبراهيم، ج٢ (أبو ظبي: المجمع الثقافي ومركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ٢٠٠٣م)، ٨٤، والحجة في علل القراءات السبع، ٣٣٩/٤، والمسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي (دمشق: دار القلم - وبيروت: دار المنارة، ١٩٨٧م)، ٩٩، وابن جني،اللمع في العربية، ٧٣-٧٤، وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ٢٧٦/٢-٢٧٧، ٢٨٠-٢٨١، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٠٠/١-٢٠١، =

والرضي، وأبو حيان، وابن هشام، والسيوطي [١]، ونُسب القول بهذا إلى نحاة البصرة[٢].

كما نُسب إلى نحاة الكوفة [٣] القول بجواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع دون توكيد أو فصل، وهو مذهب الفراء [٤].

كما أجاز أبو علي الفارسي العطف على الضمير المرفوع بلا فصل[٥] مخالفًا بهذا رأيه السابق، والذي وافق فيه جمهور البصريين، وتابعه في هذا جامع العلوم الباقولي[٦].

= وضرائر الشعر، ١٨٠-١٨١، والمقرب، ٣١١-٣١٢.

(١) يُنظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٣٣٣- ٣٣٤، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠١٣/٤، والبحر المحيط، ١/ ٣٠٦، وابن هشام، أوضح المسالك، ٣٤٦/٣، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٦٧/٥-٢٦٨.

(٢) يُنظر: أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك (القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢م)، ٣٨٠، وأبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥م)، ٤٣١، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠١٣/٤، والبحر المحيط، ٣٠٦/١، والشاطبي، المقاصد الشافية، ١٥٣/٥، وعبداللطيف الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٧م)، ٦٣.

(٣) يُنظر: المراجع السابقة.

(٤) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ٩٥/١.

(٥) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٤١٤/٢ .

(٦) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٠١/٢، وشرح اللمع، ٥٨٩/٢، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق: محمد أحمد الدالي، ج١ (دمشق: مطبعة الصباح، =

وارتأى ابن مالك [1] جواز العطف وعدم امتناعه دون فصل في اختيار الكلام، وذلك على قلة، واعتبره غير مقصور على الشعر.

ومن الأمثلة على العطف على الضمير المرفوع بعد تأكيده بالضمير المنفصل، نحو: " قمت أنا زيدٌ " و " قمت أنت وعمرو " ومن القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [2] ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [3] ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا﴾ [4]

ومن الفصل بالتوكيد المعنوي قول الشاعر [5]:

ذَعِرْتُمْ أَجْمَعُوْنَ وَمَنْ يَلِيْكُمْ بِرُؤْيَتِنَا وَكُنَّا الظَّافِرَيْنَا

ومن الفصل بالمفعول به، قوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [6]

ومن الفصل بالمجرور، قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [7]

= ١٩٩٤م)، ٣٥٢-٣٥٣.

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/٣٧٣-٣٧٤، وشرح الكافية الشافية، ٣/١٢٤٤، وابن الناظم، شرح ابن الناظم، ٣٨٥-٣٨٦، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٣/١٨٤-١٨٥، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٥/١٥٣-١٥٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٣٥.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٢٤.

(٤) سورة المؤمنون، الآية: ٨٣.

(٥) البيت من الوافر، وقائله غير معروف، وهو من شواهد: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/٣٧٣، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٢/٤٦٩، والأزهري، شرح التصريح، ٢/١٨١، والشاهد قوله "أجمعون" حيث فصل بالتوكيد المعنوي بين الضمير المرفوع "التاء" وما عطف عليه.

(٦) سورة الرعد، الآية: ٢٣.

(٧) سورة الأحزاب، الآية: ٤٣.

ومن الفصل بالظرف، نحو: " جلست عندك وعمرو ".

ومن الفصل بـ (لا)، قوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [1]، ومع الفصل بـ (لا) قد يؤكد بالضمير المنفصل، قال تعالى: ﴿مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡۖ﴾ [2].

ومن الفصل بالتمييز قول الشاعر [3]:

مُلِئْتَ رُعْباً وقَوْمٌ كُنْتَ راجِيَهُمْ لَمَّـا دَهَمْتُـكَ مِـنْ قَـوْمِي بآسَـادِ

ومن الفصل بالنداء قول الشاعر [4]:

لَقَدْ نِلْتَ عَبْدَاللهِ وابنُكَ غَايةً مِـنْ المَجْـدِ مَـنْ يَظْفَـرْ بِهـا فَـاقَ

ومما ورد فيه العطف دون توكيد أو فصل قول بعض العرب:

"مررت برجل سواءٍ والعدمُ " [5]

ومنه قول جرير [1]:

---

(١) سورة الأنعام، الآية:١٤٨.

(٢) سورة الأنعام، الآية:٩١ .

(٣) البيت من البسيط، وقائله غير معروف، وهو من شواهد: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٣/٣، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٥/ ١٥١، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٦٧/٥، والشاهد قوله "رعبًا" حيث فصل بالتمييز بين الضمير المرفوع "التاء" وماعطف عليه.

(٤) البيت من الطويل، وقائله غير معروف، وهو من شواهد:ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٣/٣، وابن عقيل، المساعد على، ٢/ ٤٦٩، والشاطبي، المقاصد الشافية، ١٥١/٥، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٦٧/٥، والشاهد "عبدالله " حيث فصل بالنداء بين الضمير المرفوع "التاء " و ماعطف عليه.

(٥) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٣١/٢،والمبرد، المقتضب، ٢٤٨/٣،والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٦٠/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٣/٣، وابن هشام، أوضح المسالك، ٣٤٦/٣، وابن عقيل، المساعد، ٤٧٠/٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٦٨/٥. الشاهد عطف (العدم) على الضمير المستتر في (سواء) دون فصل.

ورَجَا الأخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رأيهِ ما لَمْ يَكُنْ وأبٌ لـه لِيَنَـالاَ

ومنه قول الراعي النميري [٢]:

فَلَمَّـا لَحِقْنَـا والجِيَـادُ عَشِـيَّةً دَعَوا يا لَكَلْبٍ واعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة [٣]:

قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وَ زُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَـاجِ الْمَـلا تَعَسَّـفْنَ رَمْـلا

وقد عقد جامع العلوم الباقولي في كتابه " جواهر القرآن " بابًا كاملاً في الحديث عن العطف على الضمير المرفوع [٤]، وأورد بعض الآيات التي وقع

---

(١) البيت من الكامل، لجرير، يُنظر: ديوانه، ٥٧/١، والبيت من شواهد: المبرد، الكامل، ٤١٨/١، والأنباري، الإنصاف، ٣٨١، وابن عصفور، المقرب، ٣١١، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٢٤٥/٣، وابن هشام، أوضح المسالك، ٣ /٣٤٦، والسليسيلي، شفاء العليل، ٧٩٣/٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٦٧/٥، الشاهد:عطف (أب) على الضمير المستتر في (يكن) دون فصل.

(٢) البيت من الطويل، للراعي النميري، يُنظر: ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فاييرت (بيروت: فرانتس شتابز بقيسبادن، ١٩٨٠م)، ١٣٤، وهو من شواهد:سيبويه، الكتاب، ٣٨٠/٢، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٤١/٣، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ١٨١، والمقاصد الشافية، ١٥٢/٥ برواية " يا لبكرٍ ". عطف (الجياد) على (نا الفاعلين) دون توكيد أو فصل .

(٣) البيت من الخفيف، يُنظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: فايز محمد، ط٢ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م)، ٣٠٥، والبيت من شواهد:سيبويه، الكتاب، ٣٧٩/٢، والمبرد، الكامل، ٤١٨/١، والفارسي، الحجة، ٣٣٩/٤، وابن جني، الخصائص، ٣٨٦/٢، والأنباري،الإنصاف، ٣٨٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢٨٠/٢، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ١٨١، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٤/٣، وابن أبي الربيع، البسيط، ٣٤٥/١. عطف (زهر) على الضمير المستتر في (أقبلت) دون توكيد أو فصل.

(٤) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٩٩/٢ ـ ٦٠٣.

فيها العطف على الضمير المرفوع بتأكيدٍ أو بدونه.

كما استدرك على أبي علي الفارسي إغفاله العطف على الضمير المرفوع، وذلك بقوله[1]:

" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [2] أي: دخول جنات عدن ﴿وَمَن صَلَحَ﴾ أي: دخول من صلح.

فإن قلت فهل يكون ﴿وَمَن صَلَحَ﴾ على "زيدا ضربته وعمرا"، فتحمله على المضمر دون "ضربته"، فإن ذلك لا يجوز.

ألا ترى أن ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ صفة وليس بخبر، لأن ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ نكرة وليس كزيد.

قاله أبو علي [3].

وعندي فيه نظر، لأن كون قوله ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ صفة لجنات لا يمنع عطف ﴿وَمَن صَلَحَ﴾ على الضمير الذي فيه ".

وألحظ من كلام أبي علي الفارسي أنه حمل "ومن صلح" على تقدير حذف مضاف وهو (دخول) الواقع مفعولاً معه، وأعرب المضاف إليه " من " بإعرابه، وقد وافقه في ذلك جامع العلوم الباقولي، حيث أورد كلامه ــ هذا ــ في باب حذف المضاف، ثم استدرك عليه إغفاله عطف "من" على الضمير المرفوع في "يدخلونها"، وقد حسن العطف لوجود الفصل بضمير المفعول

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ٨٣/١ ـ ٨٤.

(٢) سورة الرعد، الآية: ٢٣.

(٣) هذا من كلام أبي علي، ولم أعثر على نصه كاملاً فيما بين يدي من كتب ومراجع، سيّما ما أشار إليه أبو علي عند توجيهه ارتفاع " جنات " ووقوع " يدخلونها " صفة لجنات في الآية، يُنظر:الفارسي، الحجة، ٢٠٠/٤- ٢٠١.

وهو " الهاء "، فأغنى عن التوكيد. ثم عقب الباقولي على هذا القول بما أورده في باب العطف على الضمير المرفوع [١].

وبعد عرض الرأيين السابقين أود الإشارة إلى الأوجه التي وردت في توجيه: ﴿وَمَن صَلَحَ﴾:

الأول: الرفع عطفًا على الضمير المرفوع في "يدخلونها"، وساغ العطف لوجود الفصل بالمفعول به [٢].

الثاني: النصب باعتباره مفعولاً معه [٣].

الثالث: الرفع على تقدير فعل مضمر، بمعنى: يدخلونها ويدخلها من صلح [٤].

---

(١) يُنظر:الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٠٠/٢.

(٢) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٤٧/٣، ومكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط٢، ج١ (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٩٧٤م)، ٤٤٣، والباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٨٤/١، ٦٠٠/٢، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٥١/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٤٨٦/٢، والقرطبي، تفسير القرطبي، ١٢/ ٦٠، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣٧٨/٥، والسمين، الدر المصون، ٤٤/٧، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢٩٥/١١، وشهاب الدين محمود الألوسي (ت١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبدالباري عطية، ج٧ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م)، ١٣٦.

(٣) يُنظر:: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٤٧/٣، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ١/ ٤٤٣، والباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٨٤/١، ٦٠٠/٢، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٥١/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٤٨٦/٢، والقرطبي، تفسير القرطبي، ١٢/ ٦٠، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣٧٨/٥، والسمين، الدر المصون، ٤٤/٧، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢٩٥/١١، والألوسي، روح المعاني، ١٣٦/٧.

(٤) يُنظر: تفسير القرطبي، ٦٠/١٢.

الرابع: الرفع عطفًا "أولئك"، فيكون المعنى: أولئك ومن صلح [1].
الخامس: الجر عطفًا على الضمير المجرور في "لهم"، على تقدير: لهم ولمن صلح [2].

ويمكنني - في ضوء العرض السابق للآراء، وما استدركه جامع العلوم على أبي علي، أن أتفق مع الباقولي في استدراكه؛ وذلك لقوته، حيث يعضده ويسنده إجماع أغلب النحاة والمفسرين عليه.

ويجدر – هنا – أن أشير إلى استشهاد أكثر النحاة بهذه الآية على جواز العطف على الضمير المرفوع دون تأكيد؛ لوجود الفصل بالمفعول به بين المعطوف عليه والعاطف [3]، فهو استدراك صحيح - والله أعلم -

---

(١) يُنظر: أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، ج٢ (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٥م)، ٣٥٧، وتفسير القرطبي، ٦٠/١٢.

(٢) يُنظر:الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٥١/٢.

(٣) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٣/٣، وشرح الكافية الشافية، ١٢٤٤/٣، وابن الناظم، شرح ابن الناظم، ٣٨٥، وابن هشام، أوضح المسالك، ٣٤٦/٣، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٨٤/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد، والأزهري، شرح التصريح، ١٨١/٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٦٧/٥.

المسألة الخامسة:

" تعدِّي الفعل بحرف الجر في قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾[1]

التعدي في اللغة: مجاوزة الشيء إلى غيره، ويقال: " عداَ طَوْرَه وقَدْرَه أي: جاوزه على المَثَل "، ويقال " عدَّيْتُه فَتَعدَّى أي: تجاوز [2].

وفي اصطلاح النحويين: هو تجاوُزُ الفعلِ الفاعلَ إلى محلٍّ غيره، وهو المفعول به[3]، ويلاحظ اتفاق المعنيين اللغوي والاصطلاحي للتعدي حول مفهوم التجاوز، والأفعال من حيث التعدِّي وعدمه على قسمين[4]: قسم يتعدَّى، وقسم لايتعدَى، فالذي لايتعدَّى فاعله ولا يتجاوزه إلى المفعول به، نحو: (قام) و(جلس) يسمى الفعل اللازم [5] والقاصر[6] و الحقيقي [7] والثقيل [8]، ويعرف

---

(١) سورة آل عمران، الآية:٧٣ .

(٢) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عدا)، ٣٣/١٥، والزبيدي، تاج العروس، مادة (عدو)، ١٨/٣٩.

(٣) يُنظر:ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٩٥/٤، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٧٣/١،وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠٨٨/٤.

(٤) يُنظر:ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٧٣/١ .

(٥) وسمي لازمًا؛ للزومه فاعله، وتسميته باللازم أكثر شيوعًا واستعمالا في كتب النحو.

(٦) يُنظر:ابن هشام، مغني اللبيب، ٦٧٢/٥، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١١٣/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد، ٤٢٧/١،، والجوجري، شرح شذور الذهب، ٦٣١/٢، والسيوطي، همع الهوامع، ١٠/٥. وسمي قاصرًا؛ لاقتصاره على الفاعل وقصوره عن المفعول به.

(٧) يُنظر:المبرد، المقتضب، ١٨٧/٣، وسمي حقيقًا؛ لكونه فعل الفاعل في نفسه.

(٨) يُنظر: أبو القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٩٢م)، ٢٤٩، وسمي ثقيلا؛ لمجيء المصدر منه مثقلاً بالحركات.

الفعل اللازم بقيود وضوابط حددها النحاة [١] منها مايرجع إلى اللفظ، ومنها مايرجع إلى المعنى، ولست – هنا – بصدد استقصائها وحصرها، فقد كفاني النحاة مشقة البحث فيها.

والذي يتعدَّى فاعله ويتجاوزه إلى المفعول به، نحو: (ضرب) و(كتب) يسمى الفعل المتعدي، كما يسمى مجاوزًا، وواقعًا [٢] وملاقيًا [٣] وخفيفًا [٤]، وينماز الفعل المتعدي عن الفعل اللازم بأن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، نحو: "الكتاب قرأته "، وأن يصاغ منه اسم مفعول تام غير مفتقر إلى حرف جر، نحو: " الدرس مكتوب " [٥].

---

(١) يُنظر:ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٦٣٠/٢-٦٣٢، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٥٧/٢-١٥٨، ومغني اللبيب، ٦٧٢/٥-٦٨٠، والجوجري، شرح شذور الذهب، ٦٣١/٢-٦٣٤، والأزهري، شرح التصريح، ٤٦٣/١-٤٦٦، وجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ج٣ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ١٥٤- ١٥٥.

(٢) يُنظر:ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤٩/٢، وابن عقيل، المساعد، ٤٢٧/١، والسليسيلي، شفاء العليل،٤٣٣/١، والشاطبي، المقاصد الشافية، ١٢٤/٣، والسيوطي، همع الهوامع، ١٠/٥. وسمي مجاوزًا؛ لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به، وسمي واقعًا؛ لوقوعه على المفعول به.

(٣) يُنظر: ابن السرج، الأصول في النحو، ١٦٩/١. وسمي ملاقيًا؛ لكونه يلاقي شيئًا ويؤثر فيه.

(٤) يُنظر: السهيلي، نتائج الفكر، ٢٤٩، وسمي خفيفًا؛ لخفته لفظًا ومعنىً.

(٥) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤٩/٢، وابن الناظم، شرح ابن الناظم، ١٧٧، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٥٧/٢، والأزهري، شرح التصريح، ٤٦٢/١-٤٦٣، وعبدالله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج١ (الرياض: دار المسلم للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م)، ٣٦٩-٣٧٠.

والمتعدي إلى واحد يأتي على ثلاثة أضرب [1]:

١- ضربٌ يتعدّى بنفسه: وهو الذي يطلب مفعولاً به واحداً يحل به، نحو: "ضربت زيدًا "

٢- ضربٌ يتعدّى بواسطة حرف الجر: وهو الذي يطلب مفعولاً به واحدًا، لا يكون محلاً للفعل، نحو " مررت بزيد " وإن عدّه بعض النحاة لازمًا [2].

٣- ضربٌ يتعدّى إلى واحد تارةً بنفسه، وتارةً بحرف جرٍ، نحو: " نصحت زيدًا "، " نصحت لزيدٍ "، وهذا الضرب لا سبيل لمعرفته إلا بالسماع، حيث يضم أفعالا مسموعة محفوظة لا يقاس عليها، وهذا الضرب اُخْتُلِف فيه من حيث الأصل والفرع في الاستعمالين، فذهب أغلب النحاة إلى أنه متعد بوجهين [3]؛ لأن كليهما نقل عن العرب الفصحاء.

واختار ابن عصفور [4] أصالة المتعدي بحرف الجر وفرعية الآخر، ومال

---

(١) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٧٣/١-٢٧٤، والمقرب، ١٧٥، والشاطبي، المقاصد الشافية، ١٢٧/٣، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ١٥١/٣.

(٢) يُنظر:ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤٩/٢، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١١٢/٢، والجوجري، شرح شذور الذهب، ٢/ ٦٣١. ويمكن الجمع بين القولين، فيكون لازمًا؛ لافتقاره إلى حرف جر يوصله إلى المفعول به، ويكون متعديًا؛ باعتبار أن الجار والمجرور في تقدير المفعول به وإن لم يكن محلاً للفعل.

(٣) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤٩/٢، وابن عقيل، المساعد، ٤٢٧/١، والسليسيلي، شفاء العليل، ٤٣٣/١.

(٤) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٧٤/١.

بعض النحاة إلى أصالة المتعدي بنفسه وفرعية الآخر [١].

ومن أسباب تعدية الفعل اللازم إلى المفعول به:

الأول: زيادة الهمزة في أوله [٢]، نحو قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ [٣] و قوله: ﴿كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [٤]، وتسمى همزة التعدية والنقل وهمزة (أفعل).

الثاني: تضعيف العين وتثقيلها [٥]، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [٦]، وقولك: " فرح " و " فرَّحته "، " نزل " و " نزَّلته".

الثالث: التعدية بحرف الجر[٧]، نحو: " مررت بزيدٍ " و " سلمت على

---

(١) هذا رأي نقله أبو حيان عن أحد النحاة، يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠٨٨/٤.

(٢) يُنظر: الفارسي، الإيضاح العضدي، ١٦٩-١٧١، وعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ج١ (الجمهورية العراقية: منشورات وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م)، ٥٩٢، والأنباري، أسرار العربية، ٨٦/١، وشرح المفصل للزمخشري، ٢٩٩/٤، ومحمد بن عبدالغني الأردبيلي (ت٦٤٧هـ)، شرح الأنموذج في النحو، تحقيق: حسني عبدالجليل يوسف (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٩٠م)، ١٤٥، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠٩٢/٤، وابن هشام، مغني اللبيب/٦٨٣، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ١٥٢/٣.

(٣) سورة الأحقاف، الآية: ٢٠.

(٤) سورة الأعراف، الآية:٢٧ .

(٥) يُنظر: المراجع السابقة .

(٦) سورة الشمس، الآية: ٩ .

(٧) يُنظر: الفارسي، الإيضاح العضدي، ١٦٩-١٧١، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٥٩٢/١، والأنباري، أسرار العربية، ٨٦/١، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣٠٠/٤، والأردبيلي، شرح الأنموذج، ١٤٥ .

عمرو"

فهذه الحروف دخلت للتعدية، وإيصال معنى الفعل إلى الاسم، فالفعل قبلها ضعيف لا يصل إلى الاسم بنفسه، فقوَّي بالحروف الجارة، فيكون لفظه مجرورًا، وموضعه نصبًا بأنه مفعول به.

وفي هذه المسألة سينصب الحديث حول التعدية بالجار، وما يتصل به من علل التعدية الأخرى، نحو: حذف الجار توسعًا [١]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [٢] أي: على سرٍ، والتضمين [٣]، نحو تضمين الفعل "رَحُب" معنى "وَسِعَ" والفعل " طَلُعَ" معنى "بَلَغَ"، وتعديتهما إلى المفعول به.

وتجدر الإشارة – هنا – إلى أن الفعل الواحد قد يتعدّى بعدة من حروف الجر، إذا كانت مختلفة [٤] وذلك بمقدار المعنى المراد من وقوع الفعل؛ لأن هذه المعاني كامنة في الفعل، وإنما يظهرها الجار، وهناك مثال شعري يستأنس به، وهو قول المتنبي [٥]:

---

(١) يُنظر:ابن هشام، مغني اللبيب، ٦٩١/٥-٦٩٣، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ١٥٣/٣.

(٢) يُنظر: سورة البقرة، الآية:٢٣٥.

(٣) يُنظر: المراجع السابقة.

(٤) يُنظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ١٤١/٤، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٩٩/٦، والبغدادي، خزانة الأدب، ١٢٥/٩. ويفهم منه أن الفعل الواحد لايعدّى بحرفين متفقين بل يلزم من ذلك أن يكونا مختلفين، يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١١٣/١، وكشف المشكلات، ١٢٧١/٢.

(٥) البيت من الطويل، لأبي الطيب المتنبي يُنظر: ديوان أبي الطيب المتنبي، تعليق: عبدالوهاب عزام (مصر: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٤م)، ٣٩٧، والبيت من شواهد: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٩٩/٦، والبغدادي، خزانة الأدب، ١٢٥/٩ بروية " خرجت إلى "، والزبيدي، =

أَسَيْرُ إلـى أَقْطَاعِـهِ فِـيْ ثِيَابِـه على طِرْفِهِ مِنْ دَارِه بحُسَامِهِ

وعلـى هذا فحكم الفعل الـلازم أن يصـل إلـى مفعولـه بحـرف الجـر، وقد يحذف الجار، ويبقى الجر بحاله شذوذًا [١]، نحو: قول الفرزدق [٢]:

إذا قِيْـلَ أيُّ النّـاسِ شَـرٌّ قَبِيْلَـةٍ أشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأكُفِّ الأصَابِعُ

أراد: أشارت إلى كليب، فحذف (إلى) وأبقى عملها.

وقد يحـذف الجـار فيتعدى الفعل بنفسـه وينصـب المجرور، وفيـه تقسـيم: القسم الأول: مسموع جائز في الكلام المنثور[٣] وهو المتعدي بوجهين، نحـو: " نصحته، شكرته، كلته، وزنته "، ويكثر هنا ذكر الـلام (الجـار) [٤]، نحـو: قولـه تعـالى:﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾[٥] و ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي﴾[١]، وقولـك: " كلـت لـه" و "

= تاج العروس، مادة (سبع)،١٧٠/٢١، وإميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، ج٧ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م)، ٢٨٨، الشاهد: تعدية الفعل المضارع "أسير" بعدد من حروف الجر المختلفة، وهي: " إلى، في، على، من، الباء " .

(١) يُنظر:ابن مالك، شرح التسهيل، ١٥٠/٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٥٨/٢، ٢٠٩٢/٤، والسيوطي، همع الهوامع، ١٢/٥ .

(٢) البيت من الطويل، يُنظر: ديوان الفرزدق، ٣٦٢، والبيت من شواهد:ابن مالك، شرح التسهيل، ١٥١/٢، وابن الناظم، شرح ابن الناظم، ١٨٠، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠٩٢/٤، وابن هشام، تخليص الشواهد، ٥٠٤، والسيوطي، همع الهوامع، ١٣/٥، والبغدادي، خزانة الأدب، ١١٣/٩.

(٣) يُنظر:ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤٩/٢، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٥٩/٢، والأزهري، شرح التصريح، ٤٦٧/١.

(٤) يُنظر:أبو الحسن الكسائي (ت١٨٩هـ)، ما تلحن في العامة، تحقيق: رمضان عبدالتواب (القاهرة: مكتبة الخانجي – الرياض: دار الرفاعي، ١٩٨٢م)، ١٠٢-١٠٣.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ٧٩ .

وزنت له" .

فما ورد حذفه من هذا القسم وكثر قُبل وقيس عليه [٢]، نحو: دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك، فيقاس عليه دخلت البلدَ والبيتَ وغير ذلك من الأمكنة، وما لم يرد بكثرة، نحو ذهبت الشامَ و توجهت مكةَ، فيحفظ ولا يقاس عليه.

القسم الثاني: مسموع خاص بالشعر [٣] فيحفظ ولا يقاس عليه؛ لكونه ضرورةً شعريةً، فلا يجوز ارتكابه في سعة الكلام وذلك، نحو قول جرير [٤]:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ولم تَعُوجُوا كلامُكُمُ عَلَيَّ إذنْ حَرَامُ

يريد: تمرون بالديار فحذف (الباء) وأوصل الفعل اللازم إلى المجرور فنصبه.

وقول الآخر [٥]:

---

(١) سورة لقمان، الآية: ١٤.

(٢) يُنظر:ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤٩/٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠٨٩/٤، والسيوطي، همع الهوامع، ١١/٥.

(٣) يُنظر:ابن عصفور، ضرائر الشعر، ١٤٥-١٤٧، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٥٠/٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠٩٢/٤، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٥٩/٢، والأزهري، شرح التصريح، ٤٦٧/١.

(٤) البيت من الوافر، يُنظر: ديوان جرير، ٢٧٨وصدره في الديوان يختلف فقد جاء برواية:" أتمضون الرسومَ ولا تُحَيّا " والبيت من شواهد: المبرد، الكامل، ٥٠/١، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ١٤٦، والمقرب، ١٧٦، وابن هشام، تخليص الشواهد، ٥٠٣، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١١٦/٢، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ١٤٥/٦، والبغدادي، خزانة الأدب، ١١٨/٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني، يُنظر: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢ (مصر: دار المعارف، ١٩٨٥م)، ٧٢، والبيت من شواهد: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، ج٤ (=

فبِـتُ كـأَنَّ العَائِـداتِ فَرَشْـنَنِيْ هَراسًا بهِ يُعْلَى فِراشِي وَ يُقْشَبُ

يريد: فرشن لي.

وغيرها من الشواهد التي ساقها النحاة في كتبهم [1].

والقسم الثالث: مقيس مطرد [2]، وذلك مع (أَنَّ) و (أَنْ) شريطة أمن اللبس[3]

بمعنى: أن يتعين حرف الجر المحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ﴾ [4] أي: في أن يؤمنوا لكم، فإن لم يؤمن اللبس امتنع حذف الجار؛ لإشكال المراد بعد حذفه، نحو: " رغبت أن تقوم " فلا يدرى هل القيام مرغوب فيه أو عنه.

= بيروت: دار ومكتبة الهلال – سلسلة المعاجم والفهارس، بلا تاريخ)، ٦، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٨٤/١، وضرائر الشعر، ١٤٦، وابن منظور، لسان العرب، مادة (قشب)، ٦٧٣/١،وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠٩٢/٤، والزبيدي، تاج العروس، مادة (قشب)، ٣٤/٤.

(١) يُنظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ١٤٦-١٤٧، والشاطبي، المقاصد الشافية، ١٤٢/٣-١٤٣، والأزهري، شرح التصريح، ٤٦٧/١، والبغدادي، خزانة الأدب، ١١٨/٩-١٢٤.

(٢) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٥٠/٢، والمالقي، رصف المباني، ٢٥٥،وابن هشام، تخليص الشواهد، ٥١١، ومغني اللبيب، ٦٩٥/٥، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١١٧/٢، والمساعد، ٤٢٩/١، والسيوطي، وهمع الهوامع، ١١/٥.

(٣) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١٥٠/٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٠٨٩/٤، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٦٢/٢، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١١٧/٢، والأزهري، شرح التصريح، ٤٦٧/١، والسيوطي، همع الهوامع، ١١/٥.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٧٥ .

وزاد ابن هشام [١] مع (أَنَّ) و (أَنْ) (كي المصدرية)، وعلة حذف الجار مع (أَنَّ) و (أَنْ) كما يقول أكثر النحويين [٢]: طول الكلام بالصلة، فيستدعي طول الصلة التخفيف بحذف الجار، ومع اتفاق النحاة على جواز حذف الجار مع (أَنَّ) و (أَنْ) بشرطه، إلا أنهم قد اختلفوا في محل المصدر المؤول منهما مع صلتهما بعد حذف الجار: فذهب الخليل - فيما نقله عنه سيبويه - والفراء وأكثر النحويين إلى أن المحل نصب[٣]، وعللوا ذلك؛ بأن النصب بعد نزع الجار في ما ظهر فيه الإعراب أكثر من إبقاء الاسم مجرورًا، والحمل على الأكثر أولى [٤].

---

(١) يُنظر:ابن هشام، أوضح المسالك، ١٦١/٢، ومغني اللبيب، ٦٩٥/٥ – ٦٩٦، والأزهري، شرح التصريح، ٤٦٨/١، والسيوطي، همع الهوامع، ١٢/٥. يقول ابن هشام في مغني اللبيب، ٦٩٥/٥-٦٩٦: " وقد أهملها النحويون مع تجويزهم في نحو، (جئت كي تكرمني) أن تكون (كي) مصدرية واللام مقدرة والمعنى: لكي تكرمني... ولا يحذف مع (كي) إلا لام العلة؛ لأنها لايدخل عليها جار غيرها بخلاف أختيها ".

(٢) يُنظر:المبرد، المقتضب، ٣٤١/٢، والنحاس، إعراب القرآن، ٢٥٧/١، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٤٦/٣، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٦٥/١، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٧٩/١، وابن عقيل، المساعد، ٤٢٩/١، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٦٥/٤.

(٣) يُنظر:سيبويه، الكتاب، ١٢٦/٣-١٢٧، والفراء، معاني القرآن ٢٦١/١،١٤٨،٥٨، ٣٠٠، والمبرد، المقتضب، ٣٤٧/٢، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢٨٦/٢، وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، المسائل العضديات، تحقيق: شيخ الراشد (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٦م)، ٣٢-٣٣، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١٦٠/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٥٠/٢، والرضي، شرح الرضي على الكافية، ١٣٧/٤، والمالقي، رصف المباني، ٢٥٥.

(٤) يُنظر:ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١٦٠/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ١٥٠/٢، والمالقي، رصف المباني، ٢٥٥، وابن هشام، مغني اللبيب، ٦٩٨/٥، وابن عقيل، المساعد، =

ونقل عن الكسائي أن الموضع جر [١]، كما ذهب سيبويه فيما فهم من كلامه إلى تجويز القولين مع ميله إلى تقوية القول بالجر [٢].

وقد عقد جامع العلوم الباقولي بابًا كاملاً [٣] في كتابه (جواهر القرآن) للحديث عن حذف الجار في القرآن الكريم، وأورد فيه آيات عدة، ساق في إحداها اعتراضًا على كلام الفارسي.

يقول جامع العلوم [٤]: " ومن حذف حرف الجر قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [٥] الذي عليه البصريون حذف المضاف على تقدير: كراهة أن يؤتى.

قال أبو علي [٦]: في الآية﴿ أَن﴾ لا يخلو من أن يكون منتصبًا بأنه مفعول به، أو مفعول له فلا يجوز أن ينتصب بأنه مفعول به؛ وذلك أن الفعل قد تعدى

= ٤٢٩/١، والسيوطي، همع الهوامع، ١٢/٥.

(١) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ٥٨/١، ١٤٨، ٢٣٨/٢.

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٢٦/٣-١٢٨، وابن هشام، تخليص الشواهد، ٥١١، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١١٧/٢ .

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١٠٦/١-١٣٠" باب ماجاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر".

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ١١٢/١ - ١١٣.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٧٣ .

(٦) هذا من كلام أبي علي نقله جامع العلوم عنه، ولم يصرح بمصدره هنا، وقد صرح به الجامع في كتابه الاستدراك فذكر أنه من كلامه في التذكرة، يُنظر: علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ)،الاستدراك على أبي علي الفارسي في الحجة، تحقيق: محمد أحمد الدالي (الكويت: مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، ٢٠٠٧م)، ١٥٥- ١٥٦.

باللام إلى قوله:﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ﴾ كما تعدى بها في قوله:﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾[1] فإذا انتصب هذا بأنه مفعول به لم ينتصب به مفعول آخر، فإذا لم ينتصب بأنه مفعول به انتصب بالوجه الآخر، والتقدير: لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم: كراهة ذكر أن يؤتى أحد، وذكر أن يحاجوكم.... منتصب بالعطف على ماهو مفعول له "[2].

وهذه الآية عندنا على غير ما قاله الشيخ، والتقدير: ولا تؤمنوا بأن يؤتي أحد مثل ما أوتيتم، أو يحاجوكم عند ربكم، إلا من تبع دينكم، فالباء مضمر، و﴿أَن يُؤۡتَىٰٓ﴾مفعول ﴿وَلَا تُؤۡمِنُوٓاْ﴾ واللام زيادة، ومن تبع دينكم استثناء من ﴿أَحَدٞ﴾ على التقدير الذي ذكرنا... ".

ويجوز أن يكون قوله: ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ﴾، ﴿مَن﴾ صلة ﴿تُؤۡمِنُوٓاْ﴾ وإنما لا يتعدى الفعل بحرفين إذا كانا متفقين، وأما إذا كانا مختلفين فالتعدي بهما جائز. وقد استقصينا هذه المسألة في غير كتاب من كتبنا [3] ".

ويلاحظ مما سبق: أن الاعتراض – هنا- يدور حول توجيه هذه الآية، والتي تعد من مشكلات القرآن وأصعبها تفسيراً، كما ردده بعض المفسرين والمعربين [4]، وقد أحصى بعضهم أوجه الاختلاف في سياق الآية وتفسيرها

---

(١) سورة يوسف، الآية: ١٧.

(٢) انتهى النقل عن أبي علي الفارسي.

(٣) يُنظر: الباقولي، الاستدراك، ١٥٣، وكشف المشكلات، ١٢٧١/٢.

(٤) يُنظر:النحاس، إعراب القرآن، ٣٨٦/١، ومانقله السمين عن الحلبي عن الواحدي في الدر المصون، ٢٦٠/٣ يقول الواحدي: " وهذه الآية من مشكلات القرآن وأصعبه تفسير، ولقد تدبرت أقوال أهل التفسير والمعاني في هذه الآية فلم أجد قولاً يطرد في هذه الآية من أولها إلى آخرها مع بيان المعنى وصحة النظم "، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٣٢١/٥ .

وإعرابها على نحو يزيد على سبعة أوجه [١]

وسأقتصر حديثي حول الأوجه الواردة في نص الاعتراض، فقد صدّر الباقولي اعتراضه بعرض قول البصريين: على تقدير حذف المضاف: كراهة أن يؤتى، حيث حذف المضاف وأقيم المصدر المؤول مقامه فنصب على أنه مفعول له، وهذا مذهب أكثر النحويين في مثله [٢]، وقد أخذ به الباقولي نفسه في باب حذف المضاف [٣]، ثم عرض لقول أبي علي في (التذكرة) وتقديره: كراهة ذكر أن يؤتى وكراهة ذكر أن يحاجوكم، فحذف اللفظين، وذكر أنه مفعول له، ودلل عليه بقوله تعالى: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ﴾ [٤]. وهذا القول الذي مال إليه أبو علي في(التذكرة) يخالف ما ذكره في (الحجة) [٥].

ثم أورد الباقولي اعتراضه على أبي علي، وذكر أن التقدير: ولا تؤمنوا بأن يؤتي أحد مثل ما أوتيتم، أو يحاجوكم عند ربكم، إلا من تبع دينكم، فحذف الجار (الباء) وجعل " أن يؤتى" مفعول "تؤمنوا" واللام زيادة، (ومن تبع دينكم) استثناء من "أحد" ثم جوز تعدي (تؤمنوا) إلى اثنين حيث جعل "لمن

---

(١) يُنظر: السمين، الدر المصون، ٢٥٢/٣- ٢٦٠، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٣٢١/٥ - ٣٢٩ .

(٢) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٣٦/٢ -١٣٧، ٤١/٣، ٢٤٣، والنحاس، إعراب القرآن للنحاس، ٦١/٢، ٧٣، ١٠٨، ١١٨، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٢٨/١، ٣٣٩، ٢/ ٥٢٥، ٦٠٨، وابن هشام، مغني اللبيب، ٤٧٨/٦، والسيوطي، همع الهوامع، ١٤٨/٤ .

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٩٥/١ .

(٤) سورة البقرة، الآية:٧٦.

(٥) يُنظر:الفارسي، الحجة، ٢٨٤/٢ – ٢٨٧. فما أجازه أبو علي في الحجة منعه في التذكرة، وقد اعترض جامع العلوم على كلام أبي علي في الحجة بما أورده في كتابه: الاستدراك، ١٤٤ مسألة (٣٥)، لذا سأقتصر على كلامه في التذكرة.

تبع" متعلقًا بـ " تؤمنوا" وعلل ذلك بأن الجارين – هنا – وهما " الباء " و " اللام " مختلفين غير متفقين، فالتعدي بهما جائز، كما جوزه في (الاستدراك) [1].

والصواب – فيما أرى – هو ما ذهب إليه الفارسي في التذكرة، وذلك:

- لكونه موافقًا لأكثر النحاة في تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وقد أشرت إليه سابقًا.

- أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أكثر من نزع الجار [2]، والحمل على الأكثر أولى، وذلك إذا نظرنا إلى مقدار الشواهد الواردة فيهما، بعيدًا عن الخوض في قضية السماع والقياس وقضية الحقيقة والمجاز فيما يخص حذف المضاف.

- وصف القول بنزع المضاف في مثل هذا الموضع بأنه: الأجود [3]،

---

(١) يُنظر: الباقولي، الاستدراك، ١٥٤.

(٢) يُنظر: ابن جني، الخصائص، ١٩٢/١، ٤٥٢/٢، يقول ابن جني: " وكذلك حذف المضاف قد كثر حتى إن في القرآن – وهو أفصح الكلام –منه أكثر من مائة موضع، بل ثلاثمائة موضع وفي الشعر منه مالا أحصيه ". والعز بن عبدالسلام (ت٦٦٠هـ)، الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، تحقيق: رمزي سعد الدين دمشقية (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٨٧م)، ١١٥ - ٢٠٤، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١٦٢٥/٥، ومحمد عبدالخالق عضيمة (ت١٤١٤هـ)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق٣، ج٣ (القاهرة: دار الحديث، ١٩٨٠م)، ٣١٧.

(٣) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢٤٣/٣ .

والأحسن[1]، والأسهل [2]، مما يقوي الأخذ به.

- أن الوجه الأول الذي ذكره الباقولي في اعتراضه، يلزم منه تقديم ما في حيز الصلة عليها، وذلك أنه لا تتقدم الصلة أو مافي حيزها على الموصول، وهو هنا قدم المستثنى على المستثنى منه وهو في صله (أن) فلا يقدم، وقد منع الجامع ذلك في بعض كتبه [3]، ثم اضطرب قوله فأجاز هنا ما منعه هناك.

- كما أن الوجه الثاني الذي مال إليه، يلزم منه ادعاء تعدّي (آمن) إلى اثنين سواء: أكانا على حد المفعول به أم كان أحدهما على غير حده، فلا تقول: آمنت لك بقولك أو قولك، ففي كلا الوجهين تكلف وبعد واضح عن نظم الكلام وسياقه.

ولهذه الأسباب ترجح لدي ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، ولا صحة لاعتراض الباقولي على كلامه. والله أعلم

---

(١) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٢٨٠/٤

(٢) يُنظر: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد (القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م)، ٣٤١ .

(٣) يُنظر: الباقولي، الاستدراك، ١٥٤، وكشف المشكلات، ٨٧٠/٢.

المسألة السادسة:

"عمل الاسم المشتق بعد وصفه بواسطة في قوله:

﴿ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ [١]

تشير هذه المسألة إلى مفهوم الاشتقاق، والذي يقصد به: " أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلهما اختلفا حروفًا وهيئة... " [٢]. دون الخوض في قضية الخلاف القائم بين النحاة في أصل المشتقات هل هو الاسم أو الفعل؟[٣] والأسماء المشتقة ثمانية أقسام [٤] وهي: اسم الفاعل، وصيغة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الآلة، واسم الزمان، واسم المكان. وتأتي على نوعين: أحدهما: مشتقات عاملة عمل فعلها [٥] ويمكن أن يوصف بها، وهي: اسم الفاعل، وصيغة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. والثاني: مشتقات غير عاملة عمل فعلها [٦] فلا

---

(١) سورة القلم، الآية: ١٣، ١٤.

(٢) يُنظر: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، ط٣، ج١ (القاهرة: مكتبة دار التراث، بلا تاريخ)، ٣٤٦.

(٣) يُنظر: الأنباري،الإنصاف، ١٩٢ مسألة (٢٩): الفعل والمصدر أيهما مشتق من صاحبه.

(٤) يُنظر: أحمد بن محمد الحملاوي (ت١٣١٥هـ)، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: محمد بن عبد المعطي، أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري (الرياض: دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، بلا تاريخ)، ١٢١-١٣٥، وعبده الراجحي (ت١٤٣١هـ)، التطبيق الصرفي (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٣م)، ٧٥-٩٨ .

(٥) يُنظر: المراجع السابقة.

(٦) يُنظر: المراجع السابقة.

يوصف بها، وهي: اسم الآلة، واسم الزمان، واسم المكان.

وسيكون الحديث – هنا – منصبًا على المشتق العامل عمل فعله، وخصوصًا اسم الفاعل؛ لورود الكلام عنه في نص الاعتراض، وسيأتي الحديث عنه فيما بعد.

فاسم الفاعل: "هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي" [١]، أو: " هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله "[٢]، أو:" هو الصفة الجارية على الفعل المبني للفاعل في حركاته وسكناته"[٣].

واسم الفاعل لا يخلو من أن يكون فيه الألف واللام، أو يكون مجردًا منه [٤]، فإن كانت فيه الألف واللام عمل فعله مطلقًا ماضيًا كان أو غيره، معتمدًا أو غير معتمد، فتقول: جاء الضاربُ زيدًا أمسِ أو الآن أو غدًا؛ وذلك لأن (أل) هذه موصولة، و(ضارب) حالّ محل (ضرب) إن أريد به المضي، أو (يضرب) إن أريد به غيره

والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله [٥]. ومن الأمثلة عليه قوله تعالى:

﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [٦].

---

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ٧٠.

(٢) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/ ١٩٤، والأزهري، شرح التصريح، ١١/٢.

(٣) يُنظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ٩٩٧/٢.

(٤) يُنظر: ابن عصفور، المقرب، ١٨٧، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٨٢/٣.

(٥) يُنظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ١١/٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٨٢/٥.

(٦) سورة الأحزاب، الآية: ٣٥.

وإن كان مجردًا من (أل)، عَمِلَ عمل فعله بشروط وضوابط قيدها النحاة؛ وذلك لأن اسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل، والفرع لا يقوى أبدًا قوة الأصل، فلم يعمل في كل موضع يعمل فيه الفعل، وهو قد عمل لشبهه بالفعل المضارع، وجريانه عليه من جهة اللفظ والمعنى، فحُمِل عليه في الإعراب، وصار لا يعمل إلا بعد تمام الشبه وكمال الحَمْل [(١)].

وشروط عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) أربعة:

الأول: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال[(٢)]؛ لأنه عمل حملاً على المضارع، لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي، فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل؛ لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي بمعناه، فلا تقول: هذا ضاربٌ زيدًا أمسِ وإنما تقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، فتجب إضافته ويمتنع إعماله إن كان ماضيًا [(٣)].

ونُسب للكسائي وغيره [(٤)] إجازة عمله بمعنى الماضي، واستدلوا عليه

---

(١) يُنظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢٦٢/٤ .

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٦٤/١، والمبرد، المقتضب، ١٤٩/٤، وابن السراج، الأصول، ١٢٥/١، والفارسي، الإيضاح العضدي، ١٤١، وابن يعيش، شرح المفصل، ٩٩/٤،وابن مالك، شرح التسهيل، ٧٣/٣، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ٣٩٧، وابن أبي الربيع، البسيط، ٩٩٩/٢، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٢٦٢/٤ .

(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٧١/١، يقول سيبويه: " فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة "، والسيوطي، همع الهوامع، ٨٣/٥.

(٤) يُنظر رأي الكسائي ومن تبعه عند: الجرجاني، المقتصد، ٥١٢/١ -٥١٣، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٦٤٠/١، وابن يعيش، شرح المفصل ١٠٠/٤-١٠١، وابن مالك، شرح التسهيل، ٧٥/٣، وشرح الكافية الشافية، ١٠٤٣/٢، والرضي، شرح الرضي على الكافية، ٤١٧/٣، والسليسيلي، وشفاء العليل، ٦٢٧/٢، والأزهري، شرح التصريح، ١٢/٢ .

بـأمور، منهـا: قولـه تعـالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [1]، فأعمـل (باسـط) وهـو ماضٍ في (ذراعيه)، وما حكاه الكسائي عن العرب: " هذا مارٌ بزيدٍ أمسِ" [2] فأعملوه في الجار والمجرور، ومنـه قولهم: " هذا مُعْطِـي زيدٍ درهمًـا أمسِ "، وقوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [3]، وقولهم: " هذا الضاربُ زيداً أمسِ ".

وقد ضعف أكثر النحـاة هذا القول وردَّوه وأجابوا عن أدلتـه [4] بمـا يـدفع صحة الاستشـهاد بهـا، ففـي قولـه تعـالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [5] حكايـة حـال ماضية، والمعنى يبسط ذراعيه،وفي قولهم: " هذا مارٌ بزيدٍ أمسِ"إعمال (مـار) في الجار والمجرور ولـم يعمل فـي مفعول صـريح، والجـار والمجرور يجـري مجرى الظرف، والظروف يعمل فيها روائح الأفعال، وفي قولهم: " هذا مُعْطِي زيدٍ درهماً أمسِ " انتصـاب (درهمًا) بإضـمار فعل، أو يكـون نصـبه ضـرورة حيث لم تمكن الإضافة إليه، فهو قد أضيف إلـى الأول فـاكتفى بالإعمـال بمـا فـي اسم الفاعل الماضي من معنى الفعل، وما قيل فيه يقال في قوله تعالى:

﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [6]

---

(١) سورة الكهف، الآية:١٨.

(٢) يُنظر: المراجع السابقة.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٩٦.

(٤) يُنظـر:الجرجـاني، المقتصـد، ٥١٢/١ -٥١٣، وابـن الحاجـب، الإيضـاح فـي شـرح المفصـل، ٦٤٠/١، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٠/٤-١٠١، وابن مالك، شرح التسـهيل، ٧٥/٣، وشـرح الكافيـة الشـافية، ١٠٤٣/٢، والرضـي، شـرح الرضـي علـى الكافيـة، ٤١٧/٣، والسليسيلي، شـفاء العليل، ٦٢٧/٢، والأزهري، شرح التصريح، ١٢/٢ .

(٥) سورة الكهف، الآية:١٨.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ٩٦.

وأما قولهم: " هذا الضاربُ زيدًا أمسِ " فقد أعمل (أل) هنا موصولة بمعنى (الذي) واسم الفاعل المتصل بها بمعنى الفعل، فلا حجة لهم في ذلك.

الثاني: أن يكون معتمدًا على شيء يأتي قبله [1]؛ وذلك لضعفه في العمل عن الفعل، واعتماده يكون على خمسة أمور: حرف نفي، نحو: "ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا "، أو حرف استفهام مذكور، نحو: "أضاربٌ زيدٌ عمرًا "، أو مقدر، نحو: " مهينٌ زيدٌ عمرًا أم مكرمُه"، أو حرف نداء، نحو: " يا طالعًا جبلاً " ويظهر أن حرف النداء يقربه من الاسم لا من الفعل، فيكون هنا معتمدًا على الموصوف المقدر، أي: يا رجلاً طالعًا جبلاً، أو يكون صفة لموصوفٍ مذكورٍ، نحو: "مررت برجلٍ ضاربِ عمرًا " أو مقدر، نحو قول الأعشى [2]:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَها فلم يَضِرْهَا وأوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

---

(١) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠١/٤ – ١٠٢، وأبو علي الشلوبيني (ت٦٤٥هـ)، التوطئة، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، ط٢ (القاهرة: دار الكتب، ١٩٨١م)، ٢٦٣ – ٣٦٤، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٦/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ٧٣/٣،وابن أبي الربيع، البسيط، ٩٩٩/٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٢٦٩/٥، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٢٦٤/٤، وأبو زيد عبدالرحمن المكُّودِي (ت٨٠٧هـ)، شرح المكُّودِي على ألفية ابن مالك، تحقيق: فاطمة الراجحي (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٣م)، ٤٦٣، والجوجري، شرح شذور الذهب، ٦٨٣/٢.

(٢) البيت من البسيط، يُنظر: ديوان الأعشى ميمون قيس، شرح وتعليق: محمد محمدج حسين، ط٧ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣م)، ١١١، والبيت من شواهد:ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٠٣٠/٢، وابن الناظم، شرح ابن الناظم، ٣٠٢، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٩٦/٣، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ٤٠٠، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٨٤/٣، والمكّودي، شرح المكُّودِي على ألفية ابن مالك، ٤٦٤، والزبيدي، تاج العروس، مادة (وعل)، ٨٨/٣١، ومحمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، ج٢ (القاهرة: المكتبة التوفيقية، ١٩٧٠م)، ٤٤٧.

أو يكون مسنداً: فيشمل الخبر وما أصله الخبر، نحو: زيدٌ ضاربٌ عمرًا، وإنَّ زيدًا ضاربٌ عمرًا، وكان زيدٌ ضاربًا عمرًا، وظننت زيدًا ضاربًا عمرًا.

ونسب إلى الأخفش [١] مخالفة هذا الشرط، فهو عنده يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك، نحو: ضاربٌ زيدًا عندنا.

والثالث: أن لا يوصف اسم الفاعل قبل العمل[٢]؛ لأن الوصف يقوي فيه جانب الاسم، والعمل لا يكون إلا بملاحظة معنى الفعل، فلا يجوز: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا، فإن تقدم معموله على الوصف جاز إعماله بلا خلاف، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا عاقلٌ، كما نُسب إلى الكسائي [٣] مخالفة هذا الشرط فيعمل عنده اسم الفاعل وإن تأخر معموله عن الوصف، وقد نص سيبويه على قبحه [٤].

---

(١) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٦/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢٧٣/١، والرضي، شرح الرضي على الكافية، ٤١٧/٣، وابن أبي الربيع، البسيط، ٩٩٩/٢، وابن عقيل، المساعد، ١٩٤/٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٢٧١/٥، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٢٦٥/٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٨١/٥.

(٢) يُنظر:ابن عصفور، المقرب، ١٨٨، وشرح جمل الزجاجي، ٧/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية، ١٠٤٢/٢، وابن أبي الربيع، البسيط، ٢/ ١٠٠٠، ابن عقيل، المساعد، ١٩١/٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٢٦٨/٥، والسليسيلي، شفاء العليل، ٦٢٣/٢، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٢٧١/٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٨٥/٥، والصبان، حاشية الصبان، ٤٤٤/٢-٤٤٥.

(٣) يُنظر: المراجع السابقة .

(٤) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٢٩/٢، يقول سيبويه: " ألا ترى أنك لو قلت مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدًا، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحًا؛ لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء؛ لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه ".

والرابع: أن يكون مكبرًا [1]، فلا يجوز: "هذا ضُوَيْرِبٌ زيدًا "؛ لأن التصغير من سمات الاسم، وهذا يبعده عن شبه الفعل لفظًا ومعنىً، كما نُسب للكسائي [2] جواز إعماله مصغرًا، وقد نص سيبويه على قبحه [3].

ومن الأمثلة على عمل الاسم المشتق بعد وصفه بتوسط الجار – خلافًا لما عليه جمهور النحاة – ما نقله جامع العلوم الباقولي عن أبي علي الفارسي في التذكرة، حين اعترض عليه؛ لاضطراب كلامه في متعلق اللام في قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [4].

يقول جامع العلوم الباقولي [5]: "ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [6]، أي: لأن كان ذا مال، فحذف اللام. وفيما يتعلق به هذا اللام اختلاف واضطراب: في قول أبي علي مرة [7]: هو متعلق بمحذوف ولم

---

(١) يُنظر: يُنظر:ابن عصفور، المقرب، ١٨٨، وشرح جمل الزجاجي، ٧/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية، ١٠٤٢/٢، وابن أبي الربيع، البسيط، ٢/ ١٠٠٠، ابن عقيل، المساعد، ١٩١/٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٢٦٨/٥، والسليسيلي، شفاء العليل، ٦٢٣/٢، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٢٧١/٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٨٥/٥، والصبان، حاشية الصبان، ٤٤٤/٢-٤٤٥.

(٢) يُنظر: المراجع السابقة، ح (١)، (٢).

(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٤٨٠/٣، يقول سيبويه: " واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أن قبيح: هو ضُوَيْرِبٌ زيدًا، وهو ضُوَيْرِبُ زيدٍ، إذا أردت بضاربِ زيدٍ التنوين، وإن كان ضاربُ زيدٍ لما مضى فتصغيره جيد ". .

(٤) سورة القلم، الآية: ١٤.

(٥) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١١٤/١-١١٦.

(٦) سورة القلم، الآية: ١٣، ١٤.

(٧) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٤٥٩/٤ -٤٦٠، وقد قدر المحذوف بقوله: " والذي يدل عليه هذا الكلام =

يعلقه بقوله: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ﴾[1] ولا بقوله: ﴿قَالَ﴾[2] الذي هو جواب ﴿إِذَا﴾، قال: لأن مابعد ﴿إِذَا﴾ لايعمل فيما قبله. وقال مرة: بقوله [3]: ﴿عُتُلٍّ﴾ وهذا كلامه على تفرقة.

قال في (التذكرة): ومن لم يدخل همزة الاستفهام كان ﴿أَن﴾ متعلقًا بـ ﴿عُتُلٍّ﴾ وذلك كأنه القليل الانقياد... حتى قوله: " كما جاز أن يعمل إذا لم يدخل الاستفهام؛ ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[4]"

وبعد أن فرغت من عرض جامع العلوم لاضطراب أبي علي في كلامه، أود الإشارة إلى أن جامع العلوم قد أورد هذا الكلام في باب (ما جاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر)، وبين موضع الجار المحذوف في هذه الآية وهو (اللام)، وهذا لا خلاف حوله؛ لأن الجار يقدر مع (أنْ) قياسًا، والشواهد في ذلك كثيرة، ثم عرض الباقولي اضطراب أبي علي في أقواله، فعلقه تارة بمضمر يأتي بعده مما يدل عليه المعنى، فيكون التقدير: لأن كان ذا مال وبنين يجحد أو يكفر أو يستكبر، وتعليقه بمضمر – هنا - هو قول الأكثرين [5]، وقد أخذ به

= في المعنى هو: يجحد، أو يكفر أو يستكبر عن قبول الحق، ونحو ذلك " وعلله بقوله: " وإنما جاز أن يعمل المعنى فيه – وإن كان متقدماً عليه – لشبهه بالظرف، والظرف قد تعمل فيه المعاني وإن تقدم عليها... ".

(١) سورة القلم، الآية: ١٥.

(٢) سورة القلم، الآية: ١٥.

هذا من كلام أبي علي في التذكرة وقد نقله عنه جامع العلوم فيما سيأتي بعده من حديث، يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١/١١٤-١١٦.

(٣) سورة القلم، الآية: ١٣.

(٤) سورة الفرقان، الآية: ٢٢.

(٥) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ٣/١٧٣، والنحاس، إعراب القرآن، ٥/١٠، والزجاج، معاني =

الباقولي نفسه في (كشف المشكلات) [1].

وعلقه الفارسي تارة أخرى: بـ "عتل"، مخالفًا قوله الأول، بمعنى أنه يجيز أن يعمل "عتل" عمل فعله وإن كان موصوفًا بـ "زنيم"، وهذا يبعده عن شبه الاسم، فأعمله في "أن" بتوسط حرف الجر المقدر الذي كأنه ثابت في اللفظ، ثم حمله على اسم الفاعل بمعنى الماضي فهو لا يعمل عند عامة النحويين، ولكن عند توسط الجار يُعْمَلُ لمكان الحرف، فإذا كان هذا حكم ما لايعمل فما يعمل من باب أولى.

كما أخذ الباقولي بقول الفارسي – هذا – في كتابه (الاستدراك) [2] حين اعترض عليه في تعليقه بمحذوف، ثم رد تعليقه بـ "عتل" في (كشف المشكلات) [3].

ويلاحظ مما سبق: أن الباقولي يعرض – هنا – لاضطراب قول أبي علي في الآية - وهو نفسه قد اضطرب كلامه -، فتابع في (الاستدراك) أبا علي فيما أجازة في (الحجة) ثم ردّه في (كشف المشكلات)، ورأى تعليقه بمضمر وهو قول أبي علي في الحجة وأحد قوليه في (التذكرة)، فلا يكون للباقولي حجة على أبي علي في اضطراب كلامه، فقد وقع فيما عابه عليه.

= القرآن وإعرابه، ٢٠٦/٥، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٣٩٦/٢، والزمخشري، الكشاف ١٨٣/٦ – ١٨٤، وابن عطية، المحرر الوجيز، ٣٧١/٨، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٤٥٣/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٥٤/٢، والقرطبي، تفسير القرطبي، ١٥٦/٢١، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣٠٥/٨، والسمين، الدر المصون، ٤٠٦/١٠.

(١) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ١٣٧٣/٢ -١٣٧٤.

(٢) يُنظر: الباقولي، الاستدراك، ٣٥٣ – ٣٥٥ مسألة (٨٤).

(٣) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات ١٣٧٤/٢.

ومن الأقوال الأخرى في الآية غير ما ذكر، تعليقه بفعل النهي [١] في قوله تعالى:

﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [٢]، وتعليقه بـ "زنيم"،ولاسيما عند من يفسره بقبيح الأفعال [٣]، وكذلك تعليقه بـ "قال"، بتقدير لام التعليل محذوفة، و"إذا" هنا ليست بشرطية [٤].

وبعد عرض الأقوال السابقة، أقول – وبالله التوفيق -:

- إن الصواب هو ما ذهب إليه الفارسي في (الحجة)، ووافقه فيه الباقولي في (الكشف) ، موافقين بذلك رأي الأكثرين في تعليقه بمحذوف يدل عليه ما في الكلام من المعنى، مع أنهما لم يتمسكا به رأيًا واحدًا بل اضطربت آراؤهما وتعددت.

- أن ما ذهب إليه الفارسي، وتابعه فيه الباقولي من تعليقه بـ "عتل" لا يستقيم؛ وذلك لأن " عُتُلٍّ"، كما ترى صفة مشبهة من الثلاثي (عَتَلَ) باب (ضَرَبَ)، ووزنه (فُعُلٍّ) بضمتين مع تشديد اللام، والصفة المشبهة تعمل عمل اسم الفاعل، ومن شروط عمل اسم الفاعل: أن لا يوصف قبل العمل، وهي هنا موصوفة بـ "زنيم " فلا يمكن إعمالها؛ لأنها ضعيفة في العمل حتى تشبه اسم الفاعل العامل، وفي إعمالها – هنا – إبعاد لها عن اسم الفاعل، وهي مفتقرة

---

(١) يُنظر:الزمخشري، الكشاف، ١٨٣/٦.

(٢) سورة القلم، الآية: ١٠.

(٣) يُنظر: البحر المحيط، ٣٠٥/٨، والدر المصون، ٤٠٦/١٠، واللباب في علوم الكتاب، ٢٨١/١٩.

(٤) يُنظر: الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير، ج٢٩ (بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، ٢٠٠٠م)، ٧٠ – ٧١ .

لشبه اسم الفاعل حتى تعمل [1]، فإذا كان اسم الفاعل لا يعمل وهو موصوف، فمن باب أولى ألا تعمل الصفة المشبهة؛ لضعفها.

- أما في إعمالها بتوسط الجار، فيقال: أن أسماء الفاعل فروع على الأفعال في العمل، فهي أضعف منها في العمل، ويؤيد ذلك أنك تقول [2]: " زيدٌ ضاربُ عمروٌ" وتقول: " زيدٌ ضاربٌ لعمروٍ "، فتكون مخيرًا بين أن تعديه بنفسه، وبين أن تعديه بحرف الجر؛ لضعفه ولا يجوز ذلك في الفعل، فلا تقول: " ضربت لزيدٍ"، فإذا كان اسم الفاعل ضعيفًا عن الفعل في العمل، فكيف ما هو أضعف منه، فلا يكون حينها توسطًا.

- وأما في حمله على اسم الفاعل بمعنى المضي، نحو: " هذا مارٌ بزيدٍ أمسِ " وإجازة بعض النحاة لذلك، فلا يكون حجة؛ وذلك لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، فهو يعمل في الظروف والمجرورات والأحوال، ولأن هذه الأسماء يعمل فيها معاني الأفعال، وهو - هنا- لم يعمله في مفعول صريح بل أعمله في الجار والمجرور، وهما يجريان مجرى الظرف، والظروف يعمل فيها روائح الأفعال. هذا والله أعلم

---

(١) يُنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٧٤/٤.

(٢) يُنظر:ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٢/٤.

المسألة السابعة:

"الخلاف في توجيه قراءة حمزة: "وَأَنَّا اخترناك "[1] "

القراءة في اللغة: مصدر للفعل (قَرَأَ)، ومادة (قرأ) تدور في المعاجم حول معنى الجمع والاجتماع [2]، والقراءة: " ضَمُّ الحرُوفِ وَالكَلِماتِ بَعضِها إلى بعضٍ في التَّرتيلِ"[3] و يقال: " قَرَأْتُ الشيءَ قُرْآنًا: جَمَعْتُه وضَمَمْتُ بعضَه إلى بعضٍ "[4]، والقراءة جمعها قراءات .

والقراءات اصطلاحًا: هي"علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، من حيث السماع" [5]

---

(١) سورة طه، الآية: ١٣ والقراءة المشهورة:" وأنا أخترتك " يُنظر: أبوبكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف (مصر: دار المعارف، ١٩٧٢هـ)، ٤١٧، والفارسي، الحجة، ٥١٦/٣، وأبو زرعة بن زنجلة (ت في المائة الرابعة من الهجرة)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م)، ٤٥١، ومكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق: محي الدين رمضان، ج٢ (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٩٧٤م)، ٩٧، وأبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: حاتم صالح الضامن (الشارقة: مكتبة الصحابة – القاهرة: مكتبة التابعين، ٢٠٠٨م)، ٣٦١، والحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، تصحيح: علي محمد الضباع (المكتبة التجارية الكبرى بمصر - طبعة مصورة بيروت: دار الكتب العلمية، بلا تاريخ)، ٣٢٠.

(٢) يُنظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة "قرأ"، ٧٨/٥ - ٧٩.

(٣) يُنظر: الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن،تحقيق: محمد سيد كيلاني (بيروت: دار المعرفة، بلا تاريخ)، ٤٠٢.

(٤) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "قرأ"١٢٨/١.

(٥) يُنظر: شهاب الدين القسطلاني (٩٢٣هـ)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: عامر السيد =

أو: " هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما" [١] أو " هو علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن "[٢].

ويعد القرآن الكريم بقراءاته المتعددة منبعًا فيّاضًا، ومصدرًا مهمًا من مصادر الاحتجاج اللغوي والنحوي، فقد اعتنى النحاة بالنص القرآني أيّما عناية، فظهرت شواهده في كتب النحاة مقرونة في أغلب الأحيان بما ورد عن العرب من شعر ونثر، كما ضموا إليه قراءاته والتي تباينت طرق النحاة في قبولها على نحو يدور بين القبول والرفض، أو التأويل والتخريج، أو التضعيف ونحوه "[٣]

ولسنا - هنا - بصدد استظهار موقف النحاة من القراءات، فقد تحدث عنه جمعٌ كثيرٌ ممن اشتغلوا بهذا الجانب في دراساتهم، وينحصر الاهتمام - في هذه المسألة - حيال تحرير موضع الخلاف الحاصل بين أبي علي الفارسي وجامع العلوم الباقولي في توجيه قراءة حمزة: **"وَأَنَّا اخترناك "**[٤].

= عثمان وعبدالصبور شاهين، ج١ (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٧٢م)، ١٧٠.

(١) يُنظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١/ ٣١٨ .

(٢) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١٢١/١.

(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٩٦-٣٩٧، والفراء، معاني القرآن، ٢٦٦/٣، والمبرد، المقتضب، ٢٦١/١، ١٣٢/٢، ١٦٩، وابن جني، المحتسب، ١٢/١-١٣، والزمخشري، الكشاف، ٦/٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢٨٣/٢.

(٤) سورة طه، الآية: ١٣، والقراءة المشهورة: " وأنا أخترتك " حمزة القارئ هو: حمزة بن حبيب الزيات الكوفي، ولد سنة ثمانين من الهجرة، فهو أحد القراء السبعة، وإمام الناس في القراءة بالكوفة بعد (عاصم)، فهو حجة في القراءة، أخذ قراءاته عن الأعمش، يُنظر: ابن مجاهد، =

ونحن نعلم اهتمام أبي علي الفارسي بالقراءات القرآنية، ولا أدل على ذلك من تأليفه لكتابه (الحجة في علل القراءات السبع)، وانتهاجه منهجًا واضحًا برز من خلال عرضه الآية المختلف في قراءتها، وبيانه خلاف القراء فيها، ومن ثم احتجاجه وتوجيهه لتلك القراءات، وما يعترض ذلك من تفسير واستطراد في شرح المسائل النحوية وتصريف للألفاظ القرآنية.

كما يتجلى اهتمام جامع العلوم الباقولي بالقراءات القرآنية بوضوح في كتابيه (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات) و (جواهر القرآن)، حيث ذكر وجوهًا من القراءات السبع في قسم من الآي التي ذكرها، والاحتجاج لها، وذكر عللها من جهة العربية والتفسير، وأكثر كلامه في الاحتجاج للقراءات مأخوذ من كلام أبي علي، وقد يعترض عليه في توجيهه لبعض القراءات.

ومن ذلك: يقول جامع العلوم الباقولي[١]:

" ومثله [٢] **"وأَنَّا أَخْتَرْنَاكَ"** [٣] في قراءة حمزة، بفتح الألف والتشديد والألف والنون على تقدير: ولأنا اخترناك فاستمع لما يوحى؛ أي استمع لما يوحى لأنا اخترناك، فاللام الأولى بمعنى (إلى)، لولا ذلك لم يجز، لأنه لا يتعدى فعل واحد بحرفي جر متفقين، وإن اختلفوا في المختلفين.

= السبعة في القراءات، ٧٢، والحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: براجستراسر، ج١ (بيروت:دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م)، ٢٣٦، وأحمد محمد البنا (ت١١١٧هـ)، اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ج١ (بيروت: عالم الكتب – القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٢م)، ٢٦.

(١) يُنظر:الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١٢١/١.

(٢) يقصد: ومثله من حذف حرف الجر.

(٣) سورة طه، الآية: ١٣، والقراءة المشهورة: " وأنا أخترتك ".

وزعم الفارسي [١] أن قوله: **"وَأَنَّا أَخْتَرْنَاكَ"** محمول على "أني أنا ربك"[٢]، فسبحان الله - إن من قرأ "أني أنا ربك" بالفتح يقرأ **"وَأَنَّا اخترناك"** وهو ابن كثير وأبو عمرو فكيف نحمل عليه! إنما ذلك على قوله:﴿فَٱسْتَمِعْ﴾[٣]، أو على المعنى، لأنه لما قال ﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[٤] كأنه قال: اخلع نعليك؛ لأنك بالوادي المقدس طوى ولو قال ذلك صريحًا لصلح "وَأَنَّا اخترناك "على تقدير: ولأنا اخترناك أي اخلع نعليك لهذا ولهذا".

ويلاحظ مما سبق: أن جامع العلوم ابتدأ المسألة بعرض الوجه الأول له في توجيه قراءة حمزة، وهو: تعليق **"وَأَنَّا اخترناك "**بقوله: "فاستمع" على تقدير حرف جر محذوف وهو (اللام)، والتي تؤول عنده بمعنى (إلى)؛ كي لا يتعدى الفعل على قوله:بحرفي جر متفقين، وإن اختلفوا في المختلفين [٥].

وهذا الوجه الذي اختاره الباقولي– هنا – يقارب ما أشار إليه أبو جعفر النحاس حين قال [٦]: " أن من قرأ: **"وَأَنَّا اخترناك "** فالوقف على "طوى" ثم

---

(١) هذا من كلام أبي علي الفارسي كما نقله الباقولي، والواقع أنني لم أقف له على تخريج فيما بين يدي من كتب ومراجع، وأغلب الظن أنه من كلام أبي علي في كتاب (التذكرة).

(٢) سورة طه، الآية: ١٢، والقراءة المشهورة: " إني أنا ربك ".

(٣) سورة طه، الآية: ١٣.

(٤) سورة طه، الآية: ١٢.

(٥) تقدم الحديث عن جواز إضمار الجار قبل " أنَّ"، وكذلك تعدية الفعل بحرفي جر سواء أكانا متفقين أم مختلفين في المسألة الخامسة من هذا البحث، وخلصنا من ذلك بجواز تعدية بالحرفين المختلفة، وعدم جواز تعديه بالمتفقة، كما ردد ذلك الجامع في غير موضع من كتبه.

(٦) يُنظر: أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، القطع والائتناف، تحقيق: أحمد خطاب العمر (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٨م)، ٤٦٥.

قال: لأن المعنى: ولأنَّا اخترناك"،وإن لم يصرح بتعليقه بـ " فاستمع".

وقد صرح بذلك أبو البقاء العكبري [١]، ثم عرض الباقولي لما أسماه بزعم الفارسي، والصواب أنني لم أقف على كلام أبي علي – هنا – حتى في كتابه (الحجة) فقد ألفيته ذكر القراءة، وسكت عن توجيهها [٢]، وقد نص الباقولي نفسه على أن أبا علي لم يتكلم في توجيه هذه القراءة [٣].

ثم إن القول بحمله على ما قبله وعطفه على "أني أنا ربك" سواء أقدر الجار قبل (أنَّ) أم لم يقدر مذهب الفراء [٤]، والطبري في تفسيره [٥]، والزجاج [٦]، وإليه ذهب ابن خالويه[٧]، كما جوزه أبو البقاء [٨] وبذلك أخذ أبو حيان[١]،

---

(١) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٥٦١/٢، يقول العكبري: " والتقدير: لأنا اخترناك فاستمع، فاللام تتعلق بـ (استمع) ".

(٢) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٥١٦/٣.

(٣) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ٨١٥/٢ .

(٤) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ٢ /١٧٦، يقول الفراء: "وتقرأ (وأنَّا اخترناك) مردودة على (نودي)، نودي أنَّا اخترناك ".

(٥) يُنظر: الطبري، تفسير الطبري، ٣١/١٦، يقول الطبري: " و(أنَّا) بفتح الألف من (أنَّا) رداً على (نودي يا موسى) وكأن معنى الكلام عندهم: نودي ياموسى إني أنا ربك، وأنّا اخترناك ".

(٦) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣٥٢/٣، يقول الزجاج: " فمن قرأ: (وأنَّا اخترناك) فالمعنى يؤدي: بأنا اخترناك" .

(٧) يُنظر: الحسين بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبدالرحمن سليمان العثيمين، ج٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م)، ٣٠-٣١، يقول ابن خالويه:" ومن قرأ (وأنَّا) فالأصل: أنَّنا، فالنون والألف نصب بـ (أنَّ) و(أنَّ)ومابعدها في موضع نصب (نودي أنَّا اخترناك) ولا أنا اخترناك ".

(٨) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٥٦١/٢ يقول العكبري: " ويجوز أن يكون معطوفًا على (أنَّي)، أي: بأنَّي أنا ربك، وبأنَّا اخترناك ".

و تبعه السمين الحلبي [٢].

ثم علل الجامع ردَّه لما زعمه الفارسي من كونها محمولة على **"أني أنا ربك"**[٣]بأن هذه الآية قد تعددت الأوجه القرآنية في قراءتها فقرئت تارةً بالفتح [٤]، وأخرى بالكسر[٥]، فيترتب على كلا القراءتين تباين في المعنى، يتبعه اختلاف في الموضع الإعرابي لهما.

فعلى قراءة الفتح يكون المعنى: (نودي بأنَّي أنا ربك)، فأوقع عليها "نودي" فيكون موضع (أنَّ) نصب على هذه القراءة؛ لكثرة حذف الجار معها، أما على قراءة الكسر يكون المعنى: (نودي موسى، فقيل له: إنّي أنا ربك)على إضمار القول، أو أنه كسر على الاستئناف؛ لأن النداء وقع على موسى، فليس لها على هذه القراءة موضع من الإعراب؛ لأنها حرف ناصب[٦].

---

(١) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٢١٧/٦، يقول أبوحيان: " (اخترناك) بالنون والألف عطفاً على (إني أنا ربك لأنهم كسروا ذلك أيضا ". ويبدو أن أبا حيان قد غفل فوجه قراءة حمزة بفتح الهمزة "وأنَّا اخترناك"كقراءة من قرأ "وإنَّا اخترناك" بكسر الهمزة.

(٢) يُنظر: السمين، الدر المصون ١٨/٨، يقول السمين الحلبي: " فأما قراءة حمزة فعطف على قوله: (أني أنا ربك) وذلك أنه بفتح الهمزة هناك، ففعل ذلك لما عطف غيرها عليها ". والصواب ـ والله ـ أعلم أن حمزة يقرأها بكسر الهمزة وسيأتي الحديث عن ذلك.

(٣) سورة طه، الآية: ١٢، والقراءة المشهورة: " إني أنا ربك ".

(٤) وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو، يُنظر:ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ٤١٧، والفارسي، الحجة، ٥١٣/٤، وابن زنجلة، حجة القراءات، ٤٥١، ومكي، الكشف عن وجوه القراءات، ٩٦/٢، والداني، التيسير في القراءات، ٣٦١، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣١٩/٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ٢٤٤/٢-٢٤٥ .

(٥) وهي قراءة الباقين، يُنظر: المراجع السابقة .

(٦) يُنظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ٤٥١، والحسين بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، الحجة في القراءات =

ويلحظ من ذلك أن قراءة حمزة جاءت بالكسر في "إني"، فلا يحمل عليه "وَأَنَّا"؛ لأن المعطوف له حكم المعطوف عليه، فيكون الباقولي محقًا في مأخذه على من وجه قراءة حمزة بذلك، فقد غفلوا في توجيههم، فحملوها على قراءة الفتح، وهي ليست قراءة حمزة، إنما قراءة أبي عمرو وابن كثير، وقد نبه عليها الجامع في غير موضع من (جواهر القرآن) (١).

أما الوجه الثاني، والذي ساقه الباقولي في اعتراضه، حين حمل "وَأَنَّا اخترناك " على المعنى، على تقدير: اخلع نعليك لأنك بالوادي ولأنَّأ اخترناك، فالذي يظهر لدي - والله أعلم – أنه مما انفرد به الجامع في رأيه، فلم أجد ما يعضده من أقوال العلماء السابقين له أو المتأخرين عنه، ثم إنه – كما يظهر - قول متكلف بعيد عن ظاهر الكلام ونسقه، فلا صحة لقبوله - هنا - في سياق الاعتراض على الفارسي، كما أن الجامع لم يردد هذا الوجه في مواضع أخرى حين عرض لهذه القراءة في كتبه، بل اقتصر على الوجه الأول فيهما (٢).

وبعد هذا يمكنني القول بأن الوجه الأول والذي أورده الباقولي في

= السبع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط٣ (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٩م)، ٣٠-٣١، ومكي، الكشف عن وجوه القراءات، ٩٦/٢، والسمين، الدر المصون، ١٦/٨، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ١٨٨/١٣.

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١٢١/١، ٥٩٥/٢، ٦٨٤.ويمكن قبول القول بحملها على (أني أنا ربك)، لو كان حمزة يقرأها كذلك، فلما ثبت أنه يقرأها بالكسر، لم يستقم الحمل عليها، وإن ظن بعضهم أنه يقرأها بالفتح، يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٢١٧/٦، والسمين، الدر المصون، ١٨/٨، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ١٩٣/١٣.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٨٣/٢، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات، ٨١٥/٢-٨١٦.

اعتراضه حين علق **"وَأَنَّا اخترناك "**بقوله "فاستمع" أقرب الأوجه قبولاً لدي؛ لانسجامه مع نسق الكلام، وحمله معنى التنبيه لما يأتي بعده، فتكون "الواو" للاستئناف، و"اللام" مقدرة، وهي متعلقة بما بعدها، أي: ولأنا اخترناك فاستمع، فيصح اعتراضه على ما ذكره الفارسي بهذا الوجه الذي أورده مع استبعاد تكلفه وبعده عن المراد، حين قال بالوجه الآخر. هذا والله أعلم

المسألة الثامنة:

"الخلاف في توجيه قراءة القصر: "لأقسم بيوم القيامة "[١]

سبق الحديث عن القراءات القرآنية، وبيان موقف أبي علي الفارسي وجامع العلوم الباقولي منها في المسألة السابقة [٢].

وسأشرع في الحديث عن قراءة القصر، والتي نُسبت إلى ابن كثير، كما جاءت في رواية قنبل والقواس، والبزّيّ من طريق أبي ربيعة [٣]، كما وردت نسبتها أيضًا إلى الحسن والأعرج [٤].

---

(١) سورة القيامة، الآية: ١، والقراءة المشهورة: " لا أقسم بيوم القيامة ".

(٢) يُنظر:مقدمة المسألة السابعة: الخلاف في توجيه قراءة حمزة: "وأنَّا اخترناك ".

(٣) يُنظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ٦٦١، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ٤١٤/٢، والفارسي، الحجة، ٤٨٨/٤ وابن زنجلة، حجة القراءات، ٧٣٥، والداني، والتيسير في القراءات، ٥٠٢، ومحمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، ج ١٠ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ)، ١٨٩، والباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٠٦/١، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/ ٣٩٣، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ٥٧٣/٢.وابن كثير، هو عبدالله بن كثير المكي، ولد بمكة سنة ٤٥ هـ، وتلقى القراءة عن أبي السائب ودرباس مولى ابن عباس، فقرأته متواترة متصلة السند برسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي بمكة سنة ١٢٠ هـ، ويعد البزي وقنبل أشهر من روى عنه قراءته. يُنظر ترجمته: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ٦٥، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ٢٠/١، والزركلي، الأعلام، ٢٩٧/٥.

(٤) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ٢٠٧/٣، والطبري، تفسير الطبري، ٤٦٥/٢٣، والنحاس، إعراب القرآن، ٧٧/٥، وابن جني،المحتسب، ٣٤١/٢، وابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٦٩/٨، والباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٠٦/١، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٤٠٥/٢١، والشنقيطي، أضواء البيان، ٦٣١/٨ والحسن هو أبو سعيد البصري، شيخ أهل البصرة، أثنى الشافعي على قراءته ووصفها بالفصاحة، توفي سنة ١١٠هـ، يُنظر ترجمته: غاية النهاية في =

وقد أورد أبو الحسن الباقولي هذه القراءة منسوبة إلى ابن كثير والحسن، مع توجيهه لها، ثم عرض لاضطراب أقوال أبي علي في توجيهها.

يقول جامع العلوم[١]:" ومن ذلك قوله **"لأقسم بيوم القيامة"** فيمن قَصَرَ، عن ابن كثير والحسن وتقديره: لأنا أقسم. فاللام لام المبتدأ والمبتدأ محذوف.

هذا هو الصحيح.واضطرب كلامه فقال مرة: اللام لام القسم، وإن لم يدخل النون. واحتج بأن النون ينفرد عن اللام، واللام ينفرد عن النون، كقوله[٢].

وقال مرة: إنها رَدُّ[٣]، ثم رجع عن هذا، وتذكر قول الخليل في قوله:

﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا وَٱلۡقَمَرِ﴾[٤] من أن القسم لا يدخل على القسم، فقال: اللام زيادة[٥]، مثلها في قراءة ابن جبير: **" إِلا أَنَّهُمْ لَيَأكُلُونَ "**[٦] بالفتح، وقوله:

= طبقات القراء، ٢١٣/١، والأعرج هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني، روى القراءة عرضا عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما توفي سنة ١١٧هـ، يُنظرترجمته: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ٥٤-٥٦.

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٠٦/١-٢٠٧.

(٢) هذا من كلام أبي علي في الحجة، يُنظر: الفارسي، الحجة،٤٨٩/٤، وقد سقط من كلام الباقولي في نقله عن أبي علي في الحجة، قول عامر بن الطفيل: وَقَتِيلُ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فإِنَّهُ فُرْعٌ وَإِنَّ أَخَاهُمُ لَمْ يَثْأَرِ، وسيأتي تخريجه فيما بعد.

(٣) يُنظر: المرجع السابق.

(٤) سورة الشمس، الآية: ١، ٢ .

(٥) هذا قول أبي علي، وإن لم يصرح بمصدره هنا، فقد صرح بكونه من (التذكرة)في كتابيه (الكشف) و(الاستدراك)، يُنظر: الباقولي، الاستدراك،٥٥٠، وكشف المشكلات، ١٤٠٢/٢.

(٦) سورة الفرقان، الآية:٢٠، والقراءة المشهورة: "إلا إِنَّهُمْ لَيَأكُلُونَ " بالكسر، فعلى قراءة الفتح تكون اللام زائدة، يُنظر: ابن جني، الخصائص، ٢/ ٢٨٣، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٦١٧، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ٥٨، وأبو حيان، البحر المحيط، ٤٤٩/٦. وابن جبير هو =

* وَلَكِنّنِي مِنْ حُبِّها لَكَمِيدُ * [1] وبيت آخر في ديوان ابن الأعرابي[2] ".

ويلاحظ مما سبق: أن جامع العلوم الباقولي ابتدأ اعتراضه، بذكر رأيه في توجيه هذه القراءة، حيث حكم على (اللام) بكونها، لام الابتداء، والمبتدأ محذوف على تقدير: لأنا أقسم، وهذا الرأي الذي تبناه الباقولي -هنا - وحكم بكونه أصح الأقوال، سبقه إليه ابن جني [3] والزمخشري [4] وهو عنده [5] نظير قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[6].

= سعيد بن جبير الأسدي، كوفي تابعي، توفي سنة ٩٤هـ. يُنظر ترجمته: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء ٣٠٦/١ -٣٠٧.

(١) عجز بيت من الطويل، لا يعرف صدره ولا قائله، وهو من شواهد: الفراء، معاني القرآن، ٤٦٥/١، وابن جني، سر الصناعة، ٣٨٠، والباقولي، الاستدراك، ٥٥٣، والبغدادي، خزانة الأدب، ٣٦٢/١٠، والشاهد في " لكميد" حيث زيدت اللام؛ للتوكيد في خبر "لكن".

(٢) ديوان ابن الأعرابي لم ينتهي إلينا - فيما أعلم - والبيت لم يذكره الباقولي -هنا - وإنما اكتفى بالإشارة إليه، بينما صرح بذكره في الاستدراك وهو يسوق كلام أبي علي من التذكرة: " ومثل ذلك في زيادة اللام ما أنشده ابن الأعرابي: قَدْ كَانَ فِيَّ لَو أنَّ دّهْراً رَدَّنِي لِبَنِيَّ حَتَّى يَكْبَرُوا لَمَتَّاعا... "، والبيت من الكامل، للفرزدق، يُنظر: ديوانه، ٣٥٩، وهو من شواهد: الباقولي، الاستدراك، ٥٥٠ -٥٥١ .

(٣) يُنظر: ابن جني، المحتسب، ٣٤١/٢، يقول ابن جني: " ينبغي أن تكون هذه اللام لام الابتداء، أي: لأنا أقسم بيوم القيامة... ".

(٤) يُنظر: الزمخشري الكشاف،٢٦٦/٦، يقول الزمخشري: " وقرئ "لأقسم" على أن اللام للابتداء، وأقسم: خبر مبتدأ محذوف...".

(٥) أي الزمخشري .

(٦) سورة الضحى، الآية: ٥، فتكون اللام للابتداء والمبتدأ محذوف على تقدير: ولأنت سوف يعطيك ربك. يُنظر: الكشاف، ٣٩٢/٦.

كما ذهب ابن عطية [1] في أحد قوليه، والرازي[2] والعكبري[3] في أحد قوليه إلى أن اللام للابتداء، كما نُسب القول بذلك إلى بعض البصريين [4]، وحجتهم في ذلك: أن هذه (اللام) لا يصح أن تكون لام القسم، وذلك لأن لام القسم لا تدخل على الفعل المضارع إلا مع نون التوكيد، كما أن فعل الحال لا يصح وقوعه جوابًا للقسم، فإن ورد ما ظاهره ذلك - كما هنا - جعل الفعل خبر المبتدأ المضمر، فيعود الجواب جملة اسمية[5].

- ثم ثنى بعرض أقوال أبي علي في موضع (اللام)، فذكر قول أبي علي في (الحجة) بكون (اللام) للقسم، وإن لم تلحقها (النون)، ثم أورد أحد الوجهين الذين ذكرهما الفارسي في علة الاستغناء عن ذكر (النون)، وهي أن الفعل للاستقبال، فحذفت منه النون جوازًا، كما سبقهم إلى ذلك سيبويه حين جوّز

---

(١) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٧٠/٨، يقول ابن عطية: " إما أن تكون اللام دخلت على فعل الحال، والتقدير: لأنا أقسم... ".

(٢) يُنظر: فخر الدين الرازي (ت٦٠٤هـ)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ج٣٠ (بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٨١م)، ٢١٥.

(٣) يُنظر: العكبري التبيان في إعراب القران،٧٦٤/٢، يقول العكبري: " أحدهما: أنها لام التوكيد دخلت على الفعل المضارع... وليست لام القسم ". فلم يصرح بحذف المبتدأ.

(٤) يُنظر:ابن الناظم، شرح ابن الناظم،٤٤١، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢١٣/٨، والمرادي، الجنى الداني، ١٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، ج٣ (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠١م)، ١١٧٢، والسمين، الدر المصون، ٥٦٤/١٠، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٥٤٣/١٩.

(٥) يُنظر:الزمخشري، الكشاف،٣٧/٦، وابن عطية، المحرر الوجيز ٤٧٠/٨، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢١٣/٨، والسمين، الدر المصون، ٥٦٤/١٠، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٥٤٣/١٩ – ٥٤٤، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ٥٧٣/٢.

حذف النون التي تصحب اللام في القسم [١]، ثم ذكر الفارسي جواز تعاقب اللام والنون، ومن أمثلة حذف اللام:

قول عامر بن الطفيل [٢]:

وَقَتِيلُ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فإِنَّهُ فَرْعٌ وَإِنَّ أَخَاهُمُ لَمْ يَثْأَرِ

أي: لأثأرنَّ. فحذف (اللام).

ومن حذف النون – وهو نظير القراءة – قوله [٣]:

لَئِن تَاكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بيوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بيتيَ واسعُ

أي: ليعلمن. فحذف (النون).

وذهب إلى القول بأن (اللام) للقسم، جمعٌ كثيِّر من النحاة والمفسرين، يمثلهم: الفراء، والطبري، والزجاج، والنحاس،، وابن خالويه، ومكي بن أبي طالب، والطوسي، وابن الشجري، وابن عطية في أحد قوليه، وأبو البركات

---

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٠٧/٣.

(٢) البيت من الكامل، لعامر بن الطفيل، يُنظر: ديوان عامر بن الطفيل (بيروت: دار صادر، ١٩٧٩م)، ٥٦ برواية " لم يقصد" والبيت من شواهد: الفارسي، كتاب الشعر للفارسي، ٥٣/١، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٤٢٩/٢، وابن الشجري، وأمالي ابن الشجري، ٥٢٦/٢، والباقولي، الاستدراك، ٥٤٨، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ١٥٧ برواية " لم يقصد"، والمالقي، رصف المباني، ٢٤٠، وابن هشام، مغني اللبيب، ٥١٢/٦، والبغدادي، خزانة الأدب، ٦٠/١٠ برواية "لم يقصد".

(٣) البيت من الطويل، وهو للكميت بن معروف الأسدي، يُنظر: حاتم صالح الضامن، عشرة شعراء مقلون، (دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ١٩٩٠م)، ١٦٩، والبيت من شواهد: الفراء، معاني القرآن، ٦٦/١،والطبري، تفسير الطبري، ٣٦٥/٢، وابن الناظم، شرح ابن الناظم، ٤٤١، والسمين، الدر المصون، ٥٦٤/١٠، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٥٤٤/١٩، والأزهري، شرح التصريح، ٢/ ٤١٤، والبغدادي، خزانة الأدب، ٦/١٠.

الأنباري، والعكبري في أحد قوليه، والقرطبي، وأبو حيان، وابن هشام، والأزهري[1].

وحجة القائلين بذلك: أن "لأقسم "وقعت جواباً لقسم مقدر تقديره: والله لأقسم، والفعل للحال، فلذلك لم يؤت بنون التوكيد، واكتفي باللام وحدها؛ لأن النون مؤذنة بالاستقبال[2]، أو أن الفعل عندهم للاستقبال. والأكثر أن تلحقه (النون)، ولكن حكي عن سيبويه حذف النون مع قلته، وقد أجاز الكوفيون ذلك من غير قلة، كما جوّزوا تعاقب (اللام) و(النون) [3].

أوأن للفعل للمستقبل، ولم يؤت بالنون؛ لأن أفعال الله حق وصدق، فهي غنية عن التأكيد بخلاف أفعال غيره[4].

---

(١) يُنظر: الفراء، معاني القرآن للفراء، ٢٠٧/٣، والطبري، تفسير الطبري، ٤٦٥/٢٣،والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣٢٧/٥، والنحاس، إعراب القرآن، ٧٧/٥، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ٤١٤/٢، والحجة في القراءات،٢٥٧، ومكي، الكشف عن وجوه القراءات، ٣٤٩/٢، ومشكل إعراب القرآن، ٤٢٩/٢، والعكبري، التبيان في تفسيرالقرآن، ١٨٩/١٠، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٥٢٦/٢، وابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٧٠/٨، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٤٧٦/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٦٤/٢، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٤٠٥/٢١، وأبو حيان البحر المحيط، ٢١٣/٨، وابن هشام، أوضح المسالك، ٨٩/٤، والأزهري، شرح التصريح، ٣٠١/٢.

(٢) يُنظر: مكي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ٣٤٩/٢، ومشكل إعراب القرآن، ٤٢٩/٢، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٤٧٦/٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢١٢/٨-٢١٣، والسمين،الدر المصون،١٠/ ٥٦٣ -٥٦٤، وابن عادل اللباب في علوم الكتاب، ٥٤٣/١٩، والبغدادي، خزانة الأدب، ٦٨/١٠ .

(٣) يُنظر: المراجع السابقة، وابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٧٠/٨، والمرادي، الجنى الداني، ١٢٧.

(٤) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٦٤/٢، والسمين، الدر المصون،١٠/ ٥٦٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٥٤٤/١٩.

- كما أورد الباقولي قولاً ثانيًا لأبي علي ورد في (الحجة)، يدل على أن (لا) ردًا لكلام منكري البعث، وهو أحد الأقوال التي وردت في توجيه (لا) في القراءة المشهورة:

﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[1]، فلا علاقة له بموضع (اللام) في قراءة القصر، وإن كان فيه تقوية للقول بزيادة اللام فيها.

- ثم ذيّل الباقولي اعتراضه، بذكر رأي أبي علي في (التذكرة) – مناقضًا به رأيه السابق في (الحجة) - حيث عدّ (اللام) مزيدة؛ باعتبار أنّ القسم لا يدخل على القسم، فلا يكون من باب (لأفعلنّ)، ثم قدم أمثلة على زيادة اللام، نحو: قراءة ابن جبير، وزيادة اللام في قوله: " لكميد "، وما أورده من ديوان ابن الأعرابي[2].

وقد أثبت الباقولي زيادة (اللام) في (الاستدراك) [3]، موافقًا بذلك رأي الفارسي، ومخالفًا به رأيه السابق في (جواهر القرآن) حيث عدّ (اللام) للابتداء، وحكم بأن القول بها هو الصحيح، فيكون مضطربًا في رأيه، واقعًا فيما عابه على أبي علي الفارسي، فلا يستقيم اعتراضه عليه ولا يصح؛ لمتابعته له في اضطراب الرأي حول توجيه (اللام) في القراءة.

والصواب - والله أعلم - هو القول بزيادة (اللام)؛ باعتباره أرجح الأقوال لدي؛ لوفرة الشواهد الواردة في حذف (اللام)، واتساقها مع معنى السياق الوارد في القراءة، وموافقتها لمعنى القراءة المشهورة، كما أنّ في القول بزيادتها خروجًا مما أخذ على القولين الآخرين.

---

(١) سورة القيامة، الآية: ١.

(٢) سبقت الإشارة إلى تخريج القراءة والبيتين عند توثيق متن الاعتراض في بداية المسألة.

(٣) يُنظر:الباقولي، الاستدراك، ٥٥٧ .

- ففي القول بأن (اللام) للابتداء، والمبتدأ محذوف، جمع بين الحذف والتأكيد، وهما ضدان لا يجوز أن يشتمل عليهما عقد كلام [١]، كما أن (اللام) مع المبتدأ كـ (قد) مع الفعل و (إنَّ) مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم وتبقى (قد) و (إنَّ) بعد حذفهما، فكذلك لا تحذف اللام بعد حذف الاسم التي هي له، كما أنّ فيه إضمار لا يحتاج إليه الكلام [٢].

- والقول بأن (اللام) للقسم، يلزم منه إسهاب في الكلام، وإدخال للقسم على القسم، واللغة تميل إلى الاختصار والإيجاز، وفيه أيضًا دخول في الخلاف القائم حول حكم القسم على فعل الحال، وعلة مفارقة النون له.

فمن هذا كله ترجح – عندي – الحكم بزيادة (اللام). والله أعلم

---

(١) يُنظر: ابن جني، الخصائص، ٩٥/٣، وسر صناعة الإعراب، ٣٨٠ – ٣٨١، والمحتسب، ٣٦٦/٢.

(٢) يُنظر: ابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، الأمالي النحوية، تحقيق: هادي حسن حمودي، ج١ (بيروت: مكتبة عالم الكتب، ١٩٨٥م)، ١٤٨.

المسألة التاسعة:

إجراء مابعد "إلا" مجرى ما بعد حرف النفي في قوله:

﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبۡلِ﴾ (١)

يدور الحديث - في هذه المسألة - عن وقوع "إلا" استثناءً مفرغًا(٢)، فاصلاً بين الصفة وموصوفها، مع تبيين موقف النحويين إزاء ذلك، كما يعقبه حديث عن اعتراض الجامع على أبي علي الفارسي، حين أجرى ما بعد "إلا" مجرى ما بعد حرف النفي في انقطاعه عما قبله.

ويعد أبو الحسن الأخفش ، من أوائل النحاة الذين أثاروا الحديث عن منع وقوع "إلا" فاصلة بين الصفة والموصوف فيما نُقِلَ عنه (٣)، يقول الأخفش (٤):" لا تفصل "إلا" بين الموصوف وصفته، فإن قلت: "ماجاءني رجلٌ إلا راكبٌ " فالتقدير: إلا رجلٌ راكبٌ، يعني أن "راكبًا" وقعت صفة لبدلٍ محذوفٍ، وقال (٥): " وفيه قبحٌ؛ لجعلك الصفة كالاسم، وذلك لمجيئها بعد العامل، والعامل

---

(١) سورة الحديد، الآية: ٢٢.

(٢) أي أن ماقبل "إلا" قد تفرغ لطلب مابعدها، ولم يشتغل بغيره، فاشغلوا العامل بالمستثنى، وسموه مفرغًا، فلا عمل حينها لـ "إلا"، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها، يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢٢٢/٢، الأزهري، شرح التصريح، ٥٣٩/١.

(٣) لم أهتد إلى رأي الأخفش في المطبوع من مؤلفاته، وقد أشار ابن مالك إلى وروده في كتاب المسائل للأخفش، يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٠١/٢.

(٤) يُنظر رأي الأخفش عند: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٠١/٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ٥/ ٤٣٤، وارتشاف الضرب، ١٥٢٩/٣، والسمين، الدر المصون، ١٤٢/٧، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢٦٦/٥، والسمين، المساعد، ٥٨١/١ .

(٥) يُنظر: المراجع السابقة.

لا يليه إلا الاسم، فالعامل يعمل في الاسم بالأصالة، ويعمل في التابع بالتبعية ".

وتبعه أبو علي الفارسي، فَنُقِلَ عنه منع دخول "إلا" بين الموصوف وصفته [1] يقول أبو علي[2]: " تقول: مامررت بأحدٍ إلا قائمًا، و "قائمًا" حال، ولا تقول: إلا قائمٍ؛ لأن "إلا" لا تعترض بين الصفة الموصوف ". ونقل جامع العلوم عن أبي علي الفارسي قوله [3]: " ولا يجوز أن يكون صفة؛ لأن "إلا" لا تدخل بين الموصوف والصفة، كدخولها بين الحال وذي الحال، نحو: ما جاء زيدٌ إلا قائمًا؛ وذلك لأن الصفة مع الموصوف كالجزء الواحد... والحال بمنزلة الخبر، وليس الخبر مع المخبر عنه كالشيء الواحد ".

ويقول أبو علي أيضًا [4]: " فأما: " ما جاءني أحدٌ إلا ظريفٌ " فإنه على إقامة الصفة مقام الموصوف، كأنه قال: "إلا رجلٌ ظريفٌ " على البدل من الأول ".

فَيُفْهَمُ من كلام أبي علي الفارسي، منع دخول "إلا" بين الصفة والموصوف، فيعربُ ما بعد "إلا" حالاً أو صفةً لبدلٍ محذوفٍ.

كما تبع الأخفش و الفارسي في منع دخول "إلا" بين الصفة والموصوف

---

(١) لم أصب كلامه في المطبوع له، وقد صرح ابن مالك بأنه من كلامه في (التذكرة)، يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٠١/٢.

(٢) يُنظر كلامه عند: أبو حيان، البحر المحيط، ٤٣٤/٥، والسمين، الدر المصون، ١٤٢/٧، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢٦٦/٥ .

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٧١/١.

(٤) يُنظر: أبوعلي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ج٢ (القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٨٥ م)، ٨٤١.

ابنُ مالك، يقول ابن مالك [١]: " ولا يليها نعت ما قبلها، وما أوهم ذلك فحالٌ أو صفةُ بدلٍ محذوفٍ ".

ويقول [٢]:" وما ذهبا إليه هو الصحيح؛ لأن الموصوف والصفة كشيءٍ واحدٍ... ولأن الصفة توضح موصوفها، كما توضح الصلة الموصول، وكما يوضح المضافُ إليه المضافَ، فكما لا يقع "إلا" بين الموصول والصلة، ولا بين المضاف والمضاف إليه، كذا لا تقع بين الموصوف والصفة، ولأن "إلا" وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصفة لا تُستأنف، فلا تكون في حكم مستأنف".

ووافقه في ذلك أبو حيان في (الارتشاف) و(البحر) [٣]، وابن هشام في (المغني)[٤]، وابن عقيل في (المساعد) [٥]، والسلسيلي في (شفاء العليل) [٦]، والسيوطي في (المطالع السعيدة) و(الهمع) [٧].

بينما سلك أبو القاسم الزمخشري مسلكًا مخالفًا، حين جوَّز وقوع "إلا" فاصلة بين الموصوف وصفته، يقول الزمخشري [٨]: " وإذا قلت: " ما مررت

---

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٠١/٢- ٣٠٢.

(٢) يُنظر:ابن مالك، شرح التسهيل ،٣٠١/٢- ٣٠٢ .

(٣) يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٥٢٩/٣، البحر المحيط، ٤٣٤/٥ .

(٤) يُنظر: مغني اللبيب، ٢٦٥/٥.

(٥) يُنظر: ابن عقيل، المساعد ٥٨٠/١.

(٦) يُنظر: السليسيلي، شفاء العليل، ٥٠٨/١ .

(٧) يُنظر: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المطالع السعيدة في شرح الفريدة، تحقيق: نبهان ياسين حسين (بغداد: دار الرسالة، ١٩٧٧ م)، ٤٤٥، وهمع الهوامع، ٢٧٥/٣ .

(٨) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٨/٢ .

بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه "، كان ما بعد "إلا" جملة ابتدائية واقعة صفة لـ " أحد"، و "إلا" لغو في اللفظ ".

وقال أيضًا [١] في قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [٢]، أن " ولها كتاب معلوم ": جملة واقع صفة لقرية، ووسطت الواو بينهما؛ لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف، وحملها على الحال في نحو: جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ وجاءني زيدٌ وعليه ثوبٌ".

فيفهم من كلام الزمخشري أن "إلا" يجوز أن تدخل على الجملة التي هي صفة، فيجوز تبعًا لذلك أن تدخل على الصفة المفردة، فتقول: "ما مررت برجلٍ إلا صالحٍ " على حد قوله.

وتابعه العكبري في (التبيان)[٣]، وابن يعيش في (شرح المفصل) [٤]، وابن الحاجب في (الإيضاح) [٥]، وقوَّى الأخذ به السمين في (الدر المصون) [٦].

وقد أبطل ابن مالك ما ذهب إليه الزمخشري ومن تبعه؛ لأنه يُعدُّ مذهبًا غير معروف عند نحاة الكوفة والبصرة، كما أن حمل الصفة – هنا – على الحال لا يستقيم؛ لما بينهما من فروق كثيرة [٧]، وأضم رأيي إلى ما قاله ابن

---

(١) يُنظر: الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٣٩٨.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٤.

(٣) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٤٩٧/٢ .

(٤) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل،٧٨/٢.

(٥) يُنظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٣٧٧/١.

(٦) يُنظر: السمين، الدر المصون، ١٤٢/٧-١٤٣ .

(٧) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٠٢/٢.

مالك في منعه الفصل بـ "إلا" بين الموصوف وصفته؛ لقوة الحجة المقدّمة لتسويغ المنع. هذا ما يتصل بموقف النحويين من وقوع "إلا" فاصلة بين الموصوف وصفته.

أما ما يخص اعتراض الباقولي على أبي علي في إجراء ما بعد "إلا" مجرى مابعد حرف النفي في انقطاعه من الأول، فقد نقل أبو الحسن الباقولي عن أبي علي الفارسي قوله [1]:

" وقوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ [2]، منصوب الموضع على الحال، ولا يجوز أن يكون صفة؛ لأن "إلا" لا تدخل بين الموصوف والصفة، كدخولها بين الحال وذى الحال، نحو: ما جاء زيد إلا قائمًا، وذلك لأن الصفة مع الموصوف كالجزء الواحد، وما بعد "إلا" جارٍ مجرى ما بعد حرف النفي في انقطاعه من الأول، والحال بمنزلة الخبر، وليس الخبر مع المخبر عنه كالشيء الواحد ".

ثم اعترض عليه جامع العلوم بقوله[3]:

" أما تشبيهه "إلا" بحرف النفي، ومنع ما بعد "إلا" متعلقًا بما قبلها كحرف النفي، فليس كذلك، ألا ترى قوله: ﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾[4] فجر"مقطوعة" حملا على ما قبل "لا" وقال:﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ﴾ [5] ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٧١/١، ولم أهتدِ إلى كلام أبي علي المنقول - هنا -، ويبدو أنه من كلامه في (التذكرة).

(٢) سورة الحديد، الآية: ٢٢.

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٧٣/١.

(٤) سورة الواقعة، الآية:٣٢- ٣٣ .

(٥) سورة البقرة، الآية: ٦٨.

ذَلُولٌ﴾[1]، ومسألة الكتاب مررت برجلين لا شجاع ولا جبان[2] ".

ويلاحظ - مما سبق- أن أبا علي الفارسي، يمنع من دخول "إلا" بين الصفة والموصوف؛ حملا على "لا" النافية، حيث لا تدخل بين الصفة و موصوفها؛ لأنها تقطع ما بعدها عمّا قبلها. ويرى الباقولي المنع في "إلا"، ولا يراه في "لا" النافية، حيث ساق بعض الشواهد التي تبين وقوع ما بعد "لا" صفة لما قبلها.

وقد ورد الحديث عن "لا" ووقوعها بين الصفة والموصوف عند بعض النحاة، فسيبويه مثلا أورد بابًا في كتابه اسماه " باب ما إذا لحقته "لا" لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق " [3]، وذكر أن "لا" في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، نحو: أخذته بلا ذنب... [4] "، ثم تحدث عن وقوعها بين الصفة والموصوف، والحال وصاحبه، ولزوم تكرارها في ذلك، نحو: مررت برجلِ لا فارسِ ولا جبانِ " و " هذا زيدٌ لا فارسًا ولا شجاعًا "، وجوَّز عدم التكرار في الشعر على ضعف[5].

وقال الأخفش [6]: " وهذا مثل قولك: "عبدالله لا قائمٌ ولا قاعدٌ "؛ أدخلت "لا" للمعنى، وتركت الإعراب على حاله لو لم يكن فيه "لا" ".

وما أورده الباقولي من شواهد، يمكن توضيح رأي النحاة فيها على هذا

---

(١) سورة البقرة، الآية:٧١ .

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٣٠٥/٢ .

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٣٠١/٢.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٣٠٢/٢ .

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٣٠٥/٢.

(٦) يُنظر: الأخفش، معاني القرآن، ١١١/١.

النحو:

- فسيبويه والأخفش يعربان ما بعد "لا" صفة لما قبلها، وتبعهم النحاس ومكي وابن عطية وابن الشجري في أحد قوليهم [١]، وكذلك الباقولي والأنباري في أحد قوليه [٢]، والعكبري والقرطبي وأبو حيان والسمين وابن هشام [٣].

- وهناك من حمل ما بعد "لا" على حذف المبتدأ حالة الرفع، ونُسب القول به إلى الزجاج في أحد قوليه [٤]، وهو أحد قولي النحاس ومكي وابن عطية وابن الشجري والأنباري [٥]، ونقله القرطبي عن بعضهم [٦]، كما نسبه السمين للعكبري[٧].

- ورجح أبو حيان الرأي الأول، بقوله [٨]: " ومن جعل ذلك من الوصف

---

(١) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، ٢٣٥/١، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٥٣/١، وابن عطية، المحرر الوجيز، ٢٤٧/١، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٥٣٩/٢-٥٤٠.

(٢) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ٥١/١، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٩١/١ .

(٣) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٦١/١، والقرطبي، تفسير القرطبي، ١٨٢/٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ٤١٦/١، والسمين، الدر المصون، ٤١٩/١-٤٢٠، وابن هشام، مغني اللبيب، ٣١٣/٣.

(٤) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١٧٢/١.

(٥) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، ٢٣٥/١، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٥٣/١، وابن عطية، المحرر الوجيز، ٢٤٧/١، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٥٣٩/٢-٥٤٠، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٩١/١ .

(٦) يُنظر: القرطبي، تفسير القرطبي، ١٨٢/٢ .

(٧) يُنظر: السمين، الدر المصون، ٤١٩/١.

(٨) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط ٤١٦/١.

بالمجمل، فقدر مبتدأً محذوفًا: أي لا هي فارض ولا بكر، فقد أبعد؛ لأن الأصل الوصف بالمفرد، والأصل أن "لا" حذف ".

- وحكى العكبري أنها تكون معطوفة على ما قبلها، فتكون "لا" - هنا - عاطفة [١].

وبعد هذا العرض السابق لآراء النحاة في توجيه ما بعد "لا"، يمكن لي القول بأن أبا علي الفارسي، لم يوفق - هنا – فيما ذهب إليه من حمل ما بعد "إلا" على ما بعد "لا" النافية؛ في انقطاعه مما قبله، فيختلف ما بعد "إلا" عما بعد "لا" النافية؛ وذلك لأن "إلا" وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصفة لا تستأنف، فلا تكون في حكم مستأنف [٢]، كما أن "إلا" لا تعترض بين الصفة والموصوف، كما هو الرأي الراجح، والذي أخذ به أغلب النحاة، وعلى رأسهم الفارسي.

أما "لا" النافية - هنا - فلا هي بعاطفة ولا هي بجوابية، فقد قال النحاة فيها[٣]: أنها زائدة من جهة اللفظ من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست بزائدة من جهة المعنى؛ لأنها تفيد النفي، فالزيادة فيها كائنة لا يستغنى عنها، ويترك الإعراب فيها على حاله، وبما أنها كذلك فهي لا تمنع أن يكون ما قبلها موصوفًا وما بعدها صفةً بخلاف " إلا ".

---

(١) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٣٨/٢، والسمين، الدر المصون، ٢٠٧/١٠ .

(٢) يُنظر:ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٠٢/٢.

(٣) يُنظر: الأخفش، معاني القرآن ١١١/١، والنحاس، إعراب القرآن، ٣٣١/٤-٣٣٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٦١/١، والمالقي، رصف المباني، ٢٧١، والمرادي، والجنى الداني، ٣٠٠.

و "لا" – هنا – تأتي زائدة بمعنى "غير"، فيقولون[1] ": مررت برجل لا فارسٍ ولا شجاعٍ، بمعنى: غير فارسٍ وغير شجاعٍ. فيتعذر فيها الإعراب، ويجب أن يكون إعرابها على ماهو من تتمتها وهو ما بعده.

فيكون الباقولي موفقًا فيما أخذه على أبي علي في حمله ما بعد "إلا" على ما بعد "لا" النافية في انقطاعه مما قبله، فهو اعتراض صحيح. والله أعلم.

(١) يُنظر: الهروي، الأزهية في علم حروف العربية،١٦٠، والمالقي، رصف المباني، ٢٧١، والمرادي، الجني الداني، ٣٠٠، والزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٣٦١/٤.

المسألة العاشرة:

الخلاف في توجيه قراءة ابن عامر: "أو لم تكن لهم آيةٌ"

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ [1]، فقرأها ابن عامر [2] بالتاء على التأنيث في "تكن" والرفع في "آيةٌ" [3]، بينما قرأها الباقون بالتذكير والنصب [4]، ونُسب إلى ابن عباس قراءتها بالتأنيث والنصب [5].

وكما اختلف القراء في قراءة الآية، فقد تباينت توجيهات النحويين لقراءة

---

(١) سورة الشعراء، الآية: ١٩٧.

(٢) وابن عامر: هو عبدالله بن عامر اليحصبي، ولد سنة إحدى وعشرين، كان إمام مسجد دمشق وقاضيها، وشيخ القراء بها، ويعد من التابعين، توفي سنة ثماني عشرة ومائة، يُنظر ترجمته عند: ابن مجاهد، السبعة في القراءات،٨٦، والداني، التيسير للداني، ١٠١، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ٤٢٣/١- ٤٢٥، والأمام شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار عواد معروف، آخرون، ط١١، ج٥ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦هـ)،٢٩٢.

(٣) يُنظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ٤٧٣، وابن خالويه، الحجة في القراءات، ٢٦٨، والفارسي، الحجة، ٩٣/٤، ومكي، الكشف عن وجوه القراءات، ١٥٢/٢، وابن زنجلة، حجة القراءات، ٥٢١، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٣٦/٢، والبنا، اتحاف فضلاء البشر، ٣٢٠/٢.

(٤) يُنظر: المراجع السابقة، وهنا جاءت "يكن" بالتذكير و "آيةً" منصوبة؛لكونها خبر "يكن"، و "أن يعلمه" اسم "يكن".

(٥) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣٩/٧، والسمين، الدر المصون،٥٥٢/٨، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٨١/١٥ .

ابن عامر: **"أو لم تكن لهم آيةٌ"** [1] على أوجه عدة:

الوجه الأول: أن تقدر "تكن" تامة، فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب، فنعرب "لهم"جار ومجرور متعلقان بها، و "آية" فاعل، و "أن يعلمه" إما بدل أو خبر لمحذوف تقديره: هي أن يعلمه، فيكون المعنى: أو لم تحصل أو تحدث لهم آية، وهذا الوجه أجازه العكبري [2]، وتابعه السمين وابن هشام وابن عادل [3].

الوجه الثاني: أن تقدر "تكن" ناقصة، فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب، ويكون اسمها مضمرًا فيها بمعنى القصة، و "آيةٌ أن يعلمه" جملة تقدم خبرها "آية" عن اسمها "أن يعلمه"، والجملة واقعة موقع خبر "تكن"، وجوّز هذا الوجه الفارسي وتبعه مكي والباقولي وأبو البركات الأنباري والعكبري وابن يعيش والسمين وابن هشام [4].

وحجة القائلين به: أن "آية" نكرة، فلا يحسن أن تكون اسمًا لـ"تكن"، و "أن يعلمه" معرفة فإذا اجتمع معرفة ونكرة، فالاسم هو المعرفة والخبر النكرة؛ لذلك عدلوا عن هذا الظاهر إلى إضمار القصة، ولا تقع النكرة اسم كان

---

(١) سورة الشعراء، الآية: ١٩٧.

(٢) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن،٦٢٨/٢ .

(٣) يُنظر: السمين، الدر المصون، ٥٥٢/٨، وابن هشام، مغني اللبيب، ٥/ ٣٧٢، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٨١/١٥ .

(٤) يُنظر:الفارسي، الإيضاح العضدي، ١٠٥، والحجة، ٩٣/٤، ومكي، الكشف عن وجوه القراءات، ١٥٢/٢، والباقولي، شرح اللمع، ٣٤٦/١، والأنباري، والبيان في غريب إعراب القرآن، ٢١٦/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن،٦٢٨/٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣٣٩/٢، والسمين، الدر المصون، ٥٥٢/٨، وابن هشام، مغني اللبيب، ٥/ ٣٧٢.

والمعرفة خبرها إلا في ضرورة الشعر [١].

الوجه الثالث: أن تضمر القصة في "تكن" و "لهم" خبر مقدم، و "آية" مبتدأ مؤخر، والجملة خبر "تكن"، و "أن يعلمه" بدل أو خبر لمحذوف، وجوّزه الزمخشري وتبعه السمين وابن عادل [٢]".

الوجه الرابع: أن تجعل "آية" اسم تكن، و "أن يعلمه" الخبر، فيكون المعنى: أو لم تكن لهم آيةٌ علم علماء بني إسرائيل، وقد جوّزه الفراء، والأخفش على ضعف، والزجاج وابن خالويه وأبو زرعة والطوسي والباقولي والعكبري والقرطبي والسمين[٣].

وحجة القائلين به: أنهم جعلوا "آية" اسم تكن، وإن كانت نكرة؛لأنها تخصصت بالظرف "لهم"، فكأن الظرف وصفٌ لها، والنكرة الموصوفة بمنزلة المعرفة، ثم أصبح حالاً حين تقدم عليها، والحال صفة [٤]، وبأن تعريف

---

(١) يُنظر: سيويه، الكتاب، ٤٨/١، والمبرد، المقتضب،٩١/٤، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٠٥/١،والفارسي، الإيضاح العضدي، ٩٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣٣٩/٢، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ٢٩٥، والسيوطي، همع الهوامع،٩٦/٢.

(٢) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ٤١٥/٤، والسمين، الدرالمصون، ٥٥٢/٨،وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٨١/١٥.

(٣) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ٢٨٣/٢، والأخفش، معاني القرآن، ٤٦٢/٢، والزجاج، ومعاني القرآن وإعرابه، ١٠١/٤، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ١٣٨/٢-١٣٩، وابن زنجلة، حجة القراءات، ٥٢١، والطوسي، والتبيان في تفسيرالقرآن،٦١/٨، والباقولي، الاستدراك، ٣١٢، وكشف المشكلات، ٩٩٥/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٦٢٨/٢، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٧٧/١٦، والسمين، الدر المصون، ٥٥٣/٨.

(٤) يُنظر: الباقولي، الاستدراك على أبي علي، ٣١٢، وشرح اللمع، ٣٤٦/١، وكشف المشكلات، ٩٩٥/٢، والسمين الدرالمصون، ٥٥٣/٨، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٨١/١٥.

الجنس ضعيف لعمومه [١]، فجاز أن يكون الخبر معرفة؛لأن تنكير المصدر وتعريفه سواء، ولأن علم بني إسرائيل لم يقصد به معين [٢].

الوجه الخامس: أن تجعل "آية" اسم تكن، و "لهم" خبرها، و "أن يعلمه" بدل أو خبر لمحذوف [٣].

الوجه السادس: أن تجعل "أن يعلمه " اسمًا لـ"تكن"، وإن كانت في "تكن" علامة تأنيث؛لأن "أن يعلمه" في المعنى هو الآية، فيحمل الكلام على المعنى، كما أن قوله: " أن قالوا" في المعنى فتنة، في قوله تعالى: **" ثم لم تكن فِتْنَتَهُم إلا أن قالوا"**[٤]، وهذا رأي أبو علي في (الحجة) [٥].

وبعد أن فرغت من ذكر الأوجه الإعرابية الواردة في توجيه القراءة، سأعرض لاعتراض جامع العلوم على أبي علي في إضمار القصة في القراءة.

يقول جامع العلوم [٦]: " وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ [٧]، فإن "يعلمه"

---

(١) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ٤١٥/٤، والسمين، الدرالمصون، ٥٥٢/٨، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٨١/١٥.

(٢) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٦٢٨/٢.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، والسمين، الدرالمصون، ٥٥٢/٨، وابن هشام، مغني اللبيب، ٥/ ٣٧٢، وشهاب الدين الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)، حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، ج٧ (بيروت: دار صادر، بلا تاريخ)، ٢٧ .

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٢٣، و"تكن" بالتاء، و "فتنتَهم" بالنصب قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، يُنظر: السبعة في القراءات، ٢٥٥، والنشر في القراءات العشر، ٢٥٧/٢.

(٥) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٩٣/٤-٩٤.

(٦) يُنظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٨٠/١.

(٧) يُنظر: سورة الشعراء، الآية: ١٩٧.

اسم "يكن"، و"آية" خبر مقدم على الاسم، وهي قراءة الناس سوى ابن عامر، فإنه قرأ **"أو لم تكن"** بالتاء، و"آيةٌ" رفعا.

فحمله الفارسي على إضمار القصة [1]، و"أن يعلمه" مبتدأ، و"آية" خبره، والجملة خبر "تكن" كقوله: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم﴾ [2]. إلا أن التقدير: أو لم تكن القصة، وقوله "تأتيكم رسلكم" فعل وفاعل في موضع الجر".

ويلاحظ – مما سبق – أن الباقولي يعترض على أبي علي في حمله القراءة على إضمار القصة، فهي في رأيه ليست على إضمارها، كما في الأخرى في سورة غافر [3]، كما أنني لا أجد مخرجًا لما ذكره من أن قوله: "تأتيكم رسلكم" فعل وفاعل في موضع الجر، حيث لم يقل به أحد ممن سبقه أو جاء بعده، أما إذا كان يقصد أن خبر القصة جاء في قراءة ابن عامر جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وفي هذه الآية جملة فعلية من فعل وفاعل؛ فافترقا لذلك فهذا لا يستقيم؛ لأن ضمير الشأن أو القصة يفسر بجملة إما من مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، كما نص عليه في (شرح اللمع) [4]، وهذا تناقض في كلامه كما أنه قدّم اعتراضًا دون توجيه يذكر حول القراءة.

ويمكنني القول: بأن الرأي والوجه الذي يترجح لدي، هو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي من إضمار القصة في "تكن"، وجعل "آية أن يعلمه" جملة تقدم خبرها عن اسمها؛ فالنكرة لا تقع اسمًا لـ"كان"، إلا في ضرورة شعرية، كما

---

(١) يُنظر: الفارسي، الإيضاح العضدي، ١٠٥، والحجة، ٩٣/٤.

(٢) سورة غافر، الآية: ٥٠ .

(٣) سورة غافر، الآية:٥٠.

(٤) يُنظر: الباقولي، شرح اللمع، ٣٤٥/١.

هو رأي جمهور النحاة، وقد تبنى الجامع نفسه هذا الرأي في (شرح اللمع) [١]، ثم اعترض عليه في غير موضع من كتبه [٢]، حيث ذهب إلى القول بأن "آية" وإن كانت نكرة، فقد تخصصت بالظرف "لهم" فجاز وقوعها اسم لـ"كان" وهذا القول قد ضعفه بعضهم، يقول مكي [٣]: " وفي هذا التقدير قبح في العربية؛ لأنه جعل اسم "كان" نكرة، وخبرها معرفة، والأحسن أن يضمر القصة ".

ويقول ابن يعيش [٤]: " وهذا ضعيف، لا يكون مثله إلا في الشعر وموضع الضرورة ويقوي الوجه الأول قراءة الجماعة "

ويقول السمين الحلبي[٥]: " وهو اعتذار باطل، ولا ضرورة تدعو إلى هذا التخريج، بل التخريج ما تقدم ".

أما ما ذهب إليه أبو علي في الوجه السادس، حين جعل "أن يعلمه" اسم تكن، وأنث "تكن؛ لأن "أن يعلمه" في معنى الآية، فيلزم منه أن تكون "آية" خبر، وهي في قراءة ابن عامر جاءت مرفوعة، فلا يصلح تعليلاً لها[٦]، وقد جوّز بعضهم[٧] مع نصب "آية" تأنيث "تكن" حملاً على قراءة: **" ثم لم تكن**

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ٣٤٦/١.

(٢) يُنظر: الباقولي، الاستدراك،٣١١ – ٣١٢، وشرح اللمع، ٣٤٦/١.

(٣) يُنظر: مكي،الكشف عن وجوه القراءات، ١٥٢/٢.

(٤) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٣٩/٢ .

(٥) يُنظر: السمين، الدرالمصون، ٥٥٣/٨.

(٦) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ٩٩٥/٢ .

(٧) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٠١/٤، والنحاس، إعراب القرآن للنحاس، ١٩٢/٣، والزمخشري، الكشاف، ٤١٥/٤، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ١٤٥/٢٤.

فِتْنَتَهُم إلا أن قالوا" بالتأنيث والنصب؛ لأن الاسم والخبر في "كان" لشيء واحد، وقد جاور الفعل لفظ التأنيث[1]، أو أنه بمعنى المؤنث؛ لأن "أن يعلمه"بمنزلة المعرفة، و "إلا أن قالوا" بمنزلة المقالة [2].

وقد صرح بعضهم – كما مر معنا – في مطلع المسألة بنسبة هذه القراءة إلى ابن عباس، فلا يتوجه حينها هذا التخريج إلى قراءة ابن عامر، والصواب – والله أعلم – ما ذهب إليه أبو علي الفارسي من إضمار القصة - كما هو مذكور في الوجه الثاني – فلا يستقيم اعتراض جامع العلوم عليه - في هذه المسألة - ولا يصح؛ لما ذكرناه سابقًا. والله أعلم

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٢٣.

(٢) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١٠١/٤.

المسألة الحادية عشرة:

الخلاف في رافع "الأبواب"، وتقدير العائد في قوله:

﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾ (١)

يسوق جامع العلوم - في هذه المسألة – ما يوضح اضطراب أبي علي الفارسي في أقواله، من خلال ما ذكره في تقدير عامل الرفع لمعمول الصفة، وما يتبعه من تقدير العائد على الموصوف في الآية المذكورة في عنوان المسألة، عبر حديثٍ مطولٍ، نقله جامع العلوم عن أبي علي في غير كتابٍ من كتبه، فلم تخلُ تلك المواطن من نقدٍ، يمثل اعتراضًا لما قال به، أو متابعة له في سياق النقل عنه، توحي بالقبول أو الاستئناس بما ذكر.

يقول جامع العلوم (٢): " ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾(٣)، فقوله(٤): "مفتحة" صفة لـ "جنات"، و"الأبواب" مرتفعة بها. وليس فيه ضمير يعود إلى الموصوف.

فيجوز أن يكون التقدير: مفتحة لهم الأبواب منها. فحذف "منها "؛ للدلالة عليه.

ويجوز أن يكون "الأبواب" بدلاً من الضمير في "مفتحة "؛لأن التقدير: مفتحة هي، كما تقول: فتحت الجنان، أي أبوابها.

---

(١) سورة ص، الآية: ٥٠.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج،١/ ٣٢٣، ٣٣١ .

(٣) سورة ص، الآية: ٥٠.

(٤) من بداية هذه الفقرة حتى قوله: "فقامت الألف مقام الضمير"، من كلام الجامع، حيث اشتمل على رأيه وتجويزه ونقله عن الكوفيين.

وقال الكوفيون التقدير: مفتحة أبوابها، فقامت الألف مقام الضمير.

قال أبو إسحاق [1]: إلا أنه على تقدير العربية "الأبواب منها"، أجود من أن تجعل الألف واللام بدلاً من الهاء والألف؛ لأن معنى الألف واللام ليس من معنى الهاء والألف في شيء لأن الهاء والألف أسماء، والألف واللام دخلتا للتعريف، ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم، ولا ينوب عنه، هذا محال.

قال أبو علي [2]: اعلم أنه لا تخلو الألف واللام في قوله "الأبواب "، من أن يكون للتعريف كما تعرِّف: الرجل والفرس، ونحو ذلك.

أو يكون بدلاً من الهاء التي هي ضمير التأنيث، التي كان يضاف "أبواب" إليها؛ ليتعرف بها. كما أن الألف واللام في الوجه في قولك: حسن الوجه، بدل منها.

فلو كان مثل التي في "حسن الوجه "؛ لوجب أن يكون في "مفتحة " ضمير "جنات".

كما أن في "حسن الوجه" من مررت برجل حسن الوجه، ضمير "رجل"؛ بدليل:مررت بامرأة حسنة الوجه.

ولو كان في "مفتحة" ضمير "جنات" كما أن في "حسن" ضمير "رجل" وقد نون "مفتحة"؛ لوجب أن ينتصب الأول، ولا يرتفع؛ لكون الضمير في "مفتحة" للجنان، فإذا صار فيه ضمير لم يرتفع به اسم آخر؛ لامتناع ارتفاع الفاعلين بفعل واحد غير وجه الإشراك، فكما لم ينتصب قوله: "الأبواب"، كما ينتصب: مررت برجل حسن الوجه، أنه ليس فيه ضمير الأول، وإذا لم يكن

---

(١) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣٣٧/٤.

(٢) يُنظر: الفارسي، الأغفال، ٥٢٤/٢-٥٢٩.

فيه ضمير الأول، فلا بد من أن يكون الثاني مرتفعاً لم يكن مثل "الوجه"؛لأن "الوجه" في قولك: مررت برجل حسن الوجه لا يرتفع بـ "حسن".وإذا لم يكن مثل "حسن الوجه" لم يكن الألف واللام فيه بدلاً من الضمير، ثبت أنه للتعريف المحض على حد التعريف في: رجل وفرس.

وإذا كان للتعريف لم يكن بدلاً من الضمير، وإذا لم يكن بدلاً من الضمير الذي كان يضاف "أبواب" إليه، لم يعد على الموصوف مما جرى صفة عليه ذكر؛ لارتفاع "الأبواب" به في اللفظ بالظاهر، فإذا كان كذلك فلا بد من ضمير في شيء يتعلق بالصفة يرجع إلى الموصوف وذلك الراجع لا يخلو من أن يكون منها أو فيها فحذف ذلك وحسن الحذف للدلالة عليه لطول الكلام... إلى قوله: فقام الاسم مقام التنوين هذا كلامه في (الإغفال).

وقال في موضع آخر[1]: ولم يستحسنوا: مررت برجل حسن الوجه، ولا بامرأة حسن الوجه وأنت تريد منه لما ذكرت من أن الصفة يحتاج فيها إلى ذكر يعود منها إلى الموصوف، ولو استحسنوا هذا الحذف من الصفة كما استحسنوه من الصلة لما قالوا مررت بامرأة حسنةِ الوجهِ.

وأما قوله: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [2] فليست على: مفتحة لهم الأبواب منها، ولا أن الألف واللام سد مسد الضمير العائد من الصفة. ولكن "الأبواب" بدل من الضمير الذي في "مفتحة"؛ لأنك لا تقول: فتحت الجنان، إذا فتحت أبوابها.

---

(١) يقصد أبا علي الفارسي فمن هنا حتى قوله: "ضُرِبَ زيدٌ رأسُهُ" نقله عنه من الإيضاح، يُنظر: الفارسي، الايضاح العضدي، ١٥٤.

(٢) سورة ص، الآية:٥٠.

وفي التنزيل: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا﴾ [1]، فصار ذلك بمنزلة "ضُرِبَ زيدٌ رأسُهُ".

وقال مرة أخرى [2]: يكون من باب "سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ"، ألا ترى أن "الأبواب" تشتمل على الجنة، كما اشتمل "الأخدود" على النار، و"الشهر" على القتال.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون المعنى: مفتحة لهم الأبواب منها فحذف "منها"، قيل: هذا لا يستقيم كما جاز: السمن منوان بدرهم، وأنت تريد: منه، فتحذف؛ لأن خبر المبتدأ قد يحذف بأسره، وإذا جاز أن يحذف جميعه جاز أن يحذف بعضه، وليس الصفة كذلك لأنه موضع تخصيص وتلخيص...

إلى قوله: فمن ها هنا تردد كلامه في قوله:﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [3] فحمله مرة على حذف "منها"، ومرة على البدل وقد نقلت لك ما ذكر في الكتاب".

ومن خلال ما تقدم عرضه من كلام أبي علي، وتخلّط آرائه، والتي دفعت جامع العلوم إلى نقدها، والتنبيه على تتبعه في جميع كتبه، وعدم الاكتفاء بكلامه في موضع واحد [4]، سأسرد الأقوال التي وردت في تقدير الرافع لمعمول الصفة، وما أعقبها من حديث عن تقدير عائد الموصوف، منسوبة لقائيلها، مع مناقشة جامع العلوم، وتتبع كلامه في هذه المسألة من خلال عرضه لها في

---

(١) سورة النبأ، الآية: ١٩ .

(٢) لم أهتدِ إلى تخريجه فيما بين يدي من كتب ومراجع، ويبدو - والله أعلم – أنه من كلام أبي علي في (التذكرة).

(٣) سورة ص، الآية:٥٠.

(٤) يُنظر: الباقولي، الاستدراك، ٤٥٢ – ٤٥٣، وشرح اللمع، ٤٩٥/٢.

غير كتاب من كتبه:

القول الأول: أن "الأبواب": نائب فاعل مرفوع باسم المفعول "مفتحة" الواقعة صفة لـ "جنات"، فيقدر العائد على هذا النحو: مفتحةً لهم الأبوابُ منها أو فيها، وقد حذف الجار والمجرور؛ للدلالة عليهما، أو لطول الكلام.

و جوّد الزجاج الأخذ بهذا القول (١)، و تبعه النحاس (٢)، وكذلك أبو علي الفارسي حيث ألزم على القول به في (الإغفال) وجوَّزه في (البغداديات) (٣)،، كما جوزه الباقولي والأنباري والعكبري (٤)، وذكر ابن هشام أنه الأولى (٥)، كما جاءت نسبة القول به إلى البصريين (٦).

القول الثاني: أن "الأبواب" نائب فاعل مرفوع باسم المفعول "مفتحة"، وقد قامت "أل" مقام الضمير العائد على الموصوف، إذ الأصل: مفتحةً لهم أبوابها.

وهذا قول الفراء(٧)، وعلل لذلك؛ بسماعه عن العرب، يقول أبو زكريا: "

---

(١) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣٣٧/٤.

(٢) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، ٤٦٩/٣.

(٣) يُنظر: الفارسي، الإغفال، ٥٢٤/٢ – ٥٢٩، والمسائل البغداديات، ١٤٣.

(٤) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٢٣/١، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٣١٦/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٦٨١/٢.

(٥) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٥/ ٦٢٣.

(٦) يُنظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ٢٥٢/٢، وابن عطية، المحرر الوجيز، ٣٥٧/٧، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٣٥٢/٥، والمرادي، الجنى الداني، ١٩٩، والسمين، الدر المصون، ٣٨٥/٩، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٣٧/١٦.

(٧) يُنظر: الفراء، معاني القرآن للفراء، ٤٠٨/٢ .

العرب تجعل الألف واللام خلفًا من الإضافة، فيقولون: مررت على رجلٍ حَسَنةٍ العَيْنُ قبيحِ الأنفُ، والمعنى: حسنةٍ عينهُ قبيحٍ أنفُه [١] "، ووافقه ابن الطراوة وابن خروف [٢]، حيث ذكرا أن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير في باب البدل [٣]، وتبعهم ابن مالك [٤]. كما نُسِبَ القول بالتعويض إلى الكوفيين [٥]، ودفع هذا القول أبو إسحاق الزجاج، حيث يستحيل عنده أن يبدل حرف جاء لمعنى من اسم أو ينوب عنه [٦]، وتبعه أبو علي الفارسي [٧]، وضعَّفه ابن يعيش [٨]، وحكم بفساده ابن عصفور،

واستبعده العكبري وابن أبي الربيع [٩]، ونسب ابن مالك منعه إلى بعض

---

(١) يُنظر: الفراء، معاني القرآن للفراء، ٤٠٨/٢ .

(٢) يُنظر: ابن الطراوة النحوي (ت٥٢٨هـ)، رسالة الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق: حاتم الضامن، ط٢ (بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٦م)، ٥٢ – ٥٣، وابن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، ج١ (مكة المكرمة: جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٩م)، ٥٦١.

(٣) يُنظر: كلام سيبويه عند: سيبويه، الكتاب، ١٥٨/١ – ١٥٩ .

(٤) يُنظر:ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٦٢/١ .

(٥) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٣٥٧/٧، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٦٨١/٢، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٣١/٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢٣٥٢/٥، والبحر المحيط، ٣٨٧/٧، والمرادي، الجنى الداني، ١٩٨- ١٩٩، والسمين، الدر المصون، ٣٨٥/٩، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ١٦/ ٤٣٧.

(٦) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣٣٧/٤ .

(٧) يُنظر: الفارسي، الإغفال، ٥٢٦/٢-٥٢٧، والمسائل البغداديات، ١٤٢، والإيضاح العضدي، ١٥٤، .

(٨) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١١٨/٤.

(٩) يُنظر:ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٣١/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، =

المتأخرين؛ لورود اجتماع حرف التعريف والضمير معًا، واجتماع العوض والمعوض منه ممتنع [1].

القول الثالث: أن "الأبوابُ": بدل بعض أو بدل اشتمال من الضمير في "مفتحةً"، والعائد على الموصوف "جنات"، فيكون التقدير: مفتحةً هي الأبوابُ.

وهذا القول قد اختاره أبو علي في كتابه (الإيضاح)، وجوّزه في (الإغفال) و(البغداديات) [2].

وتبعه ابن جني وابن برهان والزمخشري [3]، واختاره الباقولي في (شرح اللمع)[4]، وجوّزه الأنباري والعكبري وابن هشام [5]، ورجَّحه ابن أبي الربيع [6].

كما دفعه ابن الطراوة؛ ردًا على أبي علي، لأن البدل لا بد فيه من عائد

= ٦٨١/٢، وابن أبي الربيع، البسيط، ١٠٩٤.

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٦٣/١ – ٢٦٤ .

(٢) يُنظر: الفارسي، الإغفال، ٥٢٧/٢، والمسائل البغداديات، ١٤٣، والإيضاح العضدي، ١٥٤ .

(٣) يُنظر: ابن جني، الخصائص، ٤١٣/٢ -٤١٤، وابن برهان العكبري (ت٤٥٦هـ)، شرح اللمع لابن برهان، تحقيق: فائز فارس (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤م)،٢٣٣، والزمخشري، الكشاف، ٢٧٦/٥.

(٤) يُنظر: الباقولي، شرح اللمع، ٥٣٤/٢ .

(٥) يُنظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٣١٦/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٦٨١/٢، وابن هشام، مغني اللبيب، ٥/ ٦٢٣.

(٦) يُنظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ١٠٩٦.

على الأول فالذي فر منه وقع فيه [١]، وكذلك ابن خروف، حيث حكم بخلوه من الاطراد ولزوم العائد على المبدل منه [٢]، وتبعهم ابن عصفور وابن مالك؛ لما فيه من تكلف الإضمار دون حاجة ولزوم العائد على المبدل منه [٣]، واعتبره الرضي من غسل الدم بالدم؛ لافتقاره إلى ضمير المبدل منه [٤]، واعترض عليه أبو حيان؛ باعتبار أن ما يحتاج إلى إضمار واحد أولى مما يحتاج إلى إضمارين [٥].

ويظهر لدي - والله أعلم – أن الأخذ بالقول الأول أقرب إلى الصواب؛ لكثرة تردده على ألسنة المعربين والمفسرين، وقلة الرد عليه من القائلين بغيره، كما أن الأخذ به ينئي عن الخوض في قضية اجتماع العوض والمعوض منه، وما يلحقها من اعتبار القياس على النظائر، واشتراط التعويض فيما يستقبح خلوه من الضمير واللام معًا، هذا فيما لو قيل بالتعويض، كما أنه يكف مذمة التكلف غير المسوغ بالإضمار، على اعتبار القول بالبدل.

كما يتضح من الاعتراض الوارد: أن أبا علي الفارسي، والذي ظهر متخبط الرأي، لم يكن منفردًا بذلك، فقد ألفيت جامع العلوم غير بعيد عنه، فكما أن الجامع يلحظ على أبي علي تردد رأيه، حيث أكَّدَ على القول بحذف الراجع في (الإغفال)، وأجازه في (البغداديات)، ومنعه في (الإيضاح) .

فعينه الباقولي لم يلتزم رأيًا واحدًا فيما قدمه حول الآية، فتارة يختار القول

---

(١) يُنظر: ابن الطراوة، الإفصاح، ٥٢ .

(٢) يُنظر: ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ٥٦٢/١ – ٥٦٣ .

(٣) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٣١/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢٦٢/١ .

(٤) يُنظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٤٤٠/٣.

(٥) يُنظر: وأبو حيان، البحر المحيط، ٣٨٧/٧.

بحذف الراجع- كما في (الجواهر)- وتارة يصطفي القول بالبدل - كما هو في (شرح اللمع)-.

وهذا ليس بمستغرب على الجامع، فقد وقفت له على مثل هذا الصنيع فيما تقدم من مسائل البحث، فلا يستقيم اعتراضه هنا ولا يصح؛ لوقوعه فيما عاب عليه أبا علي. والله أعلم

المسألة الثانية عشرة:

الخلاف في معنى "ما" ونوعها في قوله: ﴿فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ﴾ [1]

كثيرًا ما تتعدد التفسيرات النحوية حول معنى لفظة معينة، وخصوصًا عندما ترتبط بأداة تحتمل معانٍ عدة، تُسهم في بناء تراكيب خاصة، ونسج أساليب نحوية ذات قواعد وأبنية تركيبة خاصة.

ففي هذه المسالة، ينصب النزاع حول ماهية "ما" ونوعيتها في سياق الآية، حيث ورد الحديث عنها في جملة من كتب النحو والتفسير، فقلما تجد رأيًا واحدًا يفسر معناها، بل يكاد الاحتمال وتعدد الأوجه يطغى على رأي الأغلبية تفسيرًا وإعرابًا.

يقول جامع العلوم [2]:

" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةٗ﴾ [3]، قال أبو علي[4]: يجوز أن يكون "ما" بمعنى (الذي)، ولا يكون "استمتعتم" في موضع جزم بالجزاء، وقد عاد الذكر في "به" إليه، ويكون العائد إليه من الخبر محذوفًا، كأنه: فآتوهن أجورهن له أي لما استمتعتم به.

ولا يجوز أن تكون "ما" مصدراً؛ لعود الذكر إليها من قوله، ولا يستقيم في المعنى أيضًا؛لأن الأجور المهور فلا تؤتاه المرأة إلا مرة ولا يجوز أيضا

---

(١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٤٧/١- ٣٥١ .

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٤) هذا - والله أعلم – من كلام أبي علي في (التذكرة)، حيث لم أقف له على تخريج فيما بين يدي من كتب ومراجع.

أن تكون "ما" كالتي في قوله [1]:

فما تكُ يا بن عبد الله فينا ***

هذا المعنى أيضًا. ويجوز أن تكون "ما" بمنزلة "من"، فإذا كان كذلك لم يلزم أن يضمر شيئًا يعود على المبتدأ؛ لأن قوله "فآتوهن" يرجع إلى "ما" على المعنى، لأن التقدير بـ "ما" يجوز أن يكون جمعًا، قد قال هذا [2].

فقال في قوله: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [3] فكلاهما في موضع رفع فيمن زيدٌ ضربته ومن قال: زيدًا ضربته، وزيدًا مررت به، كان عنده في موضع نصب.

وكلام سيبويه في هذا[4]: ويرفع الجواب حين يذهب الجزم قولهم: أيهم يأتك تضرب، إذا جزمت؛ لأنك جئت "بتضرب" مجزومًا بعد أن عمل في "أيهم"، ولا سبيل له عليه، وكذلك هذا جئت بجوابه مجزومًا بعد أن عمل فيه الابتداء.

قلت [5]: الصحيح ما ذكر في قوله: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ [1]، ومنعه في ﴿فَمَا

---

(١) صدر بيت من الوافر، عجزه... فلا ظلمًا نخاف ولا افتقارا، وهو للفرزدق، يُنظر: ديوانه،١٧٣، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٦٢٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ٤١/٤، والبغدادي، شرح شواهد المغني، ٢٣٧/٥، وإميل بديع، ومعجم شواهد العربية، ٨٠/٣، والشاهد: "فما تك"، حيث جاءت "ما" ظرفية بمعنى الشرط عند البعض، وردها كثير وجعلوها مصدرية، على معنى: كون قصير أو طويل تكون فينا .

(٢) إشارة إلى كلام أبي علي الفارسي.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٣٢.

(٤) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٣٤/١.

(٥) بداية اعتراض الجامع على ما نقله من كلام أبي علي .

ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ﴾[٢] من أن يكون شرطًا، محتجًا بما يعود إليه من "به"، شبهة وقعت له من قول سيبويه: أيهم يأتك تضرب، إذا جزمت "تضرب" على الجواب لم يعمل في "أيهم".

فأمَّا: أيهم تضرب يأتك؛ فإنك تنصبه بـ "تضرب"، ولو أدخلت الهاء فقلت: أيهم تضربه يأتك، جاز رفعه، وإن كان الاختيار النصب.

ومثل الآية قول المتنخل الهذلي [٣]

إذَا سُـدْتَّهُ سُـدْتَ مِطوَّاعَـةً ومَهْمَـا وَكَلْـتَ إلَيْـه كَفَـاهْ

فـ "الهاء" في "كفاه" عائدة إلى "مهما"، كما يعود إلى "ما"، ولا يكون بمثل هذا العائد في: أين ومتى، لا تقل: أين تكن أكن فيه، ولا: متى تأتني آتك فيه؛ لأن أين ومتى لا يبتدآن، فهما منصوبان على الظرف، فلا يشتغل الفعل عنهما، و"ما" قد تكون مبتدأة.

ثم اعلم بعد: أني لا أختار في ما من قوله: ﴿فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ﴾[٤] أن يكون بمعنى "الذي"؛ لأنه يحتاج إلى ما يعود إليه من الخبر، على حد ما قال من قوله: (فآتوهن أجورهن له) إذ لا يكاد يفيد معنى. ولكن ما يكون شرطًا، إما

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٣٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٣) البيت من المتقارب، يُنظر: أبو سعيد الحسن السكري (ت٢٧٥هـ)، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: أحمد فرَّاج ومحمود شاكر، ج٣ (القاهرة: مكتبة دار العروبة، بلا تاريخ)، ١٢٧٧، وابن منظور، لسان العرب، مادة (طوع)، ٢٤٠/٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢٦٧/٤، والبغدادي،خزانة الأدب، ٢٦/٩، والزبيدي، تاج العروس، مادة (طوع)،٢١/ ٤٦٧. الشاهد: "كفاه"، حيث أعاد "الهاء" في "كفاه" إلى "مهما"، كما يعود إلى "ما".

(٤) سورة النساء، الآية: ٢٤.

منصوبًا بفعل مضمر يفسره ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ﴾[1] أو يكون مبتدأ، وما بعده خبره.

ولا أختار أن يكون بمعنى "من"؛ لقلة ذلك، وكلام الله لا يحمل على القليل.

ووجدت في موضع آخر قال[2]: لا يجوز أن تكون "ما" مصدرًا على حد قوله:﴿بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [3] أي بتكذيبهم؛ لأن الذكر قد عاد به من الصلة في قوله: "به "... إلى قوله:

على هذا حمل هذا النحو في مسائل الكثير، وهذا حكوا عنه في الكتاب ".

وبعد العرض السابق، سأورد الأوجه الإعرابية لـ "ما" في سياق الآية، وما ورد حولها من اعتراض أو رفض:

الوجه الأول: أن تكون "ما" موصولة بمعنى "الذي" واقعة على الاستمتاع، فتعرب مبتدأ، و "استمتعتم" صلة، و "فآتوهن" الخبر، والراجع على الاسم الموصول محذوف، تقديره: فآتوهن أجورهن له أو من أجله.

وهذا الوجه جوَّزه أبوعلي [4]، وتبعه الباقولي والعكبري وأبو حيان والسمين وابن هشام [5]. ولم يختر الباقولي الأخذ به في موضع آخر؛ بحجة أن

---

(١) سورة النساء، الآية:٢٤.

(٢) يشير إلى أبي علي الفارسي، وهو من كلامه في التذكرة - والله أعلم - حيث لم أهتدِ إلى تخريجه.

(٣) سورة البقرة، الآية:٢٤.

(٤) يُنظر: رأي أبي علي عند: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٤٧/١ .

(٥) يُنظر: جامع العلوم الباقولي (ت٥٤٣هـ) الإبانة في تفصيل ماءات القرآن، تحقيق: محمد أحمد الدالي (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٩م)،١١٥، وإعراب القرآن المنسوب =

العائد من الخبر لا يفيد معنى [1].

الوجه الثاني: أن تكون بمنزلة "من" موصولة أو شرطية، باعتبارها واقعة على النوع المستمتع به: فإن كانت موصولة فهي في موضع رفع بالابتداء، و "استمتعتم" صلة، والخبر "فآتوهن".

وإن جاءت شرطية فهي مبتدأ، والجواب "فآتوهن"، ويجوز أن يكون الخبر فعل الشرط أو جوابه أوكلاهما، ولا حاجة إلى إضمار عائد على المبتدأ؛ لأن الضمير المنصوب في "فآتوهن" يرجع إلى "ما" على المعنى، فيكون مراعيًا لفظ "ما" حين أفرد في قوله "به"، ومعناها أخرى، حين جمع في "فآتوهن"، و "منهن".

وهذا الوجه جوّزه الفارسي [2]، وتبعه الباقولي والعكبري وأبو حيان والسمين [3].

القول الثالث: أن "ما" شرطية واقعة على الاستمتاع، فتعرب منصوبة بفعل مضمر يفسره "فما استمتعتم"، أو تكون مبتدأ والخبر إما فعل الشرط أو جوابه أو كلاهما، والجواب حينئذ: "فآتوهن"، والراجع على اسم الشرط محذوف، تقديره: فآتوهن أجورهن له أومن أجله واختاره الباقولي والأنباري

= للزجاج، ٣٣٩/١، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢٤٣/١، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٨/٣، والسمين، الدر المصون، ٦٥٢/٣ -٦٥٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ٤١/٤ .

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٤٩/١ .

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٣٤٨/١ .

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٣٣٩/١، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢٤٣/١ -٢٤٤، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٨/٣، والسمين، الدر المصون، ٦٥٢/٣ -٦٥٣ .

[1]، كما جوّزه الباقولي في موضع آخر[2]، وأجازه أبو حيان والسمين وابن هشام [3].

ونَقَلَ الباقولي عن أبي علي نفي كونها شرطية في موضع جزم بالجزاء؛ لاشتمال الشرط على الذكر، حيث عاد الذكر في "به" إليه [4].

وهذه الأوجه الثلاثة هي الأبرز في توجيه "ما" في سياق الآية، ويبقى هناك وجهان آخران، يتصلان بإعراب "ما"، أحدهما اخذ به البعض وردّه الغالب، والآخر ورد مرفوضًا.

الوجه الرابع: أن تكون "ما" ظرفية زمانية بمعنى الجزاء، والهاء من "به" راجعة إليها. والقول بمجيء "ما" بمعنى الزمان، نقله الباقولي عن إلى أبي علي الفارسي [5] وأثبته ابن مالك والرضي [6]، كما نُقِلَ عن الفارسي عدم تجويزه لذلك [7]، وأنكر ذلك بدر الدين ابن الناظم، وعدَّه شذوذًا وقولاً لا يعرفه جميع النحويين فيما نقل عنه [8]، وتبعه أبو حيان وابن هشام وابن عقيل

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٤٩/١، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٥٠/١ .

(٢) يُنظر: الباقولي، الإبانة في تفصيل ماءات القرآن، ١١٥.

(٣) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٨/٣، والسمين، الدر المصون، ٦٥٢/٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ٤١/٤ .

(٤) يُنظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٤٧/١.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٢٥٠/١ .

(٦) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٦٢٥، والرضي، شرح الرضي على الكافية، ٨٩/٤.

(٧) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٤٧/١.

(٨) يُنظر: ابن عقيل، المساعد، ١٤٢/٣، والبغدادي، شرح أبيات المغني، ٢٣٨/٥.

والسيوطي [1]، وحملوها على كونها مصدرية زمانية.

الوجه الخامس: مجيئها مصدرية، وهذا الوجه ورد مرفوضًا، من جهة اللفظ والمعنى فعود الضمير من "به" إلى "ما" ينفي كونها للمصدر؛ لأن المصدرية لا يعود عليها ضمير هذا من جهة اللفظ، أما جهة المعنى، فيفسد من حيث أن المهر تؤتاه المرأة مرة واحدة [2].

والحديث - هنا - يُشرف بنا على خلاف النحاة في اسمية "ما المصدرية" وحرفيتها، فسيبويه والجمهور عدوها حرفًا، فلا يعود عليها ضمير من صلتها، والأخفش وابن السراج وبعض الكوفيين على اسميتها، وافتقارها للضمير [3].

ويظهر عندي - والله أعلم – أن رأي القائلين بأنها موصولة بمعنى "من" أقرب الأقوال للصواب - كما هو الوجه الثاني -؛ لوضوحه من حيث المعنى، وتماشيه مع السياق المراد، وخلوه من التقدير، والبعد عن الخلاف والرفض الحاصل عند القول بغيره. هذا ما يتصل بالأوجه الإعرابية.

أما ما يتصل باعتراض الجامع على أبي علي، فيظهر من خلال ما نقله الجامع عن أبي علي، وما أعقبه من اعتراض وتصحيح، وإيراد لكلام أبي علي في أكثر من موضع؛ ليظهر لنا تردد الفارسي في آرائه فما يجيزه في موطن، يمنعه في آخر - كما هو ديدن الباقولي في النقل عن أبي علي - ومع

---

(١) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١٥/٥، وابن هشام، مغني اللبيب، ٤١/٤، وابن عقيل، المساعد، ١٤٢/٣، والسيوطي، همع الهوامع، ٣١٨/٤.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٤٧/١، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢٤٤/١، والسمين، الدر المصون، ٦٥٣/٣.

(٣) يُنظر: الهروي، الأزهية، ٨٧، والمالقي، رصف المباني، ٣١٥، والمرادي، الجني الداني، ٣٣٢، وابن هشام، مغني اللبيب، ٦٠/٤ .

ذلك يقع الجامع فيما وقع فيه أبو علي، فيعترض على كلامه في موضع، ويأخذ بذات الكلام المعترض عليه في موضع آخر، وهذا معتاد من الجامع.

وبالنظر في منشأ الاعتراض، والشبهة التي وقع فيها أبو علي من قول سيبويه السالف الذكر، حين منع شرطيتها؛ لعود الذكر من الشرط، وبالتأمل في الأوجه السابقة، يظهر لدي - والله أعلم – صحة اعتراض الجامع على أبي علي، حيث أن حجة الفارسي ضعيفة، فقد سُمِعَ عود الذكر من الشرط - كما أورده الجامع في متن الاعتراض -، ثم إن أبا علي قال بجوازه، وعدم امتناع أن يكون الاسم الذي قبله للمجازاة، وإن عاد الذكر من الشرط - كما نُقِلَ عنه - [1]. فهو اعتراض صحيح. والله أعلم

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٥٠/١.

المسألة الثالثة عشرة:

الخلاف في توجيه الخفض في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ ﴾ [1]

يرتكز الاعتراض، وينحصر الخلاف - في هذه المسألة – حول توجيه الخفض في القراءة المشهورة في هذه الآية، في ضوء ما نقله جامع العلوم من كلام أبي علي الفارسي، حيث أورد الجامع توجيهه لها، معقبًا إياه بمحاولة الإصلاح لما سها فيه الفارسي عند توجيه الخفض في الآية.

فقد قرأ عاصم وحمزة:"وَقِيلِهِ يارب" بخفض اللام وكسر الهاء، وقرأها الباقون:**"وَقِيلَهُ يارب"** بنصب اللام وضم الهاء [2]، وقرئت شذوذًا: **"وَقِيلُهُ يارب"** برفع اللام وضم الهاء، وذلك من قراءة الأعرج وأبي قلابة [3].

يقول جامع العلوم [4]:

" قال أبو علي [5]: ووجه الجر في قوله ﴿ وَقِيلِهِۦ ﴾ [6]، على قوله: ﴿ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [7] أي: يعلم الساعة، ويصدق بها، ويعلم قِيلَه.

ومعنى يعلم "قيلَهُ" أي: يعلم أن الدعاء مندوب إليه، نحو قوله:﴿ٱدْعُونِىٓ

---

(١) سورة الزخرف، الآية: ٨٨.

(٢) يُنظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ٥٨٩، والفارسي، الحجة، ٣٢٠/٤، والداني، التيسير في القراءات، ١٩٧.

(٣) يُنظر: ابن جني، المحتسب، ٢٥٨/٢ .

(٤) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٤٩٠/٢ -٤٩١ .

(٥) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٣٢١/٤.

(٦) سورة الزخرف، الآية: ٨٨.

(٧) سورة الزخرف، الآية: ٨٥.

أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [١]، و﴿ ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ [٢].

قلت [٣]: في قول أبي علي هذا فيه نظر؛ لأن الضمير في قوله: ﴿ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [٤] يعود إلى الله سبحانه، هو العالم بوقت حلولها.

وإنما التقدير: وعنده علم وقت الساعة، ولا يتوجه على هذا عطف "وقيلِهِ" على موضع "الساعة" أي: يعلم أن الدعاء مندوب إليه، لأن هذا مما الأشبه به أن يكون من صفة الرسول.

وبعد أن يعلم المصدر [٥]، الذي هو "قيل"، مضاف إلى الهاء، وهي مفعولة في المعنى لا فاعلة، أي: وعنده علم أن يقال:﴿ يَـٰرَبِّ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[٦] والمصدر هنا مضاف إلى المفعول لا الفاعل.

وإنما هو من باب قوله: ﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ﴾[٧] أي بسؤاله إياك نعجتك، لا بد من هذا التقدير.

ألا ترى أنه لا يجوز أن تقدره على أنه: وعنده علم أن يقول الله: ﴿ يَـٰرَبِّ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[٨]؛ لأن هذا إنما يقال لله تعالى دون أن يكون هو سبحانه

---

(١) سورة غافر، الآية: ٦٠ .

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٥٥.

(٣) بداية كلام جامع العلوم ونص اعتراضه .

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٨٥.

(٥) قوله " وبعد أن يعلم... حتى نهاية الفقرة عند قوله: " فتم الكلام على يؤمنون"، هو نص ابن جني، ولم يشر الجامع لذلك، يُنظر: ابن جني، المحتسب، ٢٥٩/٢ .

(٦) سورة الزخرف، الآية: ٨٨.

(٧) سورة ص، الآية: ٢٤.

(٨) سورة الزخرف، الآية: ٨٨.

يقول: "يا رب إن هؤلاء" كذا، فتم الكلام على "يؤمنون".

وأحسن من جميع ما ذكره أبو علي: أن يكون نصب "قيل"، بالعطف على مفعول "يعلمون " والتقدير: وهم يعلمون الحق، "وقيلَه" أي: قول الحق، أو قول محمد عليه السلام، والمراد بـ "قيله": شكواه إلى ربه، ويجوز أن يكون ينتصب "قيلَهُ" بفعل مضمر، أي قال قيلَهُ وشكواه".

هذا نص الباقولي في (الجواهر)، وقد تناولها بالحديث في غير كتاب من كتبه، و جاء في توجيه "وقِيلِهِ" أقوال عدة، يمكن عرضها على هذا النحو:

القول الأول: أنَّ "وقِيلِهِ" معطوفة على "الساعة" من قوله: "وعنده علم الساعة"، على تقدير حذف المضاف، فيكون المعنى: عنده علم الساعةِ وعلمُ قِيلِهِ. وهو رأي الفراء والزجاج والنحاس والأنباري[1].

وجوَّزه ابن عطية والعكبري والقرطبي وأبو حيان والسمين [2]، وردّه الزمخشري [3]؛ بحجة ضعف المعنى، ووقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضًا، فضلاً عن تناثر النظم.

القول الثاني أن تكون "الواو" للقسم، و "قيله" قسم، فيكون المعنى: وأقسم بقِيلِهِ يارب، أو وقِيلِهِ يارب قسمي، وجواب القسم إما محذوف تقديره: لتُنْصَرُنَّ أو لأفْعَلَنَّ بهم ما أريد، و إما مذكور وهو "إن هؤلاء قوم لايؤمنون".

---

(١) يُنظر: الفراء، معاني القرآن للفراء، ٣٨/٣، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٤٢١/٤، والنحاس، إعراب القرآن، ١٢٣/٤، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٥٦/٢.

(٢) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٥٦٧/٧، والأنباري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٠٥/٢، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٩٥/٩، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣٠/٨، والسمين، الدر المصون، ٦١١/٩ .

(٣) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ٤٦١/٥ .

وهو رأي الزمخشري [١]، وجوّزه العكبري وأبو حيان والسمين وابن عادل وصاحب التحرير والتنوير [٢].

القول الثالث: أن تعطف "وقيلِهِ" على قوله: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾[٣]، فيكون المعنى: إلا من شهد بالحق وقِيلِهِ، وهذا القول نسبه الجامع إلى الرماني في (الجواهر) [٤]

ولم ينسبه لأحد في (الكشف)، حيث دفعه فيهما [٥]؛ لأن المعطوف على الصلة في الصلة، فلا يجوز الفصل بين المتعاطفين بقصة طويلة، في حين أنه رضي الأخذ به في (الاستدراك) [٦].

وفي ضوء - ماسبق - من الأقوال، يمكن الإشارة إلى تضمن القول الأول قضية الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وموقف النحاة منها، فالفارسي تارة يمنع الفصل بينهما ويجعله مخصوصًا بالضرورة [٧]، وأخرى لا يمتنع لديه العطف وإن بعد المعطوف عليه من المعطوف وتراخى من أن يعطف عليه

---

(١) يُنظر: المرجع السابق .

(٢) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٠٥/٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣٠/٨، والسمين، الدر المصون، ٦١١/٩ -٦١٢، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ١٧/ ٣٠٢، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ٣٠٤/٢٥ .

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٨٦ .

(٤) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٤٤/٢.

(٥) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ١٢١٧.

(٦) يُنظر: الباقولي، الاستدراك، ٣٣٥.

(٧) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٣٣٦/١، والمسائل البصريات، ٧٧٥/٢، والمسائل العسكريات، ١٦٥.

و أن يتبعه إعرابًا، وحكم بكثرته في التنزيل وسائر الكلام [١]، وجوَّز ابن عصفور الفصل بينهما بما ليس بأجنبي، كأن يكون الفصل بالظرف [٢]، وجعله ابن مالك جائزًا حتى في الكلام المنثور، شريطة أن لا يكون المعطوف فعلاً ولا اسما مجرورًا، فإن كان اسما مجرورًا، أُعيد معه الجار [٣].

وبالنظر في القول الأول نلحظ الفصل بين المتعاطفين المجرورين، وإعادة الجار على تقدير حذف المضاف، وهذا يتماشى مع ما ذكره ابن مالك في تجويز الفصل بإعادة الجار.

أما القول الثاني باعتباره قسمًا، فقد تردد الجواب بين محذوف ومذكور، والقول بأنه مذكور هو من كلام الزمخشري في (الكشاف) [٤]، وردَّه أبو حيان في البحر [٥]؛ لمخالفته ظاهر الكلام، فما يظهر أن قوله: "يارب" إلى قوله:"لايؤمنون" متعلق بـ"قِيلِهِ"، وهو من كلامه - عليه الصلاة والسلام – وإذا كان "إن هؤلاء" جواب القسم كان من إخبار الله عنهم وكلامه

والضمير في "وقِيلِهِ" للرسول، وهو المخاطب بقوله تعالى: ﴿ فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ ﴾ [٦] والقول الثالث يظهر فيه التكلف ومخالفة ظاهر الكلام، ثم إنه لم يرد عند غير الجامع، فألفيته تارةً يرده، وأخرى يأخذ به.

ويترجح لدي – والله أعلم – القول الأول؛ لأنه أقرب الأقوال للمعنى

---

(١) يُنظر: الفارسي، الإغفال، ٣٧٥/١.

(٢) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢٢٤/١ .

(٣) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٨٤/٣ .

(٤) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ٤٦١/٥.

(٥) يُنظر:أبو حيان، البحر المحيط، ٣٠/٨ .

(٦) سورة الزخرف، الآية ٨٩ .

المراد، وفي القول بالقسم خروج من القول بالعطف، وتكلف إضمار القسم وحذفه، والقول الثالث بيِّنُ الضعف. هذا ما يتصل بتوجيهات النحاة لخفض "وقيلِهِ".

أما ما يتصل باعتراض الجامع على أبي علي، وهو اعتراض في موضعه، حيث سها أبو علي، وأتى بقول لا يصح، بناه على جعل "الهاء" في "عنده" للرسول، وهذا يتضح من قوله: يعلم الساعة، ويصدق بها... ويعلم أن الدعاء مندوب إليه، وهذا لا يستقيم إسناده إلى الله ﷻ.

كما أن الباقولي لم يأت بقول آخر؛ لتوجيه الخفض في "وقيلِهِ"، بعد تنبيهه على سهو أبي علي، فقصر كلامه على قراءة النصب، فمنع عطف "وقِيلَهُ" على موضع "الساعة"؛ لذات العلة المذكورة في خفض "وقيلِهِ"، ثم أورد كلام ابن جني في (المحتسب) دون تنبيه على أنه من كلامه.

كما أورد الجامع وجهين آخرين لقراءة النصب:

أحدها: أن يعطف "وقِيلَهُ" على مفعول "يعلمون"، فيكون التقدير: وهم يعلمون الحق وقِيلَهُ، ومعنى "قِيلَهُ" شكواه إلى ربه، وهذا الوجه أورده الجامع - هنا- وفي (الاستدراك) [1]، وقد نقله أبو حيان في البحر وذكر بأنه قول لا يكاد يعقل [2]، وجوَّزه السمين وابن عادل [3].

الآخر: أن ينتصب بفعل مضمر، أي: قال قِيلَهُ، فينتصب على المصدرية.

---

(١) يُنظر:الباقولي، الاستدراك، ٣٣٩.

(٢) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣٠/٨ .

(٣) يُنظر: السمين، الدر المصون، ٦١٢/٩، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ١٧/ ٣٠٣ .

وهو قول الفراء [١]،

ونُسِبَ إلى الأخفش في غير كتاب [٢]، وجوزه العكبري والسمين وصاحب (اللباب) [٣].

فيظهر - والله أعلم - أن الجامع أحسن في التنبيه على سهو أبي علي، ولكنه لم يضف لخفض "وقيلِهِ" ما يعالج به سهو أبي علي، فاقتصر على توجيه قراءة النصب "وقِيلَهُ"؛ باعتبارها المختارة لديه.

فهو اعتراض صحيح؛ لما ذكرناه سابقًا. والله أعلم.

---

(١) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ٣٨/٣.

(٢) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٤١٢/٤، والنحاس، إعراب القرآن، ١٢٣/٤، والزمخشري، الكشاف، ٤٦٠/٥ .

(٣) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٠٥/٢، والسمين، الدر المصون، ٦١٢/٩، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ١٧/ ٣٠٣.

المسألة الرابعة عشرة:

الخلاف في موضع الجملة ورافع الاسم بعد الظرف في قوله:

﴿لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٌ﴾ (١)

يأتي الحديث - في هذه المسألة – عن نقطة اختلاف بارزة، اشتهرت بين نحاة البلدين - الكوفة والبصرة – حول عامل الرفع في الاسم الواقع بعد الظرف إذا تقدم له، فحكت لنا كتب الخلاف النحوي عن تصوراتهم المتباينة، والتي تُظهر ميل الكوفيين إلى رفعه بالظرف، ولجوء البصريين إلى القول بعامل الابتداء، مع ربطها بالحجج والأدلة (٢).

كما ساق الجامع في كتابه (الجواهر) بابًا، أفرده للحديث عن ارتفاع ما بعد الظرف به تارةً على الخلاف، وأخرى باتفاقٍ، وعرض جملة من الآيات القرآنية والشواهد التي تنضوي تحت عنوانه (٣).

ومن هذا الباب، يقول جامع العلوم (٤): " وأما قوله: ﴿كَٱلَّذِي ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلۡأَرۡضِ حَيۡرَانَ لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٌ﴾ (٥)، فـ "حيران" يكون حالاً من "الهاء" التي

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٧١.

(٢) يُنظر: الأنباري، الإنصاف، ٤٨، وأبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م)، ٢٣٣.

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥١١/٢- ٥٣٨، " باب ماجاء من الظروف التي يرتفع ما بعدهن بهن على الخلاف، وما يرتفع ما بعدهن بهن على الاتفاق، وهو باب يغفل عنه كثير من الناس".

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٥٢٠/٢ -٥٢١ .

(٥) سورة الأنعام، الآية: ٧١.

في "استهوته" فيكون في الصلة [١].

ويمكن أن يكون حالاً من "الذكر"، فيكون العامل فيه "نرد" [٢].

وإن جعلته ظرفًا كان الظرف في موضع الحال، فأما "له أصحاب" فيكون صفة لـ "حيران"، فيكون "أصحاب" مرتفعًا بالظرف دون الابتداء في جميع الأقاويل [٣].

قال أبو علي[٤]: فإن جعلته حالاً من الضمير في "حيران"، ولم تجعله صفة له، ارتفع "أصحاب" بالابتداء في قول سيبويه، وفيه ذكر يعود إلى المبتدأ.

وعندي في هذا نظر[٥]، لأن الحال في جريه على صاحبه، إلا أن يعنى أن هناك واوًا مضمرة على تقدير: وله أصحاب، وفيه بعد.

لأنهم زعموا أن الضمير يغني عن الواو، والواو يغني عن الضمير، فلا وجه لما قال عندنا".

ويظهر من النص السابق، أن منشأ الاختلاف وموطن الاعتراض، هو في

---

(١) ورد هذا الوجه جائزًا عند: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٣٩١/٣، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٤٠/١، وأبو حيان، البحر المحيط، ١٦٢/٤، والسمين، الدر المصون، ٦٨٥/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢١٨/٨، والألوسي روح المعاني، ١٧٨/٤، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ٣٠٢/٧.

(٢) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٤٠/١، والسمين، الدر المصون، ٦٨٥/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢١٨/٨، والألوسي، روح المعاني، ١٧٨/٤، وزاد بعضهم أن تكون حالاً من "الذي"، يُنظر: المراجع السابقة .

(٣) إشارة إلى المذهبين الكوفي والبصري .

(٤) لم أهتد إلى نصه في المطبوع له، ويظهر - والله أعلم - أنه من كلام أبي علي في تذكرته.

(٥) بداية اعتراض الجامع على أبي علي .

موضع الجملة "له أصحاب"، حيث تباينت الأقوال في محلها الإعرابي على هذا النحو:

الأول: أن يكون محلها النصب على أنها صفة لـ "حيران"، قاله جامع العلوم، وتابعه الطبرسي [١]، كما جوّزه أبو حيان والسمين وابن عادل والألوسي [٢].

الثاني: أن يكون محلها النصب على أنها حال، إما من الضمير في "حيران"، كما نسب القول به للفارسي [٣]، وجوّزه العكبري وأبو حيان والسمين وابن عادل والألوسي [٤]. وإما من الضمير في الظرف، كما أجازه العكبري و تبعه الألوسي [٥].

الثالث: أن تكون مستأنفة، لامحل لها من الإعراب، على تقدير:"وله أصحاب"، وهذا القول جوّزه العكبري وتبعه أبو حيان والسمين وابن عادل والألوسي [٦]، واستبعده الباقولي؛ بحجة أن الضمير يغني عن الواو، والواو

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٢١/٢، والطبرسي، مجمع البيان، ٨٥/٤ .

(٢) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١٦٢/٤، والسمين، الدر المصون، ٦٨٥/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢١٩/٨، والألوسي، روح المعاني، ١٧٨/٤-١٧٩.

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٢١/٢ .

(٤) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٤٠/١، وأبو حيان، البحر المحيط، ١٦٢/٤، والسمين، الدر المصون، ٦٨٥/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢١٩/٨، والألوسي، روح المعاني، ١٧٨/٤-١٧٩.

(٥) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٤٠/١، والألوسي، روح المعاني، ١٧٨/٤-١٧٩.

(٦) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٤٠/١، وأبو حيان، البحر المحيط، ١٦٢/٤، والسمين، الدر المصون، ٦٨٥/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢١٩/٨، والألوسي، روح المعاني، ١٧٨/٤-١٧٩.

تغني عنه [1].

الرابع: أن تكون بدلاً من الحال التي قبلها "حيران"، وهذا القول جوّزه العكبري والألوسي [2].

ويظهر لدي - والله أعلم - أن القول بأنها حال من الضمير في "حيران" – كما جيء به في القول الثاني – هو أقرب الأقوال إلى الصواب؛ لتماشيه مع المعنى المراد من سياق الآية، دون انقطاع واستئناف، فيما لو قيل بأنها صفة؛ لأن جعلها صفة يوحي بانقطاع السياق عما قبل "حيران"، واستئنافه من بعدها، كما أن الحال من الضمير في "حيران" - وهو ألصق بالجملة - أولى من جعلها حالاً من الضمير في الظرف المتقدم "في الأرض"؛ مراعاة لتتابع السياق، وفي القول بالاستئناف والبدلية في الجملة تكلفٌ وبعدٌ ظاهرين. هذا ما يتصل بموضع الجملة "له أصحاب" وما قيل فيها.

أما ما يتعلق بعامل الرفع في الاسم الواقع بعد الظرف، والذي يعتبر محور ارتكاز الحديث في هذه المسألة، فقد صوّب جامع العلوم اضطراب أبي علي في فهم كلام سيبويه، وحكم باتفاق نحاة المذهبين، مذهب سيبويه والجمهور، ومذهب الأخفش والكوفيين على ارتفاع الاسم بالظرف إذا جرى حالاً لذي حال [3].

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٢١/٢ .

(٢) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٤٠/١، الألوسي، روح المعاني، ١٧٨/٤-١٧٩.

(٣) يُنظر: ابن الشجري، آمالي ابن الشجري، ٢٥٥/١-٢٥٦، ١٤/٣، والأنباري، الإنصاف، ٤٨-٥٢، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ٢٣٣-٢٣٥، واللباب علل البناء والإعراب، ١٤٣/١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٠٨٤/٣، والتذييل والتكميل، ٥٥/٤-٥٦.

فلا يكون مرتفعًا بالابتداء - كما فهمه أبو علي من كلام سيبويه - [1]، وهذا الذي فسره أبو علي وعزاه إلى سيبويه، وافقه عليه السيرافي والسهيلي [2].

وقد أجاز القول بالوجهين بعض المتأخرين، مع الخلاف في الأرجح منهما [3].

وفي ختام المسألة، ينبغي الإشارة إلى صحة اعتراض الباقولي على أبي علي، وتنبيه على سهوه في فهم مقصود سيبويه، فيكون رأيه صوابًا؛ لكونه رأي الجمهور من النحاة، وما ذكره أبو علي عن سيبويه، بُني على سهو في فهم مقصوده. والله أعلم

---

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٥٢، وستأتي الإشارة إلى نص سيبويه المقصود في المسألة العشرين من مسائل البحث.

(٢) يُنظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٨٤/٢، والسهيلي، نتائج الفكر، ٣٢٥.

(٣) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣١٦/٥-٣٢٥، والسيوطي، همع الهوامع، ١٣١/٥-١٣٦ .

المسألة الخامسة عشرة:

الخلاف في رافع الاسم بعد الظرف في قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا﴾ [1]

عقد جامع العلوم الباقولي في كتابه (الجواهر) بابًا مفردًا؛ للحديث عمّا ورد في التنزيل من ارتفاع ما بعد الظروف بهن، إما باتفاق بين النحاة، أو بخلاف في تقدير الرافع [2] وقد تقدمت الإشارة إليه في المسألة السابقة؛ باعتبارهما في ذات السياق المبوب له.

يقول جامع العلوم [3]:

" وأما قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [4] فقوله [5] "باسم الله" يجوز أن يكون حالاً من الشيئين، من الضمير الذي في قوله "اركبوا"، ومن الضمير الذي في "فيها"، فإن جعلت قوله "باسم الله مجريها"، رافعًا لـ "مجريها" على المذهبين، لم يكن إلا جملة في موضع الحال من الضمير الذي في فيها.

ولا يجوز أن يكون من الضمير في قوله "اركبوا"؛ لأنه لا ذكر فيه يرجع إلى الضمير، لارتفاع الظاهر به، ولم يكن إلا حالاً من الهاء المجرورة؛ لمكان

---

(١) سورة هود، الآية: ٤١.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥١١/٢- ٥٣٨، " باب ماجاء من الظروف التي يرتفع ما بعدهن بهن على الخلاف، وما يرتفع ما بعدهن بهن على الاتفاق، وهو باب يغفل عنه كثير من الناس ".

(٣) يُنظر: المرجع السابق ٥٢٢/٢-٥٢٣.

(٤) سورة هود، الآية: ٤١.

(٥) الكلام من هنا حتى نهاية قوله: "بأنه ظرف عمل فيه المعنى "، هو من كلام أبي علي في الحجة، وقد تصرّف الباقولي بعض الشيء في النقل عنه، يُنظر: الفارسي، الحجة، ٢٣٢/٣ - ٢٣٣.

الهاء المتصل بـ "مجريها"

ويجوز أن يكون من الضمير في "اركبوا"، وكأن المعنى: اركبوا متبركين باسم الله، ومُستمسكين بذكر اسم الله، فيكون في "باسم الله" ذكر يعود إلى المأمورين.

فإن قلت: فكيف اتصال المصدر الذي هو "مجريها" بالكلام على هذا؟ فإنه يكون متعلقاً بما في "باسم الله "من معنى الفعل، وجاز تعلقه به؛ لأنه يكون ظرفاً على نحو: مقدم الحاج، وخفوق النجم.

كأنه: متبركين بهذا الاسم، متمسكين في وقت الجري والإجراء، والرُّسو والإرساء؛ على حسب الخلاف بين القراء فيه، ولا يكون الظرف متعلقاً بـ "اركبوا"؛ لأن المعنى ليس عليه، ألا ترى أنه لا يراد "اركبوا فيها" في وقت الجري والثبات.

إنما المعنى: اركبوا متبركين باسم الله في الوقتين اللذين لا ينفك الراكبون فيها منهما: من الإرساء والإجراء، ليس يراد: اركبوا وقت الجري والرسو، فموضع "مجريها" نصب على هذا الوجه، بأنه ظرف عمل فيه المعنى[1]، وعلى الوجه الأول[2] رفع بالظرف على المذهبين، ولا يكون مرتفعًا بالابتداء؛ لجري الظرف حالاً على صاحبها.

وسها أبو علي هاهنا أيضًا، فقال فيه ما قال في قوله ﴿لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٌ﴾ [3] وزعم أن سيبويه يرفعه بالابتداء.

---

(١) تنبيه على نهاية النقل عن أبي علي في الحجة.

(٢) هذا من كلام الجامع وحتى آخر النص؛ تصحيحًا لما قاله أبو علي واعتراضًا عليه.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٧١ .

فسبحان الله! أنت تنص في عامة كتبك على أن الحال والصفة والصلة والاستفهام بمنزلة واحدة، فمن أين هذا الارتباك؟ ".

ومما سبق: ألحظ أن موضع "مجراها"، ومتعلق الظرف قبله قد جاءا على غير وجه:

الأول: أن تكون "مجراها" في موضع رفع المبتدأ، و "باسم الله ": خبره، والتقدير: باسم الله إجراؤها وإرساؤها، والجملة في محل نصب على الحال من الضمير في "فيها"؛ لعود الضمير الهاء المتصلة في "مجريها" على "الهاء" في "فيها".

وهذا الوجه جوّزه الفارسي ومكي والزمخشري(١)، كما جوّزه ابن عطية والأنباري والعكبري وأبو حيان والسمين وابن عادل (٢).

الثاني: أن يكون منتصبًا على تقدير ظرف محذوف مضاف إليه، تقديره: باسم الله وقت إجرائها وإرسائها، أي: اركبوا فيها متبركين باسم الله في هذين الوقتين، و "بسم الله" متعلق بمحذوف في موضع النصب على الحال من الواو في "اركبوا".

وهذا الوجه جوّزه الفارسي وتبعه مكي والزمخشري وابن عطية والباقولي والأنباري والعكبري والقرطبي وأبو حيان والسمين وابن عادل (٣).

---

(١) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٢٣٢/٣ -٢٣٣، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٤٠١/١، والزمخشري، الكشاف، ٢٠٠/٣-٢٠١.

(٢) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٥٧٨/٤، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١٣/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٤٥٢/٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٥/٥، والسمين، الدر المصون، ٣٢٤/٦-٣٢٥، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٨٩/١٠.

(٣) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٢٣٣/٣، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٤٠١/١ – ٤٠١، =

الثالث: أن يكون "مجراها" مصدرًا مرتفعًا بالظرف قبله، ويكون الظرف حالاً من الهاء المجرورة في "فيها"؛ لعود الذكر من "مجراها"، على معنى: اركبوا فيها متلبسًا باسم الله إجرؤاها وإرساؤها.

وهذا الوجه جوّده الجامع في (الكشف) [١]، وجوّزه الأنباري وأبو حيان والسمين وابن عادل[٢] كما جوّزه العكبري باعتبار الظرف حالاً من "الواو" في " اركبوا" دون "الهاء " من "فيها"[٣]. واعترض عليه بعضهم؛ بحجة انعدام الرابط، فلا ذكر فيه يرجع إلى الضمير[٤].

كما نقل بعض النحاة القول بجواز مجيء جملة "باسم مجراها ومرساها" جملة استئنافية من مبتدأ وخبر، لا تعلق لها بالأولى؛ باعتبارهما محكيتان بالقول [٥].

= والزمخشري، الكشاف، ١٩٩/٣، وابن عطية، المحرر الوجيز، ٥٧٨/٤، والباقولي، كشف المشكلات، ٥٦٤، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١٣/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٤٥٢/٢، والقرطبي، تفسير القرطبي، ١٢٠/١١، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٥/٥، والسمين، الدر المصون، ٣٢٥/٦، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٩٠/١٠.

(١) يُنظر: كشف المشكلات، ٥٦٥.

(٢) يُنظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١٣/٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٥/٥، والسمين، الدر المصون، ٣٢٥/٦ -٣٢٦، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٩٠/١٠.

(٣) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٤٥٢/٢.

(٤) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ٥٦٤، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١٤/٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٥/٥، والسمين، الدر المصون، ٣٢٦/٦، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٩٠/١٠.

(٥) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ١٩٩/٣-٢٠٠، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٥/٥، والسمين، الدر المصون، ٣٢٦/٦، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٩٠/١٠.

وبالنظر - فيما سبق من الأوجه - يظهر لي - والله أعلم - أن الوجه الثالث هو أقرب الأوجه إلى الصواب؛ حيث ناسب الإعراب المعنى، دون حاجة إلى تقدير ظرف محذوف - كما في الوجه الثاني - أو اللجوء إلى تأخير المبتدأ وتقديم خبره في الجملة - كما في الوجه الأول - هذا ما يتصل بالأوجه الإعرابية.

أما ما يتعلق باستدراك الجامع على أبي علي في فهمه لكلام سيبويه، حيال رافع الاسم بعد الظرف الواقع حالاً، وهو حديث لا يبتعد عما أثير في المسألة السابقة، فجمهور النحويين على أن الرافع هو الظرف، وليس الابتداء - كما فهمه أبو علي -.

وقد أجاز النحاس وأبو حيان رفع "مجراها" بالابتداء [1] مخالفين بذلك رأي الجمهور.

كما نبه الباقولي على هذا السهو، وكرره في كتابه (الاستدراك) [2]، وهو اعتراض وتنبيه صحيح - والله أعلم -.

---

(١) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، ٢٨٣/٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٥/٥.

(٢) يُنظر: الباقولي، الاستدراك، ٢٥٣ -٢٥٧.

المسألة السادسة عشرة:

مجيْ الحال من المبتدأ على مذهب سيبويه في قوله تعالى:

﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾ (١)

يأتي الحديث - في هذه المسألة – مطردًا مع المسألتين السابقتين؛ لانصباب الاعتراض فيها على رافع الاسم بعد الظرف، وسهو أبي علي في فهم مذهب سيبويه، وتزيد عن سابقتيها بالتطرق إلى مذهب سيبويه في مجيء الحال من المبتدأ، كما فهمه الجامع من كلام أبي علي.

يقول جامع العلوم(٢):

" وقال: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾ (٣): فمن قال: "الولاية" مبتدأ، كان "لله" حالاً من الضمير في "هنالك"، ومن قال: إن "الولاية" رفع بالظرف كان "لله" حالاً من " الولاية"،

وقوله (٤): "لله" حال من الذكر في "هنالك"، أومن "الولاية" على قول سيبويه سهو أيضا، كما سها في ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ﴾ (٥)، وقوله: ﴿لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ ﴾ (٦) ".

<u>ومما سبق</u>:

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٤٤.

(٢) يُنظر: الباقولي، <u>إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج</u>، ٥٢٤/٢.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٤٤.

(٤) يقصد بـ "وقوله ": أبا علي الفارسي، يُنظر: الفارسي، <u>الحجة</u>، ١٢٤/١.

(٥) سورة هود، الآية: ٤١.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ٧١.

يتضح ارتكاز الحديث حول رافع "الولاية"، ومجيء "لله" حالا مع الاختلاف في صاحبه، فـ " هنالك" وقعت ظرفًا، واختلف في متعلقها على أوجه:

الأول: أن تكون "هنالك الولاية لله": جملة منقطعة عما قبلها، من صلة "لله" فقدم معمول الخبر أو الاستقرار على المبتدأ، كقوله: ﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [1]، وقوله:

﴿وَفِي ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ [2]، و هذا الوجه جوّزه الفارسي والباقولي والأنباري والعكبري والسمين وابن عادل والألوسي [3]، وقيل: متعلقة بنفس "الولاية" [4].

الثاني: أن تكون "هنالك الولاية لله": من تتمة ماقبلها معمولة لـ " منتصرا"، والولاية لله على هذا مبتدأ وخبر، ونسب القول به إلى الزجاج بمعنى: وما كان منتصرًا في تلك الحال [5].

---

(١) سورة الذاريات، الآية: ١٨.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٧.

(٣) يُنظر: الفارسي، الحجة، ١٢٤/١، والباقولي، كشف المشكلات، ٧٦٣، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١١١/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٥٣٩، والسمين، الدر المصون، ٤٩٨/٧-٤٩٩، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب،٤٩٧/١٢، والألوسي، روح المعاني، ٢٧٠/٨.

(٤) يُنظر: القرطبي، تفسير القرطبي، ٢٨٧/١٣، والسمين، الدر المصون، ٤٩٩/٧، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب،٤٩٧/١٢ .

(٥) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٦/ ١٢٤، والسمين، الدر المصون، ٤٩٩/٧، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب،٤٩٧/١٢ .

وجوَّزه ابن عطية والباقولي والأنباري وأبو حيان والسمين وابن عادل [١].

الثالث: أن تكون "هنالك" خبر باعتباره مستقراً؛ لقيامه مقام (استقر)، و "الولاية" مرتفع بالابتداء على مذهب سيبويه، أو مرتفع بالظرف على مذهب الأخفش، و "لله" فضلة، ونُقِل هذا القول عن أبي علي وتبعه الباقولي والأنباري والسمين وابن عادل [٢]، واقتصر العكبري على رفعه بالظرف [٣].

ويظهر من الوجه الثالث مجيء "لله" فضلة بمعنى: أنها حال أُختُلفَ في صاحبها على هذا النحو:

إن رفعت "الولاية" مبتدأ على قول سيبويه، يكون في "هنالك" ذكر، فتكون "لله" حالاً من الذكر، وإن رفعت بالظرف على مذهب الأخفش وقعت حالاً من "الولاية"، ولا يكون في "هنالك" ذكر [٤].

وزاد الفارسي على مذهب سيبويه كونها حالا من "الولاية " [٥]،

---

(١) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز،٦١٢/٥، والباقولي، كشف المشكلات، ٧٦٣، وأبو حيان، البحر المحيط، ٦/ ١٢٤، والسمين، الدر المصون، ٤٩٩/٧، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب،٤٩٧/١٢ .

(٢) يُنظر: الفارسي، الحجة، ١٢٤/١، والباقولي، كشف المشكلات، ٧٦٤، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١١١/٢، والسمين، الدر المصون، ٤٩٨/٧-٤٩٩، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب،٤٩٧/١٢.

(٣) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٥٣٩.

(٤) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ٧٦٤، والأنباري، والبيان في غريب إعراب القرآن، ١١١/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٥٣٩، والسمين، الدر المصون، ٤٩٩/٧، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب،٤٩٧/١٢.

(٥) يُنظر: الفارسي، الحجة، ١٢٤/١.

فأعترض عليه الجامع ونسبه إلى السهو [١]؛ لما ثبت عنده من مذهب سيبويه في الحال، وأنها لا تكون من المبتدأ، فكلام الفارسي - كما فهمه الجامع - فيه تلميح إلى أن سيبويه يُجَوِّز رفع "الولاية" بالابتداء والظرف جميعا، والصواب عنده أن يرتفع بالابتداء.

فمجي الحال من المبتدأ، قد تردد بين أخذٍ ومنعٍ، فمذهب سيبويه – كما يظهر – جوازه، فلم ينقل عنه المنع [٢]، وأكثر النحاة على منعه؛ بحجة أنه لا يكون إلا من الفاعل أو المفعول [٣]، وذهب المبرد وابن السراج إلى أن الحال لا يعمل فيه إلا فعل مجرد أو شيء من معناه؛ لأنها مفعول فيها [٤]، وذهب الزجاجي في الجمل أن الابتداء يعمل في الحال؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبه [٥]، ورجّح ابن مالك رأي سيبويه، بقوله [٦]: " وقول سيبويه هو الصحيح؛ لأن الحال خبرٌ في المعنى، فَجَعْلُه لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما ". هذا ما يتصل بمذاهب النحويين في مجيء الحال من المبتدأ.

أما ما يخص اعتراض الباقولي على أبي علي، فيظهر - والله أعلم – أن أبا علي لم يلمح في حديثه لما عُزِي إليه من كلام الجامع، وإنما اعترض عليه

---

(١) يُنظر: الباقولي، الاستدراك،٢٢-٢٤، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٢/ ٥٢٤، وكشف المشكلات، ٧٦٤.

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٧٨.

(٣) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٣٣/٢، وابن أبي الربيع، البسيط، ٣١٥/١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٥٧٧/٣، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٣/٤.

(٤) يُنظر: المبرد، المقتضب، ٢٧٤/٣، ١٦٨/٤، وابن السراج، الأصول، ١٦٨/١.

(٥) يُنظر: أبو القاسم الزجاجي (ت٣٤٠)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط٢ (إربد: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥)، ٣٦٣ -٣٦٤ .

(٦) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٣٣/٢.

الجامع؛ لما ثبت لديه من مذهب سيبويه في منع مجيء الحال من المبتدأ، والصواب خلافه، فسيبويه يجيز ذلك، فلا صحة لاعتراض الجامع؛ حيث بناه على سهو منه في فهم مذهب سيبويه في مجيء الحال من المبتدأ، ونسب السهو إلى أبي علي في غير كتاب من كتبه، فلا يستقيم له الاعتراض في هذه الآية، ولا يصح. والله أعلم

المسألة السابعة عشرة:

الخلاف في رافع "إله" في قوله تعالى:

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ (١)

لا يزال النقاش – في هذه المسألة – متصلاً بالمسائل السابقة، مندرجًا تحت الباب الحادي والعشرين من أبواب (جواهر القرآن) (٢)، متناولاً الخلاف في رافع الاسم بعد الظرف، متطرقًا إلى قضية حذف العائد المرفوع بالابتداء، ملمحًا إلى حكم وضع الظاهر موضع المضمر من حيث الجواز وعدمه، مختومًا بنسبة التحريف إلى أبي علي في كلامه، وإعادة النظر في تقسيمه، وتصحيح قوله.

يقول جامع العلوم (٣):

" وأما قوله:﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ (٤)

فقوله (٥): "إله" رفع لأنه خبر مبتدأ مضمر، ولا يخلو من أن يكون ارتفاعه على هذا الذي ذكرته من أنه خبر مضمر "راجع " إلى الموصول.

أو يكون ارتفاعه بالابتداء أو بالظرف، على قول من رأى أنه يرتفع بالظرف.

---

(١) سورة الزخرف، الآية: ٨٤.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٢/٥١١- ٥٣٨.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٢/ ٥٢٧ – ٥٣٠ .

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٨٤.

(٥) الكلام من هذه الفقرة حتى نهاية قوله: "كان تعسفاً، وإزالة للكلام عن وجهه "، من كلام أبي علي في الإغفال، يُنظر: الفارسي، الإغفال، ٢/ ٢٠٨-٢٠٩.

وإن كان ارتفاعه بالابتداء وجب أن يكون في الظرف الذي هو قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ضمير وذلك الضمير مرفوع، فإن كان الظرف لم يحتمل ضميراً مرفوعاً لارتفاع الظاهر به، وإذا كان كذلك بقيت الصلة لا ذكر فيها للموصول.

فإذا كان حمله على هذين الوجهين، ويبقى الموصول على ما ذكرنا من خلو ذكره مما يوصل به، وجب أن يقدر في الصلة مبتدأ محذوفًا.

كأنه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾، وتقدير هذا الحذف من الصلة هنا حسن لطولها، وقد استحسن الخليل ذلك.

فإذا كان التقدير على هذا ارتفع "هو" المحذوف بالابتداء و"إله" خبره،والظرف الذي هو قوله: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ متعلق بقوله "إله" وموضعه نصب مفعول، وإن كان مقدمًا عليه، ألا ترى أنهم قد أجازوا: أكل يوم لك ثوب؟ فاعمل فيه المعنى مقدمًا.

ولا يصح أن يكون خبر المبتدأ المحذوف قوله: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾؛ لأنك إن جعلته خبرًا للمبتدأ المحذوف صار فيه ضميره، وارتفع، وبقي قوله "آله" معلقًا مفردًا. ومع هذا فالمعنى إنما هو الإخبار بإلهية عن الكون في السماء.

فإن قلت: لم لا يكون قوله: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ صلة لـ "الذي" ويكون في الظرف ضمير الموصول ويكون "إله" بدلاً من الموصول لصلته، فيكون التقدير وهو إله.

فقلنا: إنا نستحب التأويل الأول. والتقدير الأول الذي قدمناه؛ لدلالة المعنى عليه ودلالة ما بعده من الكلام على ذلك أيضًا.

ألا ترى أن بعده ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ فإنما الإخبار عن قصده - تبارك اسمه - بالعبادة في السماء والأرض وقوله: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ معطوف على الصلة، ولا يجوز أن يبدل "إله" من الموصول وقد بقي من صلته شيء. فإن قلت:

أجعله كلامًا منقطعًا غير معطوف على الصلة، كان تعسفًا وإزالة للكلام عن وجهه"[1].

فإن قلت [2]: فقدر ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [3]"هو" ثم يكون "إله" موضوعًا موضع "هو" فإن وضع الظاهر موضع المضمر لم يجزه سيبويه في قوله:

*** وَلَا مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ* [4]

ومن أجاز ذلك. لزمه أن يجيز: جاءني الذي هو قائم.

فإن قلت: فاجعله من باب: زيد نعم الرجل، فإن "الرجل" جنس يتضمن "زيدًا" وغيره بخلاف لفظ "إله".

فثبت أن التقدير: وهو الذي هو إله في السماء إله، أي: هو إله له في السماء، فحذف لطول الكلام كما قال العرب: ما أنا بالذي قائل لك سوءًا أي: هو قائل.

---

(١) انتهى النقل عن أبي علي من (الإغفال).

(٢) الكلام من هذه الفقرة حتى نهاية قوله: "نص فا، وهو مشكل "، من كلام أبي علي، ولا أعلم له تخريجاً في المطبوع له.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٨٤.

(٤) عجز بيت من الطويل صدره: لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّه، والبيت للفرزدق في ديوانه، ٢٧٠ وهو من شواهد: سيبويه، الكتاب، ٦٣/١، والنحاس، إعراب القرآن، ٣٣٨/٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤٣٦/١، والرضي، شرح الرضي على الكافية، ١/ ٢٤١، والسمين، الدر المصون، ١٢٣/١، والسيوطي، همع الهوامع، ٢/ ١٣٠، والبغدادي، خزانة الأدب، ٣٧٥/١، وشرح شواهد المغني، ٢٧١/٤. والشاهد: في وضع الظاهر " معن" مقام المضمر، وإعادته بلفظ الأول في الشعر، فالفارسي يرى أن سيبويه لا يجيزه في هذا البيت، وسيأتي الحديث عن إقامة الظاهر مقام الضمير في ثنايا المسألة.

فإن قلت: فلم جاز حذف "هو" مع طول الكلام في "الذي" ولم يحسن: "تمامًا على الذي أحسنُ" [1]،كما حسن هذه الآية.

ولم فارق "الذي"، "إياه" في قوله: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [2]، و﴿أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [3] ولم يجر ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [4] مجرى ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [5] نص فا وهو مشكل [6].

قال سيبويه [7] في قوله:

وَكفَى بنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا [8] ***

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥٤، وقراءة الرفع هذه قراءة ابن يعمر باعتبار " أحسن " خبرا لمضمر محذوف عائد على الموصول، يُنظر: ابن جني، المحتسب، ٢٣٤/١.

(٢) سورة مريم، الآية: ٦٩.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٥٧ .

(٤) سورة الأنعام، الآية:١٥٤.

(٥) سورة مريم، الآية: ٦٩.

(٦) يقصد بقوله "فا" أبا علي الفارسي.

(٧) من هذه الفقرة حتى قوله:"كما أن الحشو إنما يتم بما بعده " من كلام سيبويه، يُنظر: الكتاب، ١٠٧/٢-١٠٨.

(٨) صدر بيت من الكامل عجزه: حُبُّ النَبِّيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانَا، والبيت قيل: لحسان بن ثابت وقيل:لعبدالله بن رواحة وقيل: لكعب بن مالك في ديوانه تحقيق: سامي مكي العاني (بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٦٦م)، ٢٨٩، والبيت من شواهد: سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٠٥، وابن الشجري، آمالي ابن الشجري، ٢/ ١٦٩، ٣١١، وابن يعيش، شرح المفصل، ٤١٣/٢، وابن عصفور، المقرب، ٢٧٧، وابن منظور، لسان العرب، مادة (كفى)، ١٥/ ٢٢٦، والسيوطي، همع الهوامع، ١/ ٣١٧، والبغدادي، شرح شواهد المغني، ٣٣٥/٥، ٢٤١، ٨/ ٣١، والشاهد رفع "غيرنا" باعتباره خبر لمضمر محذوف عائد على الموصول "من".

بالرفع في "غيرنا".

قال: هو أجود، وفيه ضعف وهو نحو: مررت بأيهم أفضلُ، وكما قرأ بعض الناس: "تمامًا على الذي أحسنُ ".

واعلم أنه قبيح أن تقول: هذا من منطلقٌ،إن جعلت المنطلق وصفًا أو حشوًا، فإن أطلت الكلام فقلت: خير منك حسن في الوصف والحشو.

وزعم الخليل أنه سمع من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءًا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحًا، إذا أفردوه فالوصف بمنزلة الحشو؛ لأنه يحسن ما بعده، كما أن الحشو إنما يتم بما بعده [١]".

فقد رجح في الفصل رفع "غيرنا"، على إضمار "هو" على الجر،على أن يكون وصفًا. ولكن يجوز هذا [٢]، أعني وضع "إله" موضع الضمير على قول أبي عثمان في قولهم: زيد ضربت أخاك، والأخ زيد.

ومثله: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [٣]،هذا هو مذهب أبي عثمانلا الذي حرف القصر عليه، فقال [٤]:هذا على مذهب أبي عثمان في قولهم: أنا الذي قمت. فإن ذلك قول العرب في نحو: وأنا الذي قتلت وأنا الذي شتمني أمي.

قال أبو عثمان: لولا أنه مسموع لرددناه [٥].

---

(١) انتهى النقل عن سيبويه.

(٢) هذا من كلام الجامع.

(٣) سورة الزمر، الآية: ١٩.

(٤) يقصد أبا علي الفارسي .

(٥) لم أقف على كلام المازني فيما بين يدي من كتب ومراجع.

وتحريفات القصر على أبي علي كثيرة، لا يقبله إلا الجاهل الخفيف الحاذ.
وفي تقسيم أبي علي نظر؛ لأنه ليس في القسمة ارتفاع إله بالابتداء؛ لأن الظرف جرى صلة لموصول، فليس إلا أن يقول: إن ارتفاع "إله"، لا يخلو من أن يكون بإضمار "هو"، أو بالظرف [1] ".

فيظهر - مما سبق – تعدد الأوجه الواردة في إبراز رافع "إله" ، حيث جاءت على هذا النحو:

الأول: القول بأن "إله" مرتفع بالابتداء باعتباره مبتدأً مؤخرًا، والظرف قبله " في السماء " خبر مقدم عنه، ويكون في الظرف ضمير مرفوع.

وهذا الوجه جوّزه الفارسي [2]، وامتنع عنه الباقولي وتبعه العكبري والسمين وابن هشام وابن عجيبة والألوسي [3]، فردَّوه؛ لتعرية الموصول من العائد عليه حينئذٍ.

الثاني: القول بأن "إله" مرتفع بالظرف باعتباره فاعلاً، والظرف قبله " في السماء" صلة للموصول، ولا يكون في الظرف ضمير مرفوع؛ لارتفاع الظاهر به وهذا الوجه، نقله الفارسي في (الإغفال) [4]، واختاره الباقولي في

---

(١) انتهى النقل عن الجامع، وبه تم متن الاعتراض.

(٢) يُنظر: الفارسي، الإغفال، ٢٠٨/٢.

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٣٠/٢، وشرح اللمع، ٣٠٤/١، وكشف المشكلات، ١٢١٤، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٠٥، والسمين، والدر المصون، ٦١٠/٩، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢٧٥/٥، وابن عجيبة الإدريسي (ت١٢٢٤هـ)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبدالله رسلان ط٢، ج ٥ (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢ م)، ٢٧٣، والألوسي، روح المعاني، ١٣/ ١٠٥.

(٤) يُنظر: الفارسي، الإغفال، ٢٠٨/٢.

(الجواهر) [١]، ومنعه في (الكشف) [٢] كما منعه غيره [٣]؛ لخلو الصلة من العائد للموصول.

الثالث: القول بأن الظرف " في السماء" متعلق بـ "إله" المؤول بـ "مألوه" باعتباره مفعولاً له أعمل فيه المعنى مقدمًا، و"إله" خبر مضمر مرفوع تقديره "هو" راجع إلى الموصول، وقال به أكثرهم، حيث اختاره الفارسي والزمخشري والباقولي والطبرسي والعكبري والقرطبي وأبو حيان والسمين وابن هشام وابن عادل وابن عجيبة والألوسي وابن عاشور [٤]، وحَسُنَ حذف المبتدأ - الضمير العائد-؛ لدلالة المعنى عليه، ودلالة ما بعده من الكلام على ذلك، أو لطول الصلة بالمعمول، أو بالعطف عليه [٥].

الرابع: القول بأن الظرف "في السماء" صلة للموصول، وفيه ضمير العائد، ويكون "إله" بدل من الضمير المستتر في الظرف، ويكون التقدير: وهو

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٣٠/٢.

(٢) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ١٢١٤.

(٣) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٠٥، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢٧٥/٥، وابن عجيبة، البحر المديد، ٢٧٣/٥، والألوسي، روح المعاني، ١٣/ ١٠٥.

(٤) يُنظر: الفارسي، الإغفال، ٢٠٨/٢، والزمخشري، الكشاف، ٤٦٠/٥، والباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٣٠/٢، ٩١٣/٣ وشرح اللمع، ٣٠٤/١ ٢/ ٧٥٠، وكشف المشكلات، ١٢١٤، والطبرسي، مجمع البيان، ٨٧/٩، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٠٥، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٩٢/١٩، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢٩/٨، والسمين، الدر المصون، ٦١٠/٩، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢٧٤/٥، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ١٧/ ٢٩٩، وابن عجيبة،البحر المديد ٥/ ٢٧٣، والألوسي، روح المعاني، ١٣/ ١٠٥، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٩٩/٢٥.

(٥) يُنظر: المراجع السابقة .

إله.

جوّزه الزمخشري والباقولي وأبوحيان [١]، كما جوزه العكبري على ضعف [٢]، ورُدَّ هذا الوجه؛ لما فيه من بعد وتعسف، وإزالة للكلام عن وجهه، وفساد للمعنى؛ لكون ما بعده "وفي الأرض إله" معطوفًا عليه، فيلزم منه الإبدال من ضمير العائد مرتين دون حاجة [٣].

كما ورد في متن الاعتراض الإشارة إلى وجه خامس، نقله الباقولي عن أبي علي يترتب عليه تقدير "هو"، ثم يكون "إله" مقاماً مقام "هو".

فوضع الظاهر موضع المضمر في معرض التفخيم جائز قياسًا، وفي غيره أجازه سيبويه والجمهور في الشعر، شريطة أن يكون بلفظ الأول [٤]، ونقل بعضهم تجويز الأخفش وضع الظاهر موضع الضمير، وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر أو في غيره[٥]، وذهب البعض إلى منعه مطلقًا؛ لانعدام الربط بالظاهر خلافًا للضمير [٦]، ويظهر لي - والله أعلم - جواز إقامة الظاهر مقام

---

(١) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ٤٦٠/٥، والباقولي، كشف المشكلات، ١٢١٥، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢٩/٨.

(٢) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٠٥.

(٣) يُنظر: الفارسي، الإغفال، ٢٠٩/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٠٥، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢٧٥/٥.

(٤) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٦٢، وابن جني، الخصائص، ٥٣/٣، والرضي، شرح الرضي على الكافية، ٢٤١/١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ١١١٦/٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ٥٧٥/٥، والبغدادي، خزانة الأدب، ٣٧٥/١.

(٥) يُنظر: ابن جني، الخصائص، ٥٣/٣، والرضي، شرح الرضي على الكافية، ٢٤١/١، والبغدادي، خزانة الأدب، ٣٨٦/١.

(٦) يُنظر:الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٢٤٢/١.

الضمير بلفظ الأول مقصورًا على الشعر، ولا يحمل كتاب الله تعالى عليه – كما هو مذهب سيبويه والجمهور -.

وبعد استيفاء الأوجه الواردة في تقدير رافع "إله" في الآية، ومما يظهر لي - والله أعلم – أن القول بكونه مرتفعًا بمضمرٍ محذوفٍ عائدٍ على الموصول أقرب إلى الصواب؛ باعتباره اختيار الأكثرية ، كما أن حذف العائد المرفوع بالابتداء في غير صلة "أي"، اشترط النحاة في خبره أن يكون مفردًا، وأن تحصل الاستطالة بالصلة [١]، وذهب الكوفيون إلى جوازه مطلقًا أيًّا كان الموصول أم غيره دون شرطٍ [٢] وقوله تعالى:

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [٣]

مما اجتمعت فيه الشروط السابقة، فوافق تقعيد النحاة، وجاء ضمن إجماع المعربين وأهل التفسير.

وفيما أخذه جامع العلوم على أبي علي، حين ألزمه بالقول بأن ارتفاع "إله" لا يخلو من أن يكون بإضمار "هو" أو بالظرف، قد وقع فيه الجامع، فألفيته في (الكشف) يمنع ارتفاعه بالظرف؛ لخلو الصلة من العائد [٤]، بعد تجويزه في (الجواهر) [٥]، فلا يَحْسُنُ اعتراضه هنا؛ ولا يصح؛ لاضطراب

---

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢٩٥- ٢٩٧، والرضي، شرح الرضي على الكافية، ٢٦/٣-٢٧، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٥٠/١ -١٥٢، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٣٩/١، والسيوطي، همع الهوامع، ١/ ٣١١ -٣١٢ .

(٢) يُنظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٢٧/٣، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٥٣/١.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٨٤.

(٤) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ١٢١٤.

(٥) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٣٠/٢ .

قوله بين المنع تارة والتجويز تارة أخرى. والله أعلم.

المسألة الثامنة عشرة:

الخلاف في رافع "أزواج" في قوله تعالى:

﴿ وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ أَزۡوَاجٌ ﴾ [1] فيمن أفرد "آخرُ"

تندرج هذه المسألة تحت مظلة الحديث عن رافع الاسم الواقع بعد الظرف - كما هو الحال في المسائل السالفة - مع بيان ما يتعلق بالآية من أوجه إعرابية، جوَزها جملة من المعربين والمفسرين، فضلاً عن التأمل والوقوف عند اعتراض الجامع على أبي علي في هذه المسألة.

فقد قرأ أبو عمرو من السبعة، ويعقوب **"وأُخَرُ من شكله أزواج":** بضم الهمزة دون مدٍ على الجمع، وقرأها الباقون "آخَرُ": بفتح الهمزة ممدودةً على الإفراد [2]، وسأقصر الحديث على القراءة الأخيرة، والمشهورة في قراءة الآية.

يقول جامع العلوم [3]:" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ أَزۡوَاجٌ ﴾ [4] فيمن أفرد "وآخر " يرتفع "أزواج" بالظرف على المذهبين [5]، لأن قوله: "من شكله" جرى وصفًا على "آخر"، فهو كقولك: مررت برجل في داره عمرو.

---

(١) سورة ص، الآية: ٥٨.

(٢) يُنظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ٥٥٥، وابن خالوية، الحجة في القراءات، ٣٠٦، ومكي، الكشف عن وجوه القراءات، ٢٣٣/٢، والداني، التيسير في القراءات، ٤٣٦، والبنا، إتحاف فضلاء البشر، ٤٢٣/٢.

(٣) يُنظر:: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٥٣١/٢ .

(٤) سورة ص، الآية: ٥٨.

(٥) يقصد مذهب سيبويه والجمهور، ومذهب الأخفش والكوفيين، في ارتفاع الاسم بالظرف والجار والمجرور، إذا جريا حالاً لذي حالٍ، أو خبراً لمبتدأٍ، أو صفةً لموصوفٍ، أو صلةً لموصولٍ، أو اعتمد على نفيٍ أو استفهامٍ.

وسها الفارسي أيضًا في هذه الآية فقال "ومن" رفع بالابتداء[١]، ولا يرفع هذا أحد بالابتداء، وهذا كما سها في قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا﴾ [٢] وقوله: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [٣]

هذه ثلاث آيات سها فيها، وتردد كلامه، وسها أيضًا في قوله: ﴿أَصْحَٰبُ يَدْعُونَهُۥ﴾ [٤] فخذها عن أوراق جمة ".

ومما ورد ذكره في الآية - على قراءة التوحيد والإفراد - من أوجه إعرابية، تعددت مصادرها عدة أوجه:

الأول: أن يكون "آخرُ" مبتدأ، والظرف "من شكله" خبرًا للمبتدأ، و"أزواج" فاعل بالظرف كما نقله البعض [٥].

الثاني: أن يكون "آخرُ" مبتدأ، والظرف "من شكله" خبر مقدم، و"أزواج" مبتدأ مؤخر ثاني والجملة خبر للأول، واختاره مكي في كتابيه (الكشف) و(المشْكِلْ)[٦] وجوّزه الأنباري والقرطبي وأبو حيان والسمين وابن عادل [٧].

---

(١) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٢٤٦/٤ .

(٢) سورة هود، الآية: ٤١.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٤٤.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٧١.

(٥) يُنظر: السمين، الدر المصون، ٣٨٩/٩ – ٣٩١، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٤٢/١٦-٤٤٤.

(٦) يُنظر: مكي، الكشف عن وجوه القراءات، ٢٣٣/٢، ومشكل إعراب القرآن، ٢٥٣/٢.

(٧) يُنظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٣١٨/٢، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٢٣١/١٨، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣٨٨/٧، والسمين، الدر المصون، ٣٨٩/٩ – ٣٩١، =

وجوّز الباقولي في هذا الوجه رفع "أزواج" بالظرف دون الابتداء [١].

الثالث: أن يكون "آخرُ" مبتدأ خبره محذوف تقديره "ولهم آخرُ"، أو وصف لمبتدأ محذوف تقديره "ولهم عذاب آخر من شكل ماتقدم" والظرف "من شكله" صفة لآخر خصصت المبتدأ وعادت الهاء فيه على " آخر"، و"أزواج" مرتفع بالظرف، وهذا الوجه جوّزه الفارسي في (الحجة) [٢]، واختاره الباقولي في (الكشف) [٣]، وجوّزه في (الجواهر) [٤].

كما جوّزه الأنباري والعكبري والقرطبي وأبوحيان والسمين وابن عادل [٥].

وجوّز الفراء، مجيء "أزواج" نعت لـ"آخرُ" ولم يستحببه، أو نعت للثلاثة: حميم، وغسّاق، وآخرُ [٦] وتبعه الزمخشري [٧].

= وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ١٦/٤٤٢-٤٤٤.

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ١٩٦/١.

(٢) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٢٤٦/٤.

(٣) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ٢/ ١١٥٣، .

(٤) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج،١٩٦/١.

(٥) يُنظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٣١٨/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٦٨٢- ٦٨٣، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٢٣١/١٨، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣٨٨/٧، والسمين، الدر المصون، ٣٨٩/٩ – ٣٩١، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ١٦/٤٤٢-٤٤٤.

(٦) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ٤١١/٢.

(٧) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ٢٧٧/٥.

وجوّز الباقولي والعكبري [١]، أن يكون "آخرُ" معطوفًا على ما قبله في قوله تعالى: ﴿حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [٢].

كما جوّز العكبري أن يكون الخبر مقدرًا – كما جاء في الوجه الثالث – على تقدير: ولهم عذاب آخر، ويكون "من شكله" و "أزواج" نعتان لـ"آخرُ" [٣].

وجّوز أبو حيان، مجيء "أزواج" خبرًا لـ"آخرُ"، وبيّن أن مجيء الجمع خبرًا عن المفرد، يجوز من حيث أنه رتب ودرجات من العذاب، أو أن كل جزء من المفرد سمي باسم الكل [٤].

هذا ما يتصل بالأوجه الواردة في الآية، ويظهر لي - والله أعلم – أن الوجه الثالث أقرب الأقوال إلى الصواب، فغالب المعربين على تجويزه، كما أنه يتماشى مع المعنى المراد من الآية، وفيه خروج من الإخبار عن المفرد بالجمع، أو وصف المفرد بالجمع، أو اللجوء إلى التأويل - فيما لو قيل بغيره -.

أما ما يتعلق باعتراض الجامع على أبي علي، ووصفه بالسهو في تقدير القول بالابتداء، وما استدركه عليه في (الحجة)، حين وضع "آخرُ" موضع "أزواج"[٥]، لهو اعتراض في محله؛ لإجماع الجمهور بالاتفاق على رفعه بالظرف في هذه الحال، ولكن الفارسي عاد في نفس الموضع من (الحجة) إلى

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ١/ ١٩٦، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٦٨٣.

(٢) سورة ص، الآية:٥٧.

(٣) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٦٨٢-٦٨٣.

(٤) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣٨٨/٧، .

(٥) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٢٤٦/٤.

رفعه بالظرف في قولي سيبويه وأبي الحسن [1]، فالفارسي بدا مضطرب القول في توجيهه، فكان الأحرى بالجامع أن يلمح إلى اضطراب أبي علي في كلامه، أو يشير إلى رجوع أبي علي الفارسي عن رأيه السابق، ليكون اعتراضه شاملًا ومكتملًا.فهو اعتراض صحيح. والله أعلم.

---

(١) يُنظر: الباقولي، المرجع السابق، ٢٤٦/٤.

المسألة التاسعة عشرة:

الخلاف في موضع "عَالِيْهِمْ" في قوله تعالى:
﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ [1] فيمن أسكن الياء

تُظْهِرُ - هذه المسألة وسابقاتها من المسائل – شِدّة الجامع في تَعَقُّبه لكلام أبي علي وتَقَصِّيْه؛ حيث تكرر موطن الاعتراض في آيٍ عدة، تنتظم تحت باب فريد خصصه لعامل الرفع لما بعد الظرف، و يسوقنا الحديث - هنا - إلى التوقف عند قضية مجيء اسم الفاعل المفرد في موضع الجماعة، و حديث عن عمله عمل فعله دون اعتماد.

قرأ نافع وحمزة وأبو جعفر، ووافقهم ابن محيصن والحسن:**"عَالِيْهِمْ ثياب سندس":** بسكون الياء، وكسر الهاء، وقرأ الباقون:"عَالِيَهُمْ": بفتح الياء، وضم الهاء [2]، كما قرئت عند الأعمش: **"عَالِيَتَهُمْ ثياب سندس"** [3].

يقول جامع العلوم [4]:" وقد ذكرنا أن اسم الفاعل يرتفع ما بعده، كالظرف، فقوله:

﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ [5]، "ثياب" مرتفع بـ "عَالِيَهُم"، سواء نصبته على

---

(١) سورة الإنسان، الآية: ٢١.

(٢) يُنظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ٦٦٤، وابن خالوية، الحجة في القراءات، ٣٥٩، ومكي، الكشف عن وجوه القراءات، ٣٥٤/٢، والداني، التيسير في القراءات، ٥٠٥، والبنا، إتحاف فضلاء البشر، ٥٧٨/٢.

(٣) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ٢١٩/٣، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢٦١/٥، والفارسي، الحجة، ٤٩٩/٤.

(٤) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٥٣٢/٢.

(٥) سورة الإنسان، الآية: ٢١.

الحال من "الولدان"[١]، أو الهاء والميم في "عليهم"[٢] من قوله: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ﴾ [٣] ونصبه على الظرف [٤]، لأن الظرف جرى وصفًا على الولدان.

ومن قال:"عَالِيْهِم" فأسكن الياء فهو صفة أيضاً لـ "ولدان"؛ لأنه لا يتعرف بالإضافة، فيرتفع "ثياب سندس" به.

ولا يجوز أن يرتفع "عَالِيْهِم" بالابتداء، "وثياب سندس" خبره، كما قاله في (الحجة) [٥]؛ لكونه جاريًا وصفًا على "ولدان" وإن قال [٦]: هو كقوله: ﴿سَمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [٧]، فأفرد، وأراد الجمع لم يصح ذلك؛ لما ذكرنا".

بدأ جامع العلوم المسألة بالحديث عن قراءة النصب المشهورة، وأورد فيها بعض الأوجه، ولن أخوض فيها بالحديث؛ لانحسار الاعتراض في قراءة التسكين، وما يتصل بها من موضوعات نحوية.

فمما ورد في إسكان الياء "عَالِيْهِمْ" من أوجه إعرابية:

الأول:أن يكون "عاليْهِم" مبتدأ، و"ثياب" خبره، و"عال" اسم فاعل لفظه

---

(١) وهو قول الزجاج، يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢٦٢/٥، وأجازه أبوعلي في المسائل الشيرازيات،١٢٣/٢.

(٢) جوزه الأنباري في، البيان في غريب إعراب القرآن، ٤٨٣/٢، والسمين الحلبي في الدر المصون، ٦١٦/١٠، وابن عادل في اللباب في علوم الكتاب، ٤٢/٢٠ .

(٣) سورة الإنسان، الآية: ١٩.

(٤) وقد منع الزجاج الظرفية فيها؛لأنه لا يعرف في الظروف، ولو كان ظرفًا لم يجز إسكان الياء، يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢٦٢/٥.

(٥) يقصد أبا علي الفارسي، يُنظر: الفارسي، الحجة،٤٩٩/٤ .

(٦) إشارة إلى أبي علي، يُنظر: المرجع السابق .

(٧) سورة المؤمنون، الآية:٦٧.

لفظ الواحد، ويراد به الجمع، فاكتفى بالواحد عن الجمع، ولم ينوَ في اسم الفاعل الانفصال؛ لكونه حكاية للحال التي يصيرون إليها، فلا يكون مبتدئًا بالنكرة، وهو رأي الزجاج وتبعه النحاس والزمخشري [١]، كما جوّزه الفارسي ومكي والأنباري والعكبري [٢]، ونسبه القرطبي إلى الفراء [٣] ومنعه الباقولي وذكر: أنه لا يصح، و أنه لا حاجة إليه [٤].

الثاني: أن يكون "عاليْهِم" مبتدأ، و"ثياب" فاعل سد مسد الخبر و"عال" اسم فاعل مفرد، ولايراد به الجمع، كما تقول: قائم المحمدون، فتفرد "قائما"؛ فجرى عليه حكم فعله المتقدم، فأفرد و رفع ما بعده - وإن لم يعتمد على شيء – قياسًا على رأي الأخفش، ويقوي إعماله قراءة التأنيث ":"عَالِيَتَهُمْ"، و"عال" - هنا - نكرة - وإن أضيف للضمير -؛ لأنه على تقدير الانفصال، فخصص بالإضافة، فصح الابتداء به.

وجوّزه الفارسي ومكي والقرطبي والسمين وابن عادل وابن عاشور في (تحريره) [٥].

---

(١) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢٦٢/٥، والنحاس، إعراب القرآن، ١٠٣/٥، والزمخشري، الكشاف، ٢٨٢/٦.

(٢) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٤٩٩/٤، والمسائل الشيرازيات، ١/ ١٢٥، مكي، الكشف عن وجوه القراءات، ٣٥٤/٢، ومشكل إعراب القرآن، ٤٤٠/٢، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٤٨٣/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٦٨.

(٣) يُنظر: القرطبي، تفسير القرطبي، ٤٨٢/٢١، ولا يوجد إشارة له في معاني القرآن الفراء.

(٤) يُنظر: الباقولي، الاستدراك، ٣٥٦، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٢/ ٥٣٢.

(٥) يُنظر: الفارسي، الحجة ٥٠٠/٤، والمسائل الشيرازيات، ١/ ١٢٥، ومكي، الكشف عن وجوه القراءات، ٣٥٤/٢، ومشكل إعراب القرآن، ٤٤٠/٢، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٤٨٢/٢١، والسمين، الدر المصون، ٦١٥/١٠، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٢/٢٠، وابن =

الثالث: أن يكون "عالِيْهِم"في موضع رفع صفة لـ "ولدان"، و"ثياب" مرتفعه به؛ لكون "عالِيْهِم" جرى صفة للموصوف، وهو رأي الباقولي [1]، وتبعه الأنباري فجوّز الأخذ به[2].

الرابع: أن يكون "عالِيْهِم" خبر مقدم، و "ثياب" مبتدا مؤخر، وهذا الوجه نسبه جامع العلوم - سهوا - للفارسي [3]، كما حكم السمين بأنه الأظهر من الأقوال وتبعه صاحب (اللباب) [4] .

وجوّز العكبري نصب "عالِيْهِم"، وسُكِّنَّ؛ تخفيفًا للمفتوح [5]، وردَّه السمين وتبعه ابن عادل؛ بحجة "أن تقدير الفتح في المنقوص، لا يكون إلا في ضرورةٍ أو شذوذٍ، وهذه القراءةُ متواترةٌ، فلا ينبغي أن يقال به فيها " [6].

ومما سبق يظهر لي - والله أعلم – أن الوجه الأول أقرب الأوجه المذكورة من الصواب؛ بحكم أن الجملة استئنافية، فيحسن الابتداء بها، كما أنه يتماشى مع المسموع من كلام العرب، وما قَعَّدَهُ نحاتهم، فلا ضيرَ في مجيء اسم الفاعل مفرداً في موضع الجماعة، فوضع المفرد موضع الجمع من سنن

= عاشور، التحرير والتنوير، ٢٠/ ٣٦٩.

(١) يُنظر: الباقولي، الاستدراك على أبي علي، ٣٥٦ - ٣٥٨، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٢/ ٥٣٢، ٧٦٤، وشرح اللمع، ٣١٠/١، وكشف المشكلات، ١٤١٣/٢.

(٢) يُنظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٤٨٤/٢.

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٢/ ٧٦٤، وكشف المشكلات، ١٤١٣/٢.

(٤) يُنظر: السمين، الدر المصون، ٦١٥/١٠، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٢/٢٠.

(٥) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٦٨.

(٦) يُنظر: السمين، الدر المصون، ٦١٦/١٠، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٢/٢٠.

العرب في كلامهم [١]، بل ويكثر في كلامهم وأشعارهم [٢] وقد أفرد له الجامع بابًا في كتابه (الجواهر) [٣]، كما سبقت الإشارة إلى هذه القضية في المسألة الثالثة من مسائل البحث [٤]، ومن أمثلة اسم الفاعل في التنزيل: قوله تعالى:

﴿سَمِرًا تَهۡجُرُونَ﴾ [٥] و﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلۡقَوۡمِ﴾ [٦]، فاكتفى بالواحد عن الجمع.

وقيل: أن الجامل والباقر، يراد بهما الكثرة [٧].

أما ما يتصل بالوجه الثاني، في قياس قول أبي الحسن الأخفش، حين أُعْمِلَ اسم الفاعل دون اعتماد، وقد نسبه بعضهم للفراء [٨]، ففيه نظر - وإن تم به الكلام، وحصلت الفائدة -؛ وذاك لاختلال شرط الاعتماد الذي وضعه النحاة.

فاسم الفاعل ضعيف في العمل، محمول على الفعل، فيفتقُر إلى ما يقوِّيه، والفرع دائمًا ينحط عن درجة الأصل، وفي الأخذ به - مع اختلال الشرط – ترك لما هو أولى بالأخذ - أقصد الوجه الأول -؛ لاستيفائه الشروط.

أما الوجه الرابع في تقديم الخبر، فيحتمل أنه جيء به؛ خروجًا من القول

---

(١) يُنظر: ابن فارس، الصاحبي في فقة اللغة، ١٦١.

(٢) يُنظر:ابن جني، المحتسب، ٨٧/٢، والأنباري، أسرار العربية، ٢٢٣/١، والبيان في غريب إعراب القرآن، ٥٢/١.

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٧٦٣/٢-٧٦٦ " باب ماجاء في التنزيل من المفرد ويراد به الجمع ".

(٤) يُنظر: المسألة الثالثة:وضع اللفظ المفرد موضع الجمع في قوله: ﴿لَا يَرۡتَدُّ إِلَيۡهِمۡ طَرۡفُهُمۡۖ﴾ .

(٥) سورة المؤمنون، الآية:٦٧.

(٦) سورة الأنعام، الآية:٤٥.

(٧) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٥٠٠/٤.

(٨) يُنظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٦٤١/١.

برفع الظاهر دون اعتماد، - كما هو رأي سيبويه - [1]، ولا يكون بذلك إخبارًا عن الجمع بالمفرد، فهو يقارب ما قيل في الوجه الأول، ولكن المعنى في الوجه الأول يكون أقوى، وأنسق في النظم.

أما الرد على الوجه الثالث، باعتباره رأي الباقولي - محل الاعتراض - حيث تمسك بكونه وصفًا لـ "ولدان" في غير كتاب؛ معارضًا به رأي الفارسي في تجويزه الرفع بالابتداء، مع وضع المفرد موضع الجمع، راميًا أبا علي بقلة النظر فيما قبل الآية[2]، ناسبًا إليه سوء التأمل في ظاهر التلاوة [3].

فيظهر - والله أعلم - أن الجامع رمى أبا علي بما ليس منه، و خَفِيَ عليه أن الضمير "عالِيْهِم"، يرجع إلى " الأبرار" [4] في قوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ﴾[5]، دون "ولدان"، ويتضح ذلك من الضمائر الآتية، والتي تدل على أنها للمطوف عليهم من قوله: ﴿وَحُلُّوٓاْ﴾و ﴿وَسَقَىٰهُمْ﴾[6] و ﴿إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً﴾ [7]، وعلى هذا لا يصح اعتراض الجامع - هنا – ولا يستقيم؛ لفساد جعل الضمير لـ "الوالدان" وبطلانه بما ذكرت. والله أعلم

---

(١) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ١٢٧/٢-١٢٨.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٧٦٤/٢.

(٣) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ١٤١٣.

(٤) يُنظر: الطبري، نفسير الطبري، ٥٦٧/٢٣، والطبرسي، مجمع البيان، ٢٤٤/١٠، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣٩١/٨، والسمين، الدر المصون، ٦١٧/١٠، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٢/٢٠-٤٣.

(٥) سورة الإنسان، الآية:٥.

(٦) سورة الإنسان، الآية:٢١.

(٧) سورة الإنسان، الآية:٢٢.

المسألة العشرون:

الخلاف في توجيه "بصيرة" في قوله تعالى:

﴿ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴾ (١)

تُنهي هذه المسألة، قضية الاعتراض الناشئ حول رافع الاسم بعد الظرف، وقد ضمّت هذه الدراسة حزمة من المسائل، تَصيّد فيها جامع العلوم أبا علي، في رفعه ما بعد الظرف بالابتداء في مذهب سيبويه، وما يعقبه من اعتراض ونسبة إلى السهو، في باب عقده مؤلفه لبيان مواطن ارتفاع ما بعد الظرف به في التنزيل، والتنبيه على مواضع الخلاف و مواطن الاتفاق بين المعربين.

يقول جامع العلوم (٢):" قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴾(٣). قال أبو علي في (التذكرة): وإن شئت كان "الإنسان" هو البصيرة على نفسه.

وإن شئت كان على نفس الإنسان بصيرة، أي شهيد، أي: يداه ورجلاه ولسانه؛ إذا جُعل "الإنسان" هو البصيرة، كان ارتفاعه بأنه خبر المبتدأ الذي هو "الإنسان"، و"على نفسه" متعلق بـ "بصيرة"، والتقدير: بل الإنسان بصيرة على نفسه، أي: شاهد عليها.

وعلى الوجه الآخر، بمنزلة: زيد في داره غلام، فـ "بصيرة" يرتفع بالظرف وبالابتداء، والراجع إلى المبتدأ الأول الهاء في "نفسه".

---

(١) سورة القيامة، الآية: ١٤.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٥٣٦/٢-٥٣٨.

(٣) سورة القيامة، الآية: ١٤.

واعتبر قوله: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[1]

وقال أبو زيد [2]: "البصيرة" هو الشاهد، وليس في قوله دلالة على أحد الوجهين المتقدمين.

قلت [3]:هو رفع بالظرف، لأن الظرف خبر المبتدأ، وليس فيه خلاف.

قال سيبويه [4]: "واعلم أنك إذا نصبته في هذا الباب فقلت:مررت برجل معه صقر صائدًا به غداً فالنصب على حاله، لأن هذا ليس بابتداء".

يعني "معه صقر"، لأن "معه" عنده هنا صفة، وهو يُرفع هنا بالظرف، ويمتنع منه في غير هذا الموضع؛ وإنما رفع هنا بالظرف؛ لأنه لا سبيل إلى التقديم، كما رفع في قولك: في الدار إنك منطلق، بالظرف.

وقوله [5]: "ولا يشبه فيها عبد الله قائم غدًا"، يعني أن "معه" لا يشبه "فيها"، و"صقر" لا يشبه "عبدالله"، و"صائدًا به غداً" لا يشبه "قائم غدًا"؛ "لأن الظروف تُلغى حتى يكون المتكلم كأنه لم يذكرها في هذا الموضع "- يعني في قوله: "فيها عبد الله قائم غدًا".

وقوله [6]: " فإذا صار الاسم مجرورًا"، يعني "برجل"، يعني بقوله:

---

(١) سورة النور، الآية: ٢٤، وقد جعلت هذه الآية دليلاً من التنزيل على تأويل البصيرة بالشاهد من جوراح الإنسان.

(٢) يبدو أنه يقصد أبا زيد الأنصاري، حيث أني لم أقف على تخريج له فيما طبع له من كتب، وقد نسب هذا الكلام إلى ابن عباس كما نقله القرطبي، يُنظر: القرطبي، تفسير القرطبي، ٤١٦/٢١.

(٣) أي الباقولي، يقصد نفسه.

(٤) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٥٢/٢.

(٥) يُنظر: المرجع السابق.

(٦) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٥٢/٢.

مررت برجل - أو عاملاً "فيه فعل"، نحو قوله: مررت برجل معه صقر.

وقوله [١]: "أو مبتدأ "، يعني مثل قولك: هذا رجل معه صقر.

فقال في الجميع إذا صار الاسم كذا لم تُلفه يعني الظرف.

وقوله [٢]: "وفي الظروف، إذا قلت فيها أخواك قائمان، رفعه الابتداء ".

هذا كلام فا [٣]، وقد ناقض في قوله: ﴿وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ﴾ [٤]

وقولـه: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [٥]، وقولـه: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا﴾ [٦]، وقولـه: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ﴾ [٧] وقوله: ﴿حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ﴾ [٨]، وزعم أنه الخلاف ".

وقد ورد في توجيه "بصيرة"، وبيان علة تأنيثها، عدة أوجه:

الأول: أن تكون "بصيرة" خبرًا عن المبتدأ، وهو "الإنسان"، و"على نفسه" جار ومجرور متعلقان بـ "بصيرة"، فيصير المعنى: بل الإنسان بصيرة على نفسه؛ باعتبار الإنسان هو البصيرة.

وهذا الوجه نقله الطبري عن جماعة [٩]، وأورده الباقولي في (الجواهر)

---

(١) يُنظر: المرجع السابق.

(٢) يُنظر: المرجع السابق .

(٣) إشارة إلى أبي علي الفارسي.

(٤) سورة ص، الآية: ٥٨.

(٥) سورة الكهف، الآية: ٤٤.

(٦) سورة هود، الآية: ٤١.

(٧) سورة القيامة، الآية: ١٤.

(٨) سورة الأنعام، الآية: ٧١.

(٩) يُنظر: الطبري، تفسير الطبري، ٤٩٢/٢٣ .

منسوبًا إلى أبي علي في (تذكرته) [١]، وقال بجوازه النحاس ومكي والطوسي وابن عطية والعكبري وأبو حيان والسمين وابن عادل والألوسي [٢].

وأُنِّثَ الخبر بالهاء للمبالغة، وهو قول أبي عبيدة [٣]، وأجازه الطبري والنحاس ومكي ومن وافقهم [٤]، وقال الأخفش [٥]: " هو البصيرة، كما تقول للرجل: أنت حجة على نفسك "، فدخلت الهاء لتأنيث الحجة، وتابعه على التجويز النحاس و مكي والزمخشري وغيرهم [٦].

وقيل [٧]: المراد بالإنسان الجوارح، بمعنى: بل جوارحه بصيرة.

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٢/ ٥٣٦.

(٢) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، ٨٢/٥، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٤٣١/٢، والطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ١٩٥/١٠، وابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٧٥/٨، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٦٤-٧٦٥، وأبو حيان، البحر المحيط،٨ /٣٧٧، والسمين، الدر المصون، ٥٧١/١٠، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٥٥٥/١٩، والألوسي، روح المعاني، ١٥٦/١٥.

(٣) يُنظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ٢٧٧/٢.

(٤) يُنظر: الطبري، تفسير الطبري ٤٩٣/٢٣، والنحاس، إعراب القرآن، ٨٢/٥، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٤٣١/٢، وابن عطية،المحرر الوجيز، ٤٧٥/٨، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٣١/٣، والياقولي، كشف المشكلات، ١٤٠٤، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن،٤٧٧/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٦٥.

(٥) يُنظر: الأخفش، معاني القرآن، ٥٥٨/٢.

(٦) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، ٨٢/٥، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٤٣١/٢، والزمخشري، الكشاف، ٢٦٨/٦، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٧٦٥، والألوسي، روح المعاني، ١٥٦/١٥.

(٧) يُنظر: القرطبي، تفسير القرطبي،٤١٧/٢١، والسمين، الدر المصون، ٥٧١/١٠، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٥٥٦/١٩.

الثاني: أن تكون "بصيرة" مبتدأ ثانٍ، و"على نفسه" خبر مقدم، والجملة خبر عن المبتدأ الأول "الإنسان"، وهذا الوجه أجازه النحاس، وتابعه الفارسي ومكي وابن عطية وأبو حيان والسمين وابن عادل والألوسي وصاحب (التحرير والتنوير)[١]، وفيه تأويلات، منها: أن يكون تكون "بصيرة" صفةً لمحذوفٍ، على تقدير: عين بصيرة، فأقيمت الصفة مقام الموصوف، وهو أحد قولي الزمخشري [٢]، وأجازه الباقولي والأنباري ومن وافقهم [٣]، كما نسبه أبو حيان للفراء [٤]، وقيل: جوارح بصيرة [٥]، وقيل: ملائكة بصيرة [٦]، والهاء هنا للتأنيث، وأنكر جامع العلوم هذا القول، وزعم أنه لا خلاف في رفع "بصيرة"

---

(١) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، ٨٢/٥، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٤٣١/٢، وابن عطية المحرر الوجيز، ٤٧٥/٨، والباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٢/ ٥٣٦، وأبو حيان، البحرالمحيط،٨ /٣٧٧، والسمين، الدر المصون، ٥٧١/١٠، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٥٥٦/١٩، والألوسي، روح المعاني، ١٥٦/١٥، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ٣٢٢/٢٩.

(٢) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ٢٦٨/٦.

(٣) يُنظر:الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٢/ ٦٢٠، وكشف المشكلات، ١٤٠٤، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ٤٧٧، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٢١ /٤١٧، والسمين، الدر المصون، ٥٧١/١٠، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٥٥٦/١٩، والألوسي، روح المعاني، ١٥٦/١٥.

(٤) يُنظر: أبو حيان، البحرالمحيط، ٣٧٧/٨.

(٥) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٧٥/٨، وأبو حيان، البحرالمحيط،٨ /٣٧٧، والسمين، الدر المصون، ٥٧١/١٠، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٥٥٦/١٩.

(٦) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٧٥/٨، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٢١ /٤١٧، والسمين، الدر المصون، ٥٧١/١٠ وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٥٧١/١٩.

بالظرف [١].

الثالث: أن تكون "بصيرة" فاعل بالظرف الجار والمجرور "على نفسه"، والظرف "على نفسه" خبر المبتدأ "الإنسان"، وارتفع ما بعد الظرف به؛ لوقوعه خبرًا، والهاء للتأنيث، وهذا الوجه اختاره الطبري في التأويل، وزاد بأن "الإنسان" مرفوع بالعائد من الذكر في "نفسه" [٢]، وتبعه الباقولي، وزعم أن الظرف فيما ارتفع به خبر، والهاء العائد من الجملة إلى المبتدأ [٣] كما اختاره أبو حيان، وتابعه السمين وابن عادل[٤].

ومما سبق يظهر لي - والله أعلم – أن الأخذ بالوجه الأول أظهر من غيره؛ لتماشيه مع المعنى المراد، وبعده عن التأويلات فيما لو قيل بالوجه الثاني، والنأي عن الخلاف المتوهم في رفع سيبويه ما بعد الظرف بالابتداء.

ويكون الجامع محققًا فيما أخذه على أبي علي في نسبة الرفع بالابتداء إلى سيبويه، وقد أرفق الباقولي في نهاية الاعتراض نص سيبويه، والذي يفهم منه رفع ما بعد الظرف به لا بالابتداء، كما تحدثت عنه كتب النحو [٥]

وبهذا أختم الحديث عن الخلاف في رافع الاسم بعد الظرف

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٢/ ٥٣٧.

(٢) يُنظر: الطبري، تفسير الطبري،٢٣/٤٩٢.

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٢/ ٥٣٦،٦٢٠.

(٤) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط،٨ /٣٧٧ -٣٧٨، والسمين، الدر المصون، ٥٧١/١٠، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٥٥٦/١٩ .

(٥) يُنظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٢٥٥/١-٢٥٦، ١٤/٣، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٨ – ٤٩، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ٢٣٣، واللباب علل البناء والإعراب، ١٤٣/١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٠٨٤/٣والتذييل والتكميل، ٤/ ٥٥-٥٦.

فهو اعتراض صحيح. والله أعلم.

المسألة الحادية والعشرون:

الخلاف في مرجع الضمير "الهاء" في قوله:

﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾ (١)

يتوقف الخلاف الناشئ في هذه المسألة، على استظهار مرجعية المضمر في الآية، حيث ينبني عليه، تصوُّر المعنى المناسب للسياق، المصاحب للإيجاز - كما هو أسلوب القرآن الكريم - وقد تمثلت حوله آراء عدة، جوز الفارسي أحدها، وعارضه جامع العلوم، وفيه تطرق إلى إجراء ما كان على بناء " أفْعَال" مجرى الآحاد.

يقول جامع العلوم (٢):

" وأما قوله تعالى: ﴿بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ ۖ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾ (٣).

قال أبو علي (٤): "الهاء" تعود إلى ما "عقدتم " بدلالة أن الأسماء المتقدمة: اللغو، والأيمان، وما عقدتم.

ولا يجوز أن يعود إلى اللغو؛ لأن اللغو لا شيء فيه، بلا خلاف.

قال: ولا يعود إلى "الأيمان" إذ لم يقل: فكفارتها.

والمعقود عليه ما كان موقوفًا على الحنث والبر، وما عدا ذلك لم يدخل تحت النص.

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٥٧٤/٢.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

(٤) لم أهتد إلى مرجعه، ويظهر أنه من التذكرة، وهو قريب من كلامه في (الحجة)، يُنظر: الفارسي، الحجة، ٤٣٥/٢.

وعندي [١]: أنه يعود إلى "الأيمان"، كقوله: ﴿نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [٢] ".

فمرجعية الضمير لم تقف عند رأي واحد، فقد جاءت الآراء على نحو ما يأتي:

الأول: أن " الهاء" تعود إلى "ما"، باعتبارها موصولة اسمية، أي: فكفارة معقود الأيمان. واختاره الطبري [٣]، وجوّزه الطوسي وابن عطية والباقولي والقرطبي[٤]، وحمله الزمخشري [٥] على تقدير محذوف، أي: بما عقدتم إذا حنثتم، فحذف وقت المؤاخذة، أو بنكث ما عقدتم، فحذف المضاف، وتبعه الرازي وأبو حيان والسمين وابن عادل [٦]، وهذا الوجه هو الظاهر من رأي أبي علي [٧].

الثاني: أن "الهاء" تعود إلى الحنث المفهوم من سياق الآية، وإن لم يصرح به؛ فالمعنى يقتضيه، أي: فكفارة الحنث، وجوّزه الطوسي وابن عطية والباقولي والقرطبي والسمين وابن عادل والألوسي [٨]، وحمل أبو حيان "ما"

---

(١) أي عند الجامع .

(٢) سورة النحل، الآية: ٦٦.

(٣) يُنظر: الطبري، تفسير الطبري، ٦٢٢/٨.

(٤) يُنظر: الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ١٢/٤، وابن عطية، المحرر الوجيز، ٢٤٠/٣، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٨/ ١٤٥.

(٥) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ٢٨٧/٢.

(٦) يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ٤١٩/١٢، وأبو حيان، البحرالمحيط، ٤ /١٢، والسمين، الدر المصون،٤٠٥/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٩٥/٧.

(٧) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٤٣٥/٢.

(٨) يُنظر: الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ١٢/٤، وابن عطية، المحرر الوجيز، ٢٤٠/٣، والباقولي، كشف المشكلات، ٣٦٨، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٨/ ١٤٥، والسمين، الدر =

في هذا الرأي على المصدرية[١].

الثالث: أن " الهاء" ضمير العقد، وقد تقدم الفعل الدال عليه "عقدتم"، وبه قال العكبري [٢]، وتبعه السمين وابن عادل والألوسي [٣].

الرابع: أن " الهاء" عائدة على "الأيمان" وإن كانت مؤنثة؛ لأن اليمين بمعنى الحلف، أجازه العكبري وتبعه السمين وابن عادل [٤].

وحمله الباقولي في هذا الوجه على قوله تعالى: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [٥]، باعتبار عود الضمير في "بطونه " على الأنعام؛ لأن "أفْعال" جمع يجري مجرى الآحاد، فيكون في حكم المفرد [٦].

ونقل الطبري عن جماعة وتبعه الطوسي أن الضمير "الهاء" يعود على اللغو [٧]، والصواب أن اللغو لا شيء فيه، بلا خلاف.

ويظهر لي - والله أعلم – أن الرأي الأول أولى بالصواب؛ لوضوحه من

= المصون،٤٠٥/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٩٥/٧، والألوسي، وروح المعاني، ١١/٤.

(١) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ١٢.

(٢) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٠٩.

(٣) يُنظر:السمين، الدر المصون،٤٠٥/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٩٥/٧، والألوسي، روح المعاني، ١١/٤.

(٤) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٠٩، والسمين، والدرالمصون،٤٠٥/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٤٩٥/٧.

(٥) يُنظر: سورة النحل، الآية: ٦٦.

(٦) يُنظر: الباقولي، الاستدراك، ٢٠٢ -٢٠٥، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٥٢، ٥٧٤.

(٧) يُنظر: الطبري، تفسير الطبري، ٦٢٠/٨، والطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ١٢/٤.

جهة المعنى، وكون الضمير عائد على مذكور لفظًا ومعنىً، حيث عاد الضمير في الوجه الثاني على المعنى دون اللفظ - وإن استدعاه المعنى -، وفي الوجه الثالث أيضًا عاد على المعنى دون اللفظ - وإن تقدم ما يدل عليه -، أما الوجه الرابع باعتبار اليمين بمعنى الحلف، فَذُكر الضمير وأفرد لذلك، ففيه تكلف وترك لما هو ظاهر أولى بالأخذ.

أما ما ذهب إليه جامع العلوم، باعتبار "الأيمان" من أبنية "أفعال" جمع قلة ضارع الواحد - كما هو ظاهر مذهب سيبويه - يقول سيبويه [(١)]:

"وأما "أفعال" فقد يقع للواحد، من العرب من يقول: هو الأنعام، وقال الله ﷻ: ﴿نُسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [(٢)]، وهو قول أبي علي [(٣)] ووافقه جامع العلوم [(٤)]، ورد هذا الوجه أبو حاتم، وذكر أنه لا يعرف في الكلام [(٥)].

ويظهر لي أن جامع العلوم قد تبع أبا علي فيما فهمه من كلام سيبويه، لكن الباقولي ظنَّ أن هذا قياس مطرد في جميع ما جاء على بناء "أفعال"، والصواب: أنه قليل سُمِعَ في أحرف محفوظة فوصف الواحد بما كان على وزن "أفعال"، والإخبار بها عن المفرد، والكناية عنه قليل ونادر - هذا ما يفهم من كلام سيبويه – ويتضح أيضًا أن أبا علي لا يرى أنه مطرد في جميع باب

---

(١) يُنظر:سيبويه، الكتاب، ٢٣٠/٣.

(٢) يُنظر: سورة النحل، الآية: ٦٦.

(٣) يُنظر: الفارسي، المسائل الشيرازيات، ٣٠٨، والمسائل العسكريات، ٢٤١-٢٤٢ .

(٤) يُنظر:الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٦٧، وشرح اللمع، ٧٢٦، وكشف المشكلات، ٢٦، ٦٦٤.

(٥) يُنظر: أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ)، المذكر والمؤنث، تحقيق: حاتم صالح الضامن (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٧م)،١٩٦.

"أفعال"؛ لأنه لم يجز أن تكون "الهاء" في "فكفارته" للأيمان؛ لضرورة تأنيث العائد إليها، فلا يصح اعتراض الجامع في هذه الآية؛ لما ذكرته سابقًا. والله أعلم.

المسألة الثانية والعشرون:

الخلاف في توجيه قراءة "النصب" في قوله: "ويقولَ الذين آمنوا " [1]

ينعقد في هذه المسألة، التساؤل عن كيفية توجيه النصب الوارد في القراءة، فقد ترددت حوله أقاويل عدة، تركزت حول قضية العطف على ما قبل، مع التنوع في المعطوف عليه فتارة يحمل العطف على المعنى، وتارة يحمل العطف على اللفظ مقدمًا، وأخرى يحمل على المصدر مؤولا بـ "أن" والفعل، وفيه تطرق إلى إجراء "عسى" في الترجي مجرى "ليت" في التمني، وما يتبعه من العطف على التوهم، كل هذا يأتي ضمن ما ساقه الجامع في اعتراضه على أبي علي في توجيهه للقراءة.

قرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [2] رفعًا، وقرأ أبو عمرو وحده: **"ويقولَ الذين آمنوا "** نصبًا، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: **"يقُولُ الذين آمنوا "** بغير واوٍ في أوله، وبرفع "اللام "، كما هو في مصاحف أهل المدينة ومكة والشام [3].

يقول جامع العلوم [4]: " ومن ذلك ما ذهب إليه أبو علي، في قراءة أبي عمرو في نصبه: **"ويقولَ الذين آمنوا"** [5]، فزعم [1] أنه محمول على قوله:﴿

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٥٣.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٥٣، وهي القراءة المشهورة.

(٣) يُنظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ٢٤٥، ومكي، الكشف عن وجوه القراءات،٤١١/١، والداني، التيسير في القراءات، ٢٧٠، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/ ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٤) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢/ ٦٢٧-٦٢٨.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٥٣.

فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ ﴾[٢].

وأنت لا تقول (فعسى الله أن يأتي بأن يقول الذين آمنوا)؛ ولكن حمله على المعنى؛ لأن معنى ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ ﴾[٣] و (فعسى أن يأتي الله بالفتح) واحد. وجوز فيه أن يكون بدلاً من قوله "أن يأتي".

أجزنا [٤] فيه قديمًا أن يكون محمولاً على "الفتح"، أي: وأن يأتي بالفتح ويقول المؤمنون.

كما قال الخليل [٥] في قوله تعالى:﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا ﴾ [٦] أنه محمول على " الوحي".

وكرواية هبيرة "فنجيَ " بالنصب [٧] حملاً على "نصرنا" من قوله:

---

(١) ما أورده الجامع هنا من كلام أبي علي، هو ما ذكره أبو علي في (الحجة)، يُنظر: الفارسي، الحجة، ٢/ ٤١٧- ٤١٨ .

(٢) سورة المائدة، الآية: ٥٢.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٥٢.

(٤) بداية اعتراض جامع العلوم.

(٥) يُنظر: كلام الخليل عند: سيبويه، الكتاب، ٤٩/٣.

(٦) سورة الشورى، الآية: ٥١.

(٧) الصواب: أن هذه الرواية المنسوبة لهبيرة، هي من قراءة ابن عامر وعاصم من رواية أبي بكر وحفص، حيث جاءت بنون واحدة وشد الجيم وفتح الياء للمفعول على وزن "فُعِّلَ"، يُنظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ٣٥٢، أما رواية هبيرة كما نقل ابن عطية فقد جاءت بنونين مع فتح الياء "فَنُنْجِيَ"، يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ١٦٦/٥، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣٤٨/٥، والسمين، الدر المصون، ٥٦٧/٦.

﴿جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ﴾ [1] "

ومن الأوجه الواردة في توجيه قراءة النصب لأبي عمرو، ما سيأتي ذكره:

الأول: العطف على قوله "أن يأتي"، وله صور عدة:

١- أن يعطف على المعنى، باعتبار تقديم "أن يأتي" بعد "عسى "، فتكون تامة لا ناقصة، كأنه عطف على التوهم - كما يسميه البعض - [2]، لأن معنى: عسى الله أن يأتي بالفتح، وفعسى أن يأتي الله بالفتح سواء، فصح عطف "ويقولَ" عليه، ويكون من باب قوله [3]:

ورَأيتُ زَوْجَكِ فِيْ الوغَى مُتَقَلِّدًا سيفًا ورمحًا

وهذا قول الفراء والأخفش والطبري والزمخشري [4]، وجوّزه النحاس وتبعه تجويزًا الفارسي ومكي وابن عطية والباقولي والأنباري والعكبري

---

(١) سورة يوسف، الآية: ١١٠.

(٢) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ١٩٥/٣، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٥٢١، والسمين، الدر المصون، ٣٠٤/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٣٨٥/٧.

(٣) البيت من الكامل، وهو لعبدالله بن الزبعرى في ديوانه، تحقيق: يحيى الجبوري (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م)، ٣٢، والبيت من شواهد: أبو عبيده، مجاز القرآن، ٦٨/٢، والمبرد، الكامل، ٤٣٢، وابن جني، الخصائص، ٤٣١/٢، والباقولي، كشف المشكلات، ٣٥٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ٤٤٢/١، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٢٩١/١ والشاهد: قوله "رمحًا"، ووجه الاستشهاد: أنه عطف الرمح على السيف، والرمح لا يتقلد وإنما يحمل؛ حملا على المعنى، فكان تابعًا له.

(٤) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ٣١٣/١، والأخفش، معاني القرآن، ١/ ٢٨٣، والطبري، تفسير الطبري، ٥١٦/٨، والزمخشري، الكشاف، ٢٥١/٢.

والقرطبي وأبو حيان والسمين وابن عادل[١].

٢- أن يعطف على "أن يأتي" باعتباره بدلًا من لفظ الجلالة، داخلًا في اسم "عسى" التامة المكتفية بمرفوعها، المستغنية عن الخبر؛ لتضمن اسمها الحدث.

وهذا الوجه جوّزه الفارسي وتبعه ابن عطية والعكبري والقرطبي وأبو حيان[٢]، كما نقله السمين وابن عادل عن أبي علي [٣].

وحكم بعضهم على هذا الصورة من التوجيه بأنها لا تصح [٤]، لأن من شرط "عسى" أن تكون تامة، أن يكون مرفوعها "أن" مع الفعل، وتسند "عسى" إليه [٥].

٣- أن يعطف على "أن يأتي" باعتباره الخبر، ويقدر مع المعطوف "يقول" ضمير محذوف يصح به الربط والعطف، لئلا ينعدم الرابط في

---

(١) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، ٢٦/٢، والفارسي، الحجة، ٤١٧/٢، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٢٣٣/١، وابن عطية، المحرر الوجيز، ١٩٥/٣، والباقولي، كشف المشكلات، ٣٥٨-٣٥٩، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٩٦/١، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٠١/١، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٤٩/٨-٥٠، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٥٢١، والسمين، الدر المصون، ٣٠٤/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٣٨٥/٧.

(٢) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٤١٨/٢، وابن عطية، المحرر الوجيز،١٩٥/٣، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٠١/١، والقرطبي، تفسير القرطبي، ٥٠/٨، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٥٢١.

(٣) يُنظر: السمين، الدر المصون، ٣٠٤/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٣٨٥/٧.

(٤) يُنظر: المراجع السابقة.

(٥) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٧٦/٤، وابن عصفور، المقرب،١٥٤، والشلوبين، التوطئة، ٢٩٧، وابن هشام، أوضح المسالك، ٢٨٩/١، والسيوطي، همع الهوامع، ١٤٤/٢.

المعطوف حينئذٍ، ويصح به وقوع "يقول" خبرًا لـ "عسى"، فيصير التقدير: ويقولَ الذين آمنوا به، أي: بالله.

وهذه الصورة من التوجيه، ذكرها أبو البقاء العكبري [١]، ونقلها عنه بعضهم[٢].

الثاني: العطف على قوله "فيصبحوا"، باعتبار كونه منصوبًا بإضمار "أَنْ" بعد الفاء في جواب "عسى" التي تفيد التمني، إجراءً لها مجرى "ليت".

وهذا التوجيه ذكره ابن عطية وتابعه الباقولي والأنباري [٣]، كما نقله أبو حيان عن ابن عطية، وأشار إلى متابعة ابن الحاجب له [٤]، وسها صاحب (الدر) فنسب هذا الوجه إلى أبي علي الفارسي، وتبعه صاحب (اللباب) [٥].

وهذا الوجه مرجوح فيه نظرٌ عند البعض، وهو أنه يلزم منه إجراء "عسى" في الترجي مجرى " ليت" في التمني، فتخرج عن أصلها في الترجي والإشفاق إلى ماهو بعيد عنها، وهو خلاف اشتهر بين نحاة الكوفة والبصرة،

---

(١) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٠١/١ .

(٢) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٥٢١، والسمين، الدر المصون، ٣٠٤/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٣٨٥/٧.

(٣) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ١٩٥/٣، والباقولي، كشف المشكلات، ٣٥٧، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٩٧/١.

(٤) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٥٢١/٣-٥٢٢، لم أصب إلى قول ابن الحاجب فيما بين يدي من كتب ومراجع.

(٥) يُنظر: السمين، الدر المصون، ٣٠٢/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٣٨٤/٧، والصواب أن أبي علي الفارسي لم يقل بذلك، وقد أشرت سابقًا إلى توجيه أبي علي للقراءة، يُنظر: الفارسي، الحجة، ٢/ ٤١٧- ٤١٨.

فالبصريون يُجيزونه، والكوفيون يمنعونه [١]، كما قد قيل: أن "عسى" من الله تكون واجبة، فلا يقع منها ترجٍ [٢].

الثالث: العطف على قوله "بالفتح"، باعتباره كونه مصدرًا مؤولًا بـ "أنْ" والفعل في تقدير: أن يفتح، وبما أنه معطوف على اسم، فيفتقر إلى تقدير "أن" مع "يقول"؛ ليكون مصدرًا، فيعطف الاسم على الاسم، كما عطف عليه في قولها [٣]:

لَلَبْسُ عبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِيْ أحَبُّ إليَّ مِنْ لَبْسِ الشَّفُوفِ

وهذا التوجيه ذكره النحاس، وتبعه مكي [٤]، وقد اختاره الجامع في (الجواهر) معارضًا به توجيه أبي علي، و أتى بجوازه في (الكشف) [٥]، كما جوّزه الأنباري والعكبري والقرطبي [٦].

وقد رُدَّ هذا التوجيه؛ لوقوع الفصل بين المتعاطفين، بقوله: ﴿أَوَ أَمَرٍ مِّنَ

---

(١) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ١٩٥/٣، وأبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٥٢١، والسمين، الدر المصون، ٣٠٢/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٣٨٤/٧.

(٢) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٥٢٢/٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية، وهو من شواهد: سيبويه، الكتاب، ٤٥/٣، والمبرد، المقتضب، ٢٧/٢، والنحاس، إعراب القرآن ٢٧/٢، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٢٣٤/١، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٩٧/١، والبغدادي، خزانة الأدب، ٥٩٢/٣. والشاهد: "وتقرَّ" ووجه الاستشهاد: أن "تقرَّ" منصوب بـ"أنْ" مضمرة جوازًا بعد الواو، والمصدر منها معطوف على "لبس".

(٤) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، ٢٦/٢-٢٧، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ٢٣٣/١-٢٣٤.

(٥) يُنظر:إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٢٧/٢، وكشف المشكلات، ٣٥٩.

(٦) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ٢٩٦/١، والتبيان في إعراب القرآن، ٣٠١/١، وتفسير القرطبي، ٥٠/٨.

عِندِهِۦ ﴾[1]

كما يقع الفصل أيضًا بالأجنبي في قوله: ﴿فَيُصْبِحُواْ ﴾[2]؛ لأنه معطوف على "يأتي"

كما أن المصدر "الفتح"، لايقصد به انفكاكه إلى "أن" مصدرية مع الفعل، وإن صح انفكاكه فالمعنى لا يكون على: فعسى الله أن يأتي بأن يقول الذين آمنوا، فهو بعيد عنه بعدًا ظاهرًا [3].

ويظهر لي - والله أعلم - أن ما ذهب إليه أبو البقاء ومن تبعه، من اعتبار "أن يأتي" خبرًا، وعطف "يقولَ" عليه - على نية تقدير المضمر- هو أقرب التوجيهات إلى الصواب؛ حيث جِيءَ به منسجمًا متوافقًا مع سياق الآية - وإن قُدِّرَ فيه محذوف - إلا أنه اتسم بالوضوح والبساطة، والابتعاد عن التكلف والغموض، فضلًا عن كونه بمنأى عن اعتراض النحاة، والتعارض مع قواعدهم واشتراطاتهم، خلافًا لبقية التوجيهات.

ولو تأملنا في الصورة الأولى من التوجيه الأول، حيث العطف على المعنى أو العطف على التوهم، فقد تفاوتت نظرة النحاة إليه، فسيبويه لم يتفق مع شيخه الخليل على الحمل عليه [4].

والفراء أخذ به في بعض المواضع من القرآن الكريم [5]، بينما قصره

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٥٢.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٥٢.

(٣) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٥٢٢، والسمين، الدر المصون، ٣٠٣/٤، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٣٨٥/٧.

(٤) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٥١/٣.

(٥) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ٩٧/٢.

المبرد على الشعر، ومنع مجيئه في كتاب الله، وتبعه أبو حيان في منعه الحمل على التوهم في القرآن، فهو غير مقيس [١]، ودأب أبو علي استخدام اصطلاح الحمل على المعنى دون التصريح بالتوهم، وتبعه ابن جني [٢] وعقد جامع العلوم بابًا مستقلا للحمل على المعنى في كتابه (الجواهر) [٣].

وصرح بذكر التوهم في باب آخر [٤]، وأجازه ابن هشام دون قيد في الشعر وفي القرآن، وتبعه السيوطي [٥]، وعليه فالنص القرآني ينبغي أن يحمل على وجه سائغٍ، أقرب إلى الظاهر منه إلى تأويل النص ولزوم ما لا يلزم على حساب الأصول التي أبرزها النحاة في بناء القواعد ولو تأملنا باقي التوجيهات، لوجدنا الاعتراض والرد يكتنفها، ويشير إلى تكلفها وبعدها.

وإذا عدنا إلى نص الاعتراض، لوجدنا أن أبا علي أخذ بالحمل على المعنى، والقول بالبدل واختار الباقولي توجيها آخر يعارض به أبا علي، حيث حمله على لفظ "الفتح"، لكن الجامع لم يتمسك بهذا الرأي في (الكشف)، ولكنه جوز مع ذلك الوجه وجهين آخرين، أحدهما مما ذكره أبو علي [٦]، فالباقولي

---

(١) يُنظر: المقتضب، ٢٨١/٣-٢٨٥، ١٥٢/٤-١٥٣، والبحر المحيط، ١٣٢/١.

(٢) يُنظر: الفارسي، الحجة، ٢٥٨/٣، ٤٤٢/٤، وابن جني، الخصائص، ٤٣٥/٢.

(٣) "باب ماجاء في التنزيل وقد حمل فيه اللفظ على المعنى، وحكم عليه بما يحكم على معناه لا لفظه"، يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦١٦/٢-٦٢٩ .

(٤) "باب ماجاء في التنزيل من اسم الفاعل الذي يتوهم فيه جريه على غير من هو له، ولم يرد فيه الضمير، وربما احتج به الكوفيون " يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٧٣٦/٢-٧٤٠.

(٥) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب،٤٧٨/٥-٥٠٤، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ١٠٨/٢-١١٥، وهمع الهوامع، ٢٧٧/٥.

(٦) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ٣٥٧-٣٥٩.

كعادته يسوق كلام أبي علي إذا وافق عنوانه المبوب لـه، ثم يقدم رأيًا معارضًـا في حينه وكأنه اختياره، فما تلبث أن تلفه وقد ترك التمسك بـه وسـاقه فـي مسـاق التجويز، فلا يصح اعتراضه. والله أعلم.

المسألة الثالثة والعشرون:

الفصل بين المصدر وصلته في قوله:

﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ (١)

يعقد جامع العلوم - في هذه المسألة - نقاشًا مع أبي علي، يدور مضمونه حول الفصل بين الموصول والصلة بالأجنبي سواءً أكان فصلًا بالظرف أم غيره، فقد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد، فالمعنى يطلبه، والإعراب يرفضه، فيضطَرُّ إلى تقدير محذوف يكون الظاهر تفسيرًا له، ويدخل ضمن هذا الاعتراض، التنبيه على مجيء الفعل الماضي حالاً، وعدم تجويز حذف الموصول وبقاء بعض صلته، كما هو الرأي عند سيبويه.

يقول جامع العلوم (٢):

فمن ذلك قوله تعالى :﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ (٣) لا يجوز تعليق "على" بقوله "حجتنا"؛ للفصل بين المصدر وما يتعلق به بالصفة.

قال أبو علي (٤): وإن كان "حجتنا" بدلاً فـ "آتيناها" خبره، و"على" متعلق بمحذوف كقوله:

﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ﴾(٥).وكذلك إن جعلت "حجتنا" خبرًا، فإن جعلت

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٨٣.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢/٦٣٥-٦٣٦.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٨٣.

(٤) لم أصب كلام أبي علي في المطبوع من مؤلفاته، ويظهر لي - والله أعلم - أنه من كلامه في (التذكرة).

(٥) سورة غافر، الآية: ١٠، وفي هذه الآية عُلِّقتْ "إذ" بمحذوف؛ لئلا يقع الفصل بين المصدر "مقت" ومعموله بالخبر، فقدر له محذوف يدل عليه المصدر.

"آتيناها" في موضع الحال على: حجة آتيناها وإضمار "قد" جاز أن يكون متعلقًا"بالحجة" لأنه لها فصل.

قال عثمان [١]: قلت لأبي علي في قول الله تعالى:﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [٢].

يكون "آتيناها" حالاً من الحجة إما على: قد آتيناها، وإما: على: حجة آتيناها، وعادت مع هذا على قوله بنفس حجتنا، فمثل هذا ألا فصل بين الصلة الموصول بالأجنبي؟ فقال [٣]: الحال تشبه الظرف، وقد يجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره ولم يزد على هذا بعد المراجعة.

والفصل بين الموصول والصلة لا يجوز بالظرف ولا غيره [٤]، ألا ترى أنك لو قلت: أعجبني ضربُك يوم الجمعة زيدًا، فعلقت "يوم الجمعة" بـ "أعجبني" لا بـ "الضرب" لم يجزه أَحَدٌ، وإنما المتجوّز بالفصل، الفصلُ بالظرف ما كان بين الفعل وفاعله، نحو: كان فيك زيدٌ راغبًا، ونحو قوله :

.... فـــــــإنّ بِحُبِّهـــــــــا أخاك مُصَابُ القلبِ جَمٌّ بَلابلُه [٥]

---

(١) يقصد أبا الفتح عثمان بن جني، غلام أبي علي وتلميذه، ولم أصب كلامه في المطبوع له.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٨٣.

(٣) أي أبا علي الفارسي، فيما نقله عنه غلامه.

(٤) من كلام جامع العلوم، ومنه ينطلق الاعتراض.

(٥) البيت من الطويل، وقد ورد في المتن جزء منه، والبيت كاملا: فلا تلحني فيها فإنّ بِحُبِّها *** أخاك مُصَابُ القلبِ جَمٌّ بَلابلُه، وهو من شواهد سيبويه الخمسين، والتي لم تنسب إلى قائل معين، والبيت من شواهد: سيبويه، الكتاب، ١٣٣/١، وابن عصفور، المقرب، ١٦٦، وابن هشام، ومغني اللبيب، ٧٠٣/٦، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٨٣/١، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٣١/٢، وهمع الهوامع، ١٦٠/٢، والبغدادي، خزانة الأدب، ٤٥١/٨، وشرح شواهد =

وأما ما ذهب إليه أبو علي فيما حكينا عنه فلا والله أعلم.

وقال أبو علي في موضع آخر [1] : ففي هذا دلالة على وقوع مثال الماضي حالاً، وذلك أن "آتينا" لا تخلو من أن تكون صفة أو جملة متبعة جملة، على حد: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [2]، أو حالًا، ولا تكون صفة؛ لأن "حجتنا" معرفة، ولا تكون على حد ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [3]، و ﴿ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [4]؛ لأنك إن جعلته على ذلك فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي، فإذا امتنعتا ثبت أنه واقع موقع الحال، إذا كانت حالاً لم تفصل بين الصلة والموصول وكانت على ذلك متصلة بالمصدر الظاهر الذي هو "حجتنا".

فإن قلت: فلم لا تكون على قول أبي الحسن [5]، في نحو: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ﴾ [6].

أن يكون على تقدير: أو جاءوكم قوم حَصَرتْ، ولا يكون على قوله: أو

= المغني،١٠٥/٨. الشاهد: "بحبها"، ووجه الاستشهاد: حيث فصل هنا بالجار والمجرور (الظرف) بين "إنَّ" واسمها، باعتبار تقديم معمول خبر "إنَّ" على اسمها، فكأنه قال: إنَّ أخاك مصابُ القلب بحبها، وهذا جائز.

(١) لم أصب كلام أبي علي في المطبوع من مؤلفاته، ويظهر لي - والله أعلم - أنه من كلامه في التذكرة.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٣٩ .

(٣) سورة البقرة، الآية: ٣٩ .

(٤) سورة الكهف، الآية:٢٢.

(٥) لم أصب إلى قول أبي الحسن هذا، وقد نقل الفارسي في بغدادياته، كلام أبي الحسن حول هذه الآية من كتابه (المسائل الكبير)، يُنظر: الفارسي، المسائل البغداديات، ٢٤٥.

(٦) سورة النساء، الآية:٩٠.

جاءوكم قومًا قد حصرت، فإن ذلك لا يكون على حذف الموصوف [1]، كما يكون قوله: أو يكون جاءوكم قومًا حصرت؛ لأنك على هذا تحذف الموصول وتبقي بعض صلته. وقد قال سيبويه: إن ذلك لا يجوز فيه[2]".

ومما سبق في نص الاعتراض، يتبين أن هناك تأويلات نحوية عدة، تناولت الحكم الإعرابي لـ "حجتنا" و "آتيناها"، مع التباين في تحديد متعلق الظرف "على"، فقد جاءت التأويلات على هذا النحو:

الأول: أن تكون "حجتنا" خبرًا عن المبتدأ "تلك"، و "آتيناها" تعرب على أوجه:

١- أن تكون جملة في محل النصب على الحال من "حجتنا"؛ لأن "حجتنا" معرفة، فليست على نية الانفصال، والعامل فيها معنى الإشارة، وهذا التأويل ذهب إليه الفارسي فيما نقل عنه بإضمار "قد"[3]، وجوّزه ابن عطية والعكبري وأبو حيان والسمين وابن عادل وابن عاشور دون إضمار [4].

---

(١) على التقدير الأول (جاءوكم قوم حَصَرتْ)، حذف "قوم"، وأقيم الوصف مقام الموصوف، هذا رأي أبي الحسن، ووافقه الفارسي في هذا التأويل، وعدّه جيّدا، يُنظر: المرجع السابق، وعلى التقدير الثاني (جاءوكم قومًا قد حصرت)، تكون "حصرت" صفة لحال محذوفة، فحذفت الحال الموصوفة، وأقيمت الصفة مقامها، فقوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ لا يكون على حذف الموصوف.

(٢) يبدو أن جامع العلوم قد تصرف في نقله عن سيبويه، فسيبويه أشار في كتابه إلى أنك لا تضمر الاسم الذي له صلة تتممه، فلا تحذف الاسم، وتبقي ما بعده صلة له، يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٣٣٥/٢، وقد أشار الباقولي في مطلع الباب الحادي والثلاثين، أن حذف الموصول وبقاء صلته منكر عندهم، يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٣٠/٢.

(٣) يُنظر:الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٣٥/٢، وكشف المشكلات، ٤١٢.

(٤) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٠٧/٣، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٤٤/١، =

٢- أن تكون جملة في محل الرفع خبرًا ثانيًا عن "تلك"، فيخبر عنها بخبرين أحدهما مفرد والآخر جملة، جوّز ذلك السمين وتبعه ابن عادل والألوسي [١]

٣- أن تكون جملة في محل الرفع نعتًا لـ "حجتنا"، على نية الانفصال أي: حجة لنا؛ ليحصل التنكير المسوغ لمجيء الجملة نعتًا، وهذا الوجه اختاره الباقولي والفخر الرازي [٢]، ونقله عن الحوفي أبو حيان والسمين وابن عادل [٣]، ووصف هذا الوجه بأنه بعيد، ولا ينبغي أن يقال به [٤]

كما أن الصفة أجنبية يحصل بها الفصل بين الموصول وصلته [٥]، ويندرج تحت هذا الوجه ما نقله الجامع من كلام ابن جني عن شيخه أبي علي، من أن التقدير يكون: وتلك حجتنا حجة آتيناها، فـ"حجة" المنصوبة حال، و"آتيناها" صفة [٦].

الثاني: أن تكون "حجتنا" بدلًا أو بيانًا عن المبتدأ "تلك"، والخبر الجملة

= وأبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ١٧٦، والسمين، الدر المصون، ٢٤/٥، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢٦٠/٨، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ١٩٠/٦.

(١) يُنظر:السمين،الدر المصون، ٢٤/٥، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢٦٠/٨، والألوسي، روح المعاني، ١٩٧/٤.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٣٥/٢، وكشف المشكلات، ٤١٢، والرازي، مفاتيح الغيب، ٥٠/١٣.

(٣) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ١٧٦، والسمين، الدر المصون، ٢٤/٥-٢٥، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢٦٠/٨.

(٤) يُنظر:المراجع السابق .

(٥) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٣٦/٢.

(٦) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ٤١٢.

الفعلية "آتيناها"، وهذا التأويل أجازه الفارسي فيما نقل عنه [١]، وتبعه ابن عطية والعكبري وأبو حيان والسمين وابن عادل والألوسي [٢].

ومتعلق الظرف "على قومه " في الآية، جاء مترددًا بين متعلقات عدة، منها:

الأول: أن يتعلق الظرف بالمصدر "حجتنا"، والظرف من صلة "الحجة"، كما هو الظاهر من المعنى، أي: وتلك حجتنا على قومه، إذا اعتبرنا "آتيناها" في موضع الحال، وهذا الوجه أجازه الفارسي فيما نقل عنه [٣].

وتبعه ابن عطية والسمين وابن عادل والألوسي وابن عاشور[٤]، وعلة الجواز هو: أن الحال تشبه الظرف، فلا تفصل بين الموصول والصلة [٥]، كما أن الحال وإن جاءت جملة، فليست بأجنبية؛ لأنها من جملة مطلوبات المصدر، فلا يحصل بها فصل[٦]، ودفع هذا الوجه الباقولي، وتبعه أبو البقاء وأبو حيان [٧]؛ لوقوع الفصل بين المصدر ومطلوبه والفصل بين الموصول وصلته، لا

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٣٥/٢.

(٢) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٠٧/٣، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٤٤/١، وأبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ١٧٦، والسمين، الدر المصون، ٢٤/٥، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢٦٠/٨، والألوسي، روح المعاني، ١٩٧/٤.

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٣٥/٢.

(٤) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٠٧/٣، والسمين، الدر المصون، ٢٥/٥-٢٦، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢٦١/٨، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ١٩٠/٦.

(٥) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٣٥/٢.

(٦) يُنظر: السمين، الدر المصون، ٢٥/٥-٢٦، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢٦١/٨.

(٧) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٣٥/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٤٤/١، وأبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ١٧٦.

يجوز بالظرف ولا غيره، سواء أكان غيره حالًا أم خبرًا[١].

الثاني: أن يتعلق الظرف بمحذوف، فتضمر "حجة" منصوبة على الحال، أي: وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم حجةً على قومه، أو دليلًا على قومه، وتكون الحال هنا مؤكِّدة، وهذا التقدير أجازه أبو علي فيما نقل عنه، وتابعه الباقولي في (الكشف) [٢] واختاره العكبري، وجوزه أبو حيان والسمين وابن عادل والألوسي [٣].

الثالث: أن يتعلق الظرف بـ "آتيناها" على المعنى؛ لما فيها من معنى الغلبة والنصر، أي: أي: أظهرناها لإبراهيم على قومه، ونُقِل هذا الوجه عن أبي الحسن الحوفي [٤]، وجوّزه ابن عطية وأبو حيان والسمين وابن عادل والألوسي وابن عاشور[٥].

الرابع: أن يكون الظرف في موضع الحال، وحذف مضاف، أي: آتيناها إبراهيم مستعليةً على حجج قومه قاهرة لها، وهذا التأويل أجازه أبو حيان،

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٣٥/٢، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٤٤/١، وأبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ١٧٦.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٣٥/٢،، وكشف المشكلات، ٤١٢-٤١٣.

(٣) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٣٤٤/١، وأبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ١٧٦، والسمين، الدر المصون، ٢٥/٥، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢٦١/٨، والألوسي، روح المعاني، ١٩٧/٤.

(٤) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ١٧٦، والسمين، الدر المصون، ٢٥/٥، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢٦١/٨ .

(٥) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٠٧/٣، وأبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ١٧٦، والسمين، الدر المصون، ٢٥/٥، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢٦١/٨، والألوسي، روح المعاني، ١٩٧/٤، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ١٩٠/٦.

وحسَّنه السمين وابن عادل [1].

ويظهر لي - والله أعلم - أن القول بأن "حجتنا " خبر، و "آتيناها" حال، و "على قومه " متعلق بمحذوف سواء أكان المحذوف في موضع الحال - كما في الوجه الثاني من متعلقات "على قومه " -، أو كان المحذوف مضافًا – كما في الوجه الرابع من متعلقات "على قومه "؛ وما ذاك إلا لأنه اشتمل على مراعاة الجانبين، جانب المعنى، وجانب الإعراب، فالمعنى - كما يظهر - يستدعي الظرف "على قومه " متعلقاً بـ "حجتنا"، والإعراب يمنع ذلك عند البعض؛ لحصول الفصل بما هو أجنبي - على حد قولهم -، ففي هذا التوجيه صيانة للجانب المعنوي والإعرابي من التصادم، فلجاؤوا للتقدير حتى يتسنى لهم التوازن بين المعنى والإعراب، بعيدًا عن الفصل والتقديم في التركيب، وهذا له نظائر في التنزيل، كقوله تعالى:

﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَىٰ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [2]، وقوله ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [3]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [4]، فهذه الآي اشتملت على ظروف امتنع تعليقها بالظاهر من جهة الإعراب، رغم استدعاء المعنى لها - فقدَر لها عامل محذوف يدل عليه

---

(١) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ١٧٦، والسمين، الدر المصون، ٢٥/٥، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢٦١/٨.

(٢) سورة غافر، الآية: ١٠، وفي هذه الآية عُلِّقتْ "إذ" بمحذوف؛ لئلا يقع الفصل بين المصدر "مقتكم" ومعموله الظرف بالخبر،، فقدر له محذوف يدل عليه المصدر.

(٣) سورة الطارق، الآية: ٩، وفي هذه الآية عُلِّقَ "يوم" بمحذوف؛ لئلا يقع الفصل بين المصدر "رجعه" ومعموله الظرف بالأجنبي، فقدر له محذوف يدل عليه المصدر.

(٤) سورة العاديات، الآية: ٩، وفي هذه الآية عُلِّقتْ "إذا" بمحذوف؛ لأن ما بعد "إنَّ" لا يعمل فيما قبلها، والظرف في المعنى متعلق بـ "خبير"، فقدر له محذوف يدل عليه الظاهر.

الظاهر [١]، وقد ألمح الفارسي إلى ذلك في نص الاعتراض دون بيان.

وفيما يخص الفصل بين الموصول وصلته بالحال، فالفارسي يجيزه، والباقولي يرفضه في الحال وفي غيره حتى في الظرف، عدا ما كان ظرفًا فاصلاً بين الفعل وفاعله.

فالنحاة لا يجيزون الفصل بين العامل ومعموله، ولكن ليس على إطلاقه، فقد أشاروا إلى أن الجار والمجرور والظرف يتسع فيها أكثر من غيرها، فالفصل بها يغتفر بين العامل والمعمول [٢]، والحال شبيهة بالظرف [٣].

والحال "آتيناها" جملة، وقد أجاز النحاة الفصل بين الموصول وصلته بجملة الحال، فليست بأجنبية [٤]، والحال أيضًا من جملة مطلوبات المصدر [٥]، على أن بعض النحاة منع ذلك، وعده فصلاً، كالباقولي وأبي البقاء و أبي حيان - وقد أشرت إليه سابقًا-، والصحيح أنه ليس بفصل، فالمصدر كالموصول في شدة اقتضائه لصلته، وعدم انفكاكها عنه، فمعمول المصدر من تمامه [٦]، و النحاة يمنعون إتباع الموصول، أو الإخبار عنه، إلا بعد تمام صلته [٧]؛ لما فيهما من الفصل، فلو كانت الحال تفصل بينهما لاستحضرها النحاة في جملة

---

(١) يُنظر: ابن جني، الخصائص، ٢٥٥/٣- ٢٥٨، والزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٢٣٠٩/١ – ٣١٠.

(٢) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٧٠٣/٦-٧٠٨، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٣١/٢- ٢٣٤.

(٣) يُنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ١٧٨/٣.

(٤) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢٣٢/١، والسيوطي، همع الهوامع، ٣٠٣/١.

(٥) يُنظر: السمين، الدر المصون، ٢٥/٥-٢٦، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ٢٦١/٨.

(٦) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٥/ ٣٣٨.

(٧) يُنظر: ابن عصفور، المقرب، ٩٥، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣٠٨.

الموانع.

والباقولي منع الفصل - هنا - بالظرف وغيره في سياق اعتراضه على أبي علي، ثم رجع عنه، فأجاز أن يعمل المصدر بعد وصفه في الظرف؛ لأن الظرف يفارق المفعول به [1].

فالباقولي اضطرب قوله - كما هي عادته -، فتارة يبالغ في المنع، وأخرى يجيز ما هو ممتنع، فلا يستقيم اعتراضه على أبي علي الفارسي، - وإن كنت قد ارتأيت الرأي القائل بتقدير محذوف؛ رغبة في تناغم المعنى مع الإعراب، دون حدوثِ تعارضٍ أو خوضٍ في خلاف، وليس في اللجوء إلى التقدير صناعة نحوية، بقدر ما هي محاولة لطي الخلاف، وربط التركيب دلالةً وإعرابًا. والله أعلم

---

(١) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ١٠٣٧.

الباب الثاني

*منهج الباقولي في الاعتراض.

*موقفه من الأصول النحوية .

الفصل الأول: منهج الباقولي في الاعتراض

بعد أن فرغت من الباب الأول، والذي ناقش جملة من المسائل، بلغت عشرين مسألةً ونَيِّف، أثارها جامع العلوم اعتراضًا و استدراكًا و تعقيبًا وتنبيهًا على أبي علي الفارسي، يأتي هذا المبحث توضيحًا وانعكاسًا لما سبق؛ حيث يتجلى فيه منهج الباقولي في عرضه لمسائل الاعتراض، في ضوء ملاحظة دقيقة لتلك المسائل، شملت شكل المسألة ولم تغفُ عن مضمونها؛ لتكشف عن أبرز ملامح منهجية الباقولي في عرض مسائل الاعتراض.

وبالنظر في ما مضى من المسائل، والتي تنوعت في عنوانها وشكلها ومضمونها، حيث لم يلتزم جامع العلوم منهجًا واحدًا في تناولها، ولم يتبنَ صورة واحدة في عرضها، بل تنوع منهجه، وتعددت صوره شكلاً ومضمونًا.

وقمت بتقسيم هذا المبحث إلى قسمين:

القسم الأول: منهج الباقولي في الاعتراض من حيث الشكل: ويندرج تحته نقاط:

١- طريقة التمهيد لبدء مسألة الاعتراض.
٢- التصريح بمصدر الكلام المنقول.
٣- التركيب اللفظي الدال على الاعتراض.
٤- مساحة نص مسألة الاعتراض.

القسم الثاني: منهج الباقولي في الاعتراض من حيث المضمون:

ويندرج تحته نقاط:

١- داعي الاعتراض وعلته.
٢- المحور النحوي للاعتراض.
٣- موافقته رأي الجمهور.
٤- الاستدلال لاعتراضه والاحتجاج له.
٥- التعليل لاعتراضه والتسويغ له.
٦- التمسك برأيه والالتزام به.
٧- صحة الاعتراض وقيمته.

وسأتناول كل قسم وما يندرج تحته من نقاط بالتفصيل، حيث سيندرج تحت كل نقطة رئيسة، جملة من النقاط الفرعية، مع ربط كل نقطة فرعية بما يندرج تحتها من المسائل الدالة على معناها، والإحالة على مصدرها؛ بغية الوصول إلى غرض التقسيم والتفريع، وهو التعرف على منهج الباقولي بطريقة واضحة يسيرة، تسهم في الكشف عن أبرز ملامح منهجه، مع الوقوف على الصورة الغالبة، والتي يكثر تكرارها في ما تقدم من المسائل؛ لأخرج بتصور عام شامل، يعطي الرجل حقه فيما قدمه، ويقف على نقاط ضعفه وقوته، متجردًا عن الانحياز أو الاندفاع أو التعصب.

القسم الأول: منهج الباقولي في الاعتراض من حيث الشكل:

١-طريقة التمهيد لبدء مسألة الاعتراض:

يطالعنا جامع العلوم في مطلع كل مسألة برأي يذكره ابتداءً، فتارة يفتتح المسألة بذكر رأي أبي علي الفارسي ثم يعقبه بذكر اعتراضه، وأخرى يصدرها

برأيه ثم يورد رأي أبي علي المخالف له، ويمكن توضيحها على هذا النحو:

- **ما ابتدأها بعرض رأي أبي علي:** ويتجلى ذلك واضحًا في المسائل التالية:-

المسألة الأولى: حيث ابتدأها برأي أبي علي في حذف جواب (لمّا)، وعدم اقترانه بالفاء[١] والمسألة الثالثة: حيث ابتدأها برأي أبي علي ومتابعته لسيبويه في قصر مجي اللفظ مفردًا ويراد به الجمع على لغة الشعر [٢]، والمسألة الرابعة: حيث ابتدأها برأي أبي علي وإغفاله العطف على الضمير المرفوع [٣]، والمسألة الخامسة: حيث ابتدأها برأي أبي علي حين حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، فانتصب مفعولاً له [٤]، والمسألة التاسعة: حيث ابتدأها برأي أبي علي إجراء ما بعد "إلا" مجرى ما بعد حرف النفي في انقطاعه من الأول [٥]، والمسألة العاشرة:حيث ابتدأها برأي أبي علي في حمله على إضمار القصة [٦]، والمسألة الثانية عشرة: حيث ابتدأها برأي أبي علي في توجيه (ما)، وبيان معناها [٧]

والمسألة الثالثة عشرة: حيث ابتدأها برأي أبي علي في توجيه قراءة

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٧/١ .

(٢) يُنظر: المرجع السابق،٤٢/١.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٨٣/١.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ١١٣/١.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٢٧١/١.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ٢٨٠/١ .

(٧) يُنظر: المرجع السابق، ٣٤٧/١-٣٤٨.

الجر [١]، والمسألة الخامسة عشرة: حيث ابتدأها برأي أبي علي في موضع الظرف، ورافع الاسم بعده [٢]، والمسألة السابعة عشرة: حيث ابتدأها برأي أبي علي في رافع الاسم بعد الظرف [٣]، والمسألة العشرون: حيث ابتدأها برأي أبي علي في رافع الاسم بعد الظرف [٤]، والمسألة الحادية والعشرون: حيث ابتدأها برأي أبي علي في تحديد مرجع الضمير على ما تقدمه [٥] والمسألة الثانية والعشرون: حيث ابتدأها برأي أبي علي في توجيه قراءة النصب [٦].

- **ما ابتدأها بعرض رأيه:** ويتجلى ذلك واضحًا في المسائل التالية:-

المسألة الثانية: حيث ابتدأها برأيه في تقدير حذف المضاف [٧]، والمسألة السادسة: حيث ابتدأها برأيه في تقدير حذف اللام [٨]، والمسألة السابعة: حيث ابتدأها برأيه في توجيه قراءة حمزة [٩]، والمسألة الثامنة: حيث ابتدأها برأيه في توجيه قراءة القصر [١٠]، والمسألة الحادية عشرة: حيث ابتدأها برأيه في رافع

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٤٩٠/٢.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٥٢٢/٢-٥٢٣.

(٣) يُنظر: المرجع السابق،٢/ ٥٢٧ – ٥٢٩.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣٦/٢-٥٣٧.

(٥) يُنظر: المرجع السابق،٥٧٤/٢ .

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ٢/ ٦٢٧.

(٧) يُنظر: المرجع السابق، ٤١/١.

(٨) يُنظر: المرجع السابق، ١١٤/١.

(٩) يُنظر: المرجع السابق ، ١٢١/١.

(١٠)يُنظر: المرجع السابق، ٢٠٦/١.

معمول الصفة، وتقدير العائد [١]، والمسألة الرابعة عشرة: حيث ابتدأها برأيه في تحديد صاحب الحال، وموضع الجملة بعده [٢]، والمسألة السادسة عشرة: حيث ابتدأها برأيه في توجيه الظرف بإعرابه على الحال، وتنوع صاحبه؛ طبقًا لإعراب ما قبله [٣]

والمسألة الثامنة عشرة: حيث ابتدأها برأيه في رافع الاسم بعد الظرف عند من أفرد في القراءة [٤]، والمسألة التاسعة عشرة: حيث ابتدأها برأيه في ارتفاع ما بعد اسم الفاعل به [٥]، والمسألة الثالثة والعشرون: حيث ابتدأها برأيه في منع الفصل بين المصدر وصلته بالصفة [٦].

ويلاحظ مما سبق: أن عدد المسائل المبدوءة برأي أبي علي بلغت ثلاث عشرة مسألة، بينما جاءت العشر الأخرى مبدوءة برأي الباقولي، فغلب عنده الابتداء برأي الفارسي.

٢-التصريح بمصدر الكلام المنقول:

يعرض جامع العلوم في مسائله لكلام أبي علي، فينقل عنه في كتبه، فتارة يحيل على مصدره صراحةً، وأخرى يسكت عن مرجعه، ويمكن توضيحها على هذا النحو:

- **ما صرح فيها بذكر المصدر:** ويتجلى ذلك واضحًا في المسائل

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٢٣/١.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٥٢٠/٢ -٥٢١.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٥٢٤/٢.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣١/٢.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣٢/٢.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ٦٣٥/٢.

التالية:-

المسألة السادسة: حيث صرح بنقل كلامه من (التذكرة) [١]، والمسألة التاسعة عشرة: حيث صرح بنقل كلامه من (الحجة) [٢]، والمسألة العشرون: حيث صرح بنقل كلامه من (التذكرة) [٣].

- **ما سكت فيها عن ذكر المصدر:** ويتجلى ذلك واضحًا في بقية المسائل، والبالغة

عشرون مسألة [٤].

ويلاحظ مما سبق: أن عدد المسائل المصرح فيها بذكر المصدر بلغت ثلاث مسائل، بينما جاءت العشرون الباقية مجهولة في مصدرها، فغلب لديه السكوت عن مصدر النقل.

٣-التركيب اللفظي الدال على الاعتراض:

تعددت عند الجامع الألفاظ الدالة على الاعتراض، فحملت في مدلولها معانٍ عدة، يفهم من لفظها: النفي والرفض لقوله، أو التصحيح والتصويب لكلامه، أو التنبيه والتلميح على سهو أو اضطراب ونحوه، أو الاختيار والترجيح بين الأقوال، أو تصدير كلام الفارسي بفعل الزعم، أو التهكم والقدح في أبي علي وما يقول، كما جمعت ألفاظه بين ضمير المتكلم المفرد

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١١٤/١.

(٢) يُنظر: المرجع السابق،٥٣٢/٢.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣٦/٢.

(٤) اكتفيت بجمعها دون تحديدها مفرقة؛ قصدًا للسهولة، ورغبة في الإيجاز.

تارةً، وأخرى بضمير المتكلمين على نحو ما سيأتي:

- **ما جاء بصيغة النفي والرد:** ومما جاء على هذا النحو، قوله:-

"فلا يكون على قوله من هذا الباب" [١]، " وهذه الآية عندنا على غير ما قاله الشيخ " [٢]، "فليس كذلك" [٣]، "فلا وجه لما قال عندنا" [٤]، "لم يصح ذلك" [٥]، "وأما ما ذهب إليه أبو علي فيما حكينا عنه فلا والله أعلم "[٦]، "فليس فيه خلاف"[٧].

- **ما جاء بصيغة التصحيح والتصويب:** ومما جاء على هذا النحو، قوله:-

"إلا أن التقدير" [٨]، " قلت الصحيح " [٩]، "وإنما التقدير" [١٠].

- ما جاء بصيغة التنبيه والتلميح:

إما على سهو، كقوله: " وسها أبو علي هاهنا أيضًا " [١١]، " سهو أيضا،

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٤١/١ "المسألة الثانية".

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ١/ ١١٣ "المسألة الخامسة".

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٢٧٣/١ "المسألة التاسعة".

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٥٢١/٢ "المسألة الرابعة عشرة".

(٥) يُنظر: المرجع السابق،٥٣٢/٢ "المسألة التاسعة عشرة".

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣٧/٢ "المسألة العشرون" .

(٧) يُنظر: المرجع السابق، ٦٣٦/٢ "المسألة الثالثة والعشرون".

(٨) يُنظر: المرجع السابق، ٢٨٠/١ "المسألة العاشرة".

(٩) يُنظر: المرجع السابق، ١/ ٣٤٨ "المسألة الثانية عشرة".

(١٠)يُنظر: المرجع السابق، ٤٩٠/٢"المسألة الثالثة عشرة".

(١١)يُنظر: المرجع السابق ، ٥٢٣/٢ "المسألة الخامسة عشرة".

كما سها " [1]، " وسها الفارسي أيضاً في هذه الآية...هذه ثلاث آيات سها فيها... وسها أيضاً" [2].

أو اضطراب، كقوله: "اختلاف واضطراب في قول أبي علي"[3]، "اضطراب كلامه"[4]، **وما في معناه،** كقوله: "تردد كلامه"[5]، "فمن أين هذا الارتباك" [6]، "وقد ناقض " [7]. **أو إعادة نظر،** كقوله:" وعندي فيه نظر"[8]، "قلت:في قول أبي علي هذا فيه نظر"[9]، "وفي تقسيم أبي علي نظر" [10].

أو صعوبة، كقوله: " وهو مشكل "[11]

أو تعذر، كقوله: "فكيف نحمل عليه" [12]

أو خفاء، كقوله: وخفيت عليهم الخافية"[13]

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٢٤/٢"المسألة السادسة عشرة".

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣١/٢ "المسألة الثامنة عشرة" .

(٣) يُنظر: المرجع السابق، /١١٤ "المسألة السادسة".

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٢٠٧/١ "المسألة الثامنة".

(٥) يُنظر: المرجع السابق،٣٣١/١ "المسألة الحادية عشرة "، و ٥٣١/٢ "المسألة الثامنة عشرة".

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ٥٢٣/٢ "المسألة الخامسة عشرة".

(٧) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣٨/٢ "المسألة العشرون".

(٨) يُنظر: المرجع السابق، ٨٤/١ "المسألة الرابعة"، و ٥٢١/٢ "المسألة الرابعة عشرة".

(٩) يُنظر: المرجع السابق، ٤٩١/٢ "المسألة الثالثة عشرة".

(١٠)يُنظر: المرجع السابق،٥٣٠/٢"المسألة السابعة عشرة " .

(١١)يُنظر: المرجع السابق، ٥٢٩/٢ "المسألة السابعة عشرة" .

(١٢)يُنظر:المرجع السابق ، ١٢١/١"المسألة السابعة".

(١٣)يُنظر: المرجع السابق، ٤٢/١"المسألة الثالثة".

- **ما جاء بصيغة الاختيار والتحسين بين الأقوال:** ومما جاء على هذا النحو، قوله:

" أني لا أختار... ولا أختار أن يكون" [١]، " وأحسن من جميع ما ذكره أبو علي" [٢]، "وعندي" [٣].

- **ما جاء مصدرًا بفعل الزعم:** ومما جاء على هذا النحو، قوله:-

" وزعم الفارسي" [٤]، " وزعم أن سيبويه" [٥]، "وزعم أنه على الخلاف" [٦]، "فزعم أنه محمول " [٧].

- **ما جاء في سياق التهكم والقدح:** ومما جاء على هذا النحو، قوله:-

" وتحريفات القصر على أبي علي كثيرة، لا يقبله إلا الجاهل الخفيف الحاذ" [٨]، " فخذها عن أوراق جمة "[٩] "، "هذا كلام فارسهم" [١٠].

- **ما جاء مصحوبًا بضمير المتكلم المفرد:** ومما جاء على هذا النحو،

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٤٩/١ "المسألة الثانية عشرة ".

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٢/ ٤٩١ "المسألة الثالثة عشرة".

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٥٧٤/٢"المسألة الحادية والعشرون".

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ١٢١/١"المسألة السابعة".

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٥٢٣/٢"المسألة الخامسة عشرة".

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣٨/٢ "المسألة العشرون" .

(٧) يُنظر: المرجع السابق، ٦٢٧/٢ "المسألة الثانية والعشرون".

(٨) يُنظر: المرجع السابق ، ٥٣٨/٢ "المسألة السابعة عشرة".

(٩) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣١/٢ "المسألة الثامنة عشرة" .

(١٠)يُنظر: المرجع السابق، ٥٣٨/٢ "المسألة العشرون" .

قوله:-

" وعندي فيه نظر" [1]، " قلت "[2]، "أني لا اختار" [3]، "عندي"[4] .

- **ما جاء مصحوبًا بضمير المتكلمين:** ومما جاء على هذا النحو، قوله:-

" وهذه الآية عندنا على غير ما قاله الشيخ " [5]،"فكيف نحمل عليه" [6]، "فلا وجه لما قال عندنا" [7]،"لم يصح لما ذكرنا" و "وأما ما ذهب إليه أبو علي فيما حكينا عنه فلا والله أعلم "[8] .

ويلاحظ مما سبق: أن غالبية التراكيب تركزت في سياق التنبيه والتلميح، وتراوحت البقية بين نفي وتصويب واختيار وتهكم، وصُدِّرَ بعضها بالزعم، كما تناسبت عباراته بين التعبير تارة بضمير المتكلم، وأخرى بضمير المتكلمين؛

---

(١) يُنظر:الباقولي ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٨٤/١ "المسألة الرابعة"، و ٥٢١/٢ "المسألة الرابعة عشرة".

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٤٩١/٢ "المسألة الثالثة عشرة".

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٣٤٩/١ "المسألة الثانية عشرة ".

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٥٧٤/٢"المسألة الحادية والعشرون".

(٥) يُنظر:، المرجع السابق، ١/ ١١٣ "المسألة الخامسة".

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ١٢١/١"المسألة السابعة".

(٧) يُنظر: المرجع السابق، ٥٢١/٢ "المسألة الرابعة عشرة" في هذا الموضع وسابقيه، قصد بالضمير مذهب البصريين.

(٨) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣٢/٢، ٦٣٥ "المسألة العشرون " و"المسألة الثالثة والعشرون"، في هذين الموضعين أتى بضمير الجمع؛ تمجيدًا لذاته ومبالغة في صحة قوله، ولم يقصد به مذهب البصريين.

نسبة لمذهب البصريين تارةً، وأخرى بقصد التمجيد لذاته، ومبالغة في صحة قوله، مقابل قول أبي علي.

٤ـمساحة نص مسألة الاعتراض:

تنوعت مسائل الاعتراض لدى جامع العلوم من حيث مساحتها، وذلك بين اعتراض قصير العرض، و آخر متوسط العرض، و ثالث يطول به العرض، ويمكن توضيحها على هذا النحو:

ـ **ما جاء قصيرًا في عرضه:** ومما جاء على هذا النحو من مسائل:ـ

المسألة الثانية والعاشرة والسادسة عشرة [١].

ـ **ما جاء متوسطًا في عرضه:** ومما جاء على هذا النحو من مسائل:ـ

المسألة الأولى والثالثة والرابعة والسابعة والثامنة والتاسعة والرابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والحادية والعشرون والثانية والعشرون [٢]

ـ **ما جاء طويلا في عرضه:** ومما جاء على هذا النحو من مسائل:ـ

المسألة الخامسة والسادسة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والخامسة عشرة والسابعة عشرة والعشرون والثالثة والعشرون [٣].

ويلاحظ مما سبق: أن عدد المسائل المتوسطة العرض جاءت متصدرة على أختيها الطويلة والقصيرة في أحدى عشرة مسألة، و جاءت الطويلة بعدها في تسع مسائل، و تراجعت القصيرة إلى ثلاث مسائل.

---

(١) لم تتجاوز خمسة أسطر في عرضها، فعدت قصيرة .

(٢) تجاوزت في عرضها خمسة أسطر إلى عشرة، فعدت متوسطة.

(٣) تجاوزت عشرة أسطر، فعدت طويلة.

القسم الثاني: منهج الباقولي في الاعتراض من حيث المضمون:

١-داعي الاعتراض وعلته.

تعددت عند الجامع أسباب الاعتراض ودواعيه ومحرضاته، بين اعتراض يقصد به الرد والرفض لقول الفارسي، وثان غرضه الاستدراك على إغفاله أحد الأوجه الجائزة، وثالث نوى به الكشف عن اضطراب في أقوال أبي علي، وأخير قصره على التنبيه على سهو أبي علي في فهم المقصود، ويمكن توضيحها على هذا النحو:

- **ما جاء بقصد الرد والرفض:** ومما جاء على هذا النحو من مسائل:-

المسألة الأولى: حيث رفض ما منعه الفارسي من مجي الفاء في جواب (لما) [١] والثانية:حيث رفض تقدير المفعول [٢]، والخامسة: حيث رفض القول بحذف المضاف [٣] والسابعة: حيث رفض الحمل في القراءة على ما قبلها والعطف [٤]، والتاسعة: حيث رفض تشبيه "إلا" بحرف النفي في انقطاعه عما قبله [٥]، والعاشرة: حيث رفض حمله على إضمار القصة [٦]، والثانية عشرة: حيث رفض ما منعه الفارسي من مجيئها شرطية جازمة [٧].

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٧/١.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٤١/١.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ١١٣/١.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ١٢١/١.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٢٧٣/١.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ٢٨٠/١.

(٧) يُنظر: المرجع السابق، ٣٤٨/١-٣٤٩.

والتاسعة عشرة: حيث رفض حمله على الإفراد وإرادة الجمع [١]، والحادية والعشرون: حيث رفض ما منعه الفارسي من عود الضمير على "الأيمان"[٢]، والثانية والعشرون: حيث رفض حمله على ما قبله وكذلك رفض حمله على المعنى [٣]، والثالثة والعشرون: حيث رفض الفصل بين المصدر وصلته بالظرف وغيره [٤].

- **ما جاء بغرض الاستدراك:** وذلك في مسألة واحدة:-

وهي المسألة الرابعة: حيث استدرك عليه إغفاله العطف على الضمير المرفوع[٥].

- **ما جاء بنية الكشف عن الاضطراب:** ومما جاء على هذا النحو من مسائل:-

المسألة السادسة: حيث اضطرب كلام الفارسي في متعلق اللام [٦]، والثامنة:حيث اضطرب كلام الفارسي في نوع اللام ومعناها [٧]، والحادية عشرة: حيث اضطرب كلام الفارسي في رافع معمول الصفة [٨].

- **ما جاء بقصد التنبيه على السهو:** ومما جاء على هذا النحو من

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج،٥٣٢/٢.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٥٧٤/٢ .

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٦٢٧/٢ .

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٦٣٥/٢.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٨٣/١ - ٨٤ .

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ١١٤/١-١١٥ .

(٧) يُنظر: المرجع السابق، ٢٠٧/١.

(٨) يُنظر: المرجع السابق ، ٣٢٣/١-٣٣١.

مسائل:-

المسألة الثالثة: حيث نبه على سهو أبي علي ومتابعته لسيبويه في قصر مجي اللفظ مفردًا ويراد به الجمع على لغة الشعر[١]، والثالثة عشرة: حيث نبه على سهو أبي علي في مرجع الضمير "الهاء" [٢]، والرابعة عشرة و الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة والعشرون: حيث نبه فيها على سهوه في نسبة الرفع بالابتداء لسيبويه [٣].

ويلاحظ مما سبق: أن داعي الرفض والرد لقول الفارسي كان أكثر الأسباب ورودًا؛ حيث جاء في إحدى عشرة مسألة، يليه داعي التنبيه على سهوه في ثمان مسائل، ثم داعي الكشف عن اضطراب أقواله في ثلاث مسائل، وانفرد داعي الاستدراك على إغفاله بمسألة واحدة.

٢- المحور النحوي للاعتراض.

تناوبت على اعتراضات الجامع على أبي علي أربعة محاور، ارتكز الاعتراض حولها حيث أتى الأول مرتبطًا بالحكم النحوي، و الثاني متصلا بالتقدير النحوي، والثالث متعلقًا بالعامل النحوي، والأخير مقتضيًا المتعلق النحوي، ويمكن توضيحها على هذا النحو.

- ما كان اعتراضًا على الحكم: وذلك في المسائل:-

الرابعة: حيث اعترض على إغفاله الحكم بالعطف على الضمير المرفوع [٤]،

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج،٤٢/١ .

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٤٩١/٢ .

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٥٢١/٢، ٥٢٣،٥٢٤، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٧.

(٤) يُنظر: المرجع السابق ، ٨٣-٨٤.

السابعة: حيث اعترض على الحكم بحمل قراءة حمزة على العطف على ماقبلها [١]، والثامنة: حيث اعترض على الحكم بمجيء "اللام" لغير الابتداء [٢]، والتاسعة: حيث اعترض على الحكم بحمل مابعد "إلا" على مابعد "لا" في انقطاعه مما قبله [٣]، و الثانية عشرة: حيث اعترض على الحكم بكون "ما" موصولة أو بمعنى "من" ومنعِ شرطيتها؛ لعود الذكر إليها [٤]، والثالثة عشرة: حيث اعترض على الحكم بعطف "وقيله" على موضع "الساعة" على معنى: ويعلم قيله [٥]، والتاسعة عشرة: حيث اعترض على الحكم بمجيء اللفظ مفردًا ويراد به الجمع [٦]، والثانية والعشرون: حيث اعترض على الحكم بعطف "ويقول" على المعنى أو عطفه على "أن يأتي " أو القول بالبدل [٧].

والثالثة والعشرون: حيث اعترض على الحكم بجواز الفصل بين الموصول وصلته بالظرف وغيره [٨].

- **ما كان اعتراضًا على التقدير:** وذلك في المسائل:-

الأولى: حيث اعترض على تقدير جواب "لما" بعد حذفه؛ لاقتران

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١٢١/١.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٢٠٦/١-٢٠٧.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٢٧١/٢-٢٧٣.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٣٤٩/١.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٤٩١/٢ .

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣٢/٢ .

(٧) يُنظر: المرجع السابق، ٦٢٧/٢ .

(٨) يُنظر: المرجع السابق، ٦٣٥/٢.

الظاهر بالفاء[١]، والثانية: حيث اعترض على تقدير حذف المفعول به [٢]، والثالثة: حيث اعترض على تقدير مضاف محذوف[٣]، والخامسة: حيث اعترض على تقدير حذف المضاف [٤]، والعاشرة: حيث اعترض على تقدير القصة في القراءة [٥]، والحادية عشرة: حيث اعترض على اضطراب قوله في تقدير العائد على الموصوف [٦]، والحادية والعشرون: حيث اعترض على تقدير "ماعقدتم" مكان الضمير "الهاء" في "فكفارته"؛ باعتبارها عائدة عليه [٧].

- **ما كان اعتراضًا على العامل:** وذلك في المسائل:-

الحادية عشرة: حيث اعترض على اضطراب قوله في رافع معمول الصفة [٨]، والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرون: حيث اعترض على رفع مابعد الظرف بالابتداء عند سيبويه [٩]

- **ما كان اعتراضًا على المتعلق:** وذلك في المسائل:-

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٧/١.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٤١/١.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٤٢/١.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ١١٣/١.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٢٨٠/١ .

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ٣٢٣/١- ٣٣١.

(٧) يُنظر: المرجع السابق، ٥٧٤/٢.

(٨) يُنظر: المرجع السابق، ٣٢٣/١- ٣٣١.

(٩) يُنظر: المرجع السابق ، ٥٢٣/٢، ٥٢١، ٥٣٠، ٥٢٤، ٥٣٧، ٥٣٢، ٥٣١.

السادسة: حيث اعترض على اضطراب قوله في متعلق "اللام"، والثالثة والعشرون: حيث اعترض على تعليق "على" بالمصدر "حجتنا" [١]

ويلاحظ مما سبق: أن الحكم النحوي قد تصدر المحاور الأخرى،حيث تكرر في تسع مسائل بينما تساوى محور التقدير ومحور العامل في عدد المسائل، فاندرج تحت كلٍ منهما سبع مسائل، بينما انحصر محور التعليق في مسألتين اثنتين.

٣-موافقته رأي الجمهور:

جاءت آراء الباقولي في اعتراضاته على أبي علي مترددة بين، رأي يوافق رأي الجمهور، ورأي يخالفه، وآخر تفرد به الباقولي، فلم يعرف عن أحد ممن سبقه القول به، ويمكن توضيحها على هذا النحو:

- **ما وافق رأي الجمهور:** وذلك في المسائل:-

الثالثة: حيث أخذ برأي الجمهور في مجيء اللفظ مفردًا ويراد به الجمع دون قصره على لغة الشعر [٢]، والرابعة:حيث أخذ برأي الجمهور في العطف على الضمير المرفوع بعد الفصل بالمفعول به [٣]، والثامنة: حيث أخذ برأي الجمهور في أن اللام للابتداء والمبتدأ محذوف [٤] والتاسعة: حيث أخذ برأي الجمهور في مجيء ما بعد "لا" متعلقًا بما قبلها، بخلاف "إلا" [٥]، والثانية

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١١٤/١، ٦٣٥/٢.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٤٢/١.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٨٤/١.

(٤) يُنظر: المرجع السابق ٢٠٦/١.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٢٧٣/١.

عشرة:حيث أخذ برأي الجمهور في مجيء "ما" شرطية بمعنى الجزاء [١]، والثالثة عشرة: حيث أخذ برأي الجمهور في عود الضمير"الهاء" إلى الله - سبحانه وتعالى- [٢]، والرابعة عشرة والخامسة عشرة والثامنة عشرة والعشرون: حيث أخذ برأي الجمهور في رفع الظرف لما بعده على المذهبين دون خلاف [٣]، والثانية والعشرون:حيث أخذ برأي الجمهور في جواز العطف على المصدر بتأويل "أن والفعل" [٤].

- **ما خالف رأي الجمهور:** وذلك في المسائل:-

الأولى: حيث جوّز اقتران الفاء بجواب (لما) [٥]، والخامسة:حيث جوز في الوجه الأول له تقديم المستثنى على المستثنى منه [٦]، والسابعة: حيث جوز في الوجه الأول له حذف "اللام" وتعليق "وأنَّا" بـ "فاستمع"[٧]، والعاشرة: حيث منع حمله على إضمار القصة [٨]، والحادية والعشرون: حيث أخذ بقياس وصف الواحد بما كان على وزن "أفعال" والإخبار عنه والكناية [٩]، والثالثة

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج،٣٤٩/١.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٤٩١/٢.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٥٢١،٥٢٣/٢، ٥٣١، ٥٣٧.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٢/ ٦٢٧-٦٢٨.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٢٧/١.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ١١٣/١ .

(٧) يُنظر: المرجع السابق، ٣٢٣/١-٣٣١.

(٨) يُنظر: المرجع السابق ،١٢١/١.

(٩) يُنظر: المرجع السابق، ٥٧٤/٢.

والعشرون:حيث منع الفصل بين الموصول وصلته بالظرف وغيره [١].

- **ما أتى فيه بقول فريد:** وذلك في المسائل:-

الخامسة: حيث جوّز في الوجه الثاني له تعدي الفعل "آمن" إلى اثنين [٢]، والسابعة:حيث جوز في الوجه الثاني له الحمل على المعنى [٣]، والتاسعة عشرة: حيث جعل الضمير المتصل باسم الفاعل عائدًا على"الوالدن" [٤].

ويلاحظ مما سبق: أن موافقة الجامع لرأي الجمهور قد تحققت في أكثر المسائل، والبالغة إحدى عشرة مسألة، بينما أتت المخالفة في ست مسائل، وأنفرد بالرأي في ثلاث مسائل.

٤-الاستدلال لاعتراضه والاحتجاج له:

ساق الباقولي اعتراضاته السابقة مصحوبة في بعض الأحيان بشاهد من القرآن أو الشعر أو مثال أو نص من كتاب سيبويه؛ تعضيدًا لقوله وتقويةً له، بينما جاءت بعض المسائل خالية من الاستشهاد والاستدلال، ويمكن توضيحها على هذا النحو:

- **ما استدل له واستشهد:**

إما بنص قرآني، كما جاء في المسألة الثالثة والتاسعة والثالثة عشرة

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٣٥/٢.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ١١٣/١.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ١٢١/١.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣٢/٢.

والحادية والعشرون [١]، **أو قراءة،** كما في المسألة الثانية والعشرون [٢].
أو شاهد شعري، كما في المسألة الأولى والثانية عشرة والثالثة والعشرون [٣].
أو مثال، كما في المسألة الثانية عشرة والثامنة عشرة والثالثة والعشرون [٤].
أو نص من كتاب سيبويه، كما في المسألة التاسعة والمسألة العشرون والثانية والعشرون[٥].

- **ماخلا من الاستدلال:**

وجاء ذلك في بقية المسائل غير المذكورة في مسائل الاستشهاد، والبالغة ثلاثة عشرة مسألة [٦].

ويلاحظ مما سبق: أن المسائل جاءت متناسبة بين استدلال وعدمه، فبلغ عدد المسائل المستشهد لها إحدى عشرة مسألة، بينما ما لم يستشهد لها، قد بلغت اثنتا عشرة مسألة.

٥- التعليل لاعتراضه والتسويغ له:

تباينت مسائل الاعتراض عند جامع العلوم، بين مسائل يحضرها التعليل لما قاله، وأخرى تخلف عنها التعليل فخلت من التسويغ وبيان علة الحكم، ويمكن توضيحها على هذا النحو:

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج،٢٧٣/١، ٤٩١/٢، ٥٧٤، ٧٦٣-٧٦٦ .

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٦٢٨/٢.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٢٧/١، ٣٤٩/٢، ٦٣٥ .

(٤) يُنظر: المرجع السابق ، ٣٤٩/١، ٥٣١/٢، ٦٣٥ .

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٢٧٣/١، ٥٣٧/٢-٥٣٨، ٦٢٧.

(٦) اكتفيت بجمعها؛ لعدم الحاجة إلى تحديدها، فما لم يرد منها في موطن الاستشهاد، يعتبر خاليًا من الاستدلال.

- **ما علل فيها لرأيه:** وجاء في المسائل:

الرابعة: حيث علل جواز العطف على الضمير المرفوع؛ بوقوع الفصل بالمفعول به [١]، والخامسة والسابعة: حيث علل فيهما تعدي الفعل إلى اثنين؛ بكون الحرفين المعدّى بهما مختلفين [٢]، والثانية عشرة: حيث علل عدم اختياره معنى "الذي"؛ للحاجة الى تقدير العائد، وخلوها من الفائدة المعنوية، ولم يختر معنى "من" لقلته، وكلام الله لا يحمل عليه [٣]، والثالثة عشرة: حيث علل اعتراضه؛ بعود الضمير " الهاء" إلى الله –سبحانه وتعالى- [٤]، والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرون: حيث علل لرفع الظرف مابعده على المذهبين؛ لوقوعه حالاً أو صفةً أو خبرًا [٥].

- **ما خلت من التعليل:**

وجاء ذلك في بقية المسائل غير المذكورة في مسائل التعليل، والبالغة اثنتا عشرة مسألة [٦].

ويلاحظ مما سبق: أن المسائل جاءت متناسبة بين التعليل وعدمه، فبلغ عدد المسائل المعللة إحدى عشرة مسألة، بينما ما لم يعلل لها، قد بلغت اثنتا عشرة مسألة.

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٨٤/١.

(٢) يُنظر: المرجع السابق ، ١١٣/١، ١٢١.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٣٤٩/١.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٤٩١/٢ .

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٢/ ٥٢١، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٧ .

(٦) اكتفيت بجمعها؛ لعدم الحاجة إلى تحديدها، فما لم يرد منها في موطن التعليل، يعتبر خاليًا منه.

٥ـالتمسك برأيه والالتزام به:

لم يكن الباقولي متمسكًا برأيه الذي يذكره في كافة مسائله، بل قد تباين في ذلك أيضًا، فجاء بعضها يحمل رأيًا واحدًا ردده وتمسك به في كافة كتبه، والبعض الآخر جاء محملاً بعدة آراء، فما يتمسك به في موضع، يجيزه أو يمنعه في موضع آخر، ويمكن توضيحه على هذا النحو:

ـ **ما تمسك فيها برأيه:** ويظهر ذلك في المسائل:

الثانية والثالثة والرابعة والسابعة والتاسعة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرون: حيث تمسك فيها برأي واحد، وقد اتضح ذلك؛ من خلال تتبعه في أكثر من موضع ترد فيه الآية، وفي غير كتاب من كتبه [١]

ـ **ما تردد فيها رأيه:** ويظهر ذلك في المسائل:

الأولى والخامسة والسادسة والثامنة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والسابعة عشرة والحادية والعشرون والثانية والعشرون والثالثة والعشرون: تردد كلامه في هذه المسائل، واختلف، فكما أنه يعيب على أبي علي اضطرابه وتردده، أرآه غير بعيد عن ذلك، وقد اتضح ذلك؛ من خلال تتبعه في أكثر من موضع ترد فيه الآية، وفي غير كتاب من كتبه [٢]

ويلاحظ مما سبق: أن المسائل جاءت متناسبة بين التمسك برأيه وعدمه، فبلغ عدد المسائل التي تمسك فيها برأيه اثنتا عشرة مسألة، بينما ما لم يتمسك

---

(١) يُنظر: نهاية المسائل المذكورة؛ حيث خلت من الإشارة إلى التردد والاضطراب في القول.

(٢) يُنظر: نهاية المسائل المذكورة؛ حيث تضمنت الإشارة إلى اضطرابه وبيان موضعه .

فيها برأيه، قد بلغت إحدى عشرة مسألة.

٦ـ صحة الاعتراض وقيمته:

أصاب الباقولي في مسائل ، ولم يصب في مسائل أُخر ، حيث جاء بعضها صحيحًا مستقيمًا له قيمة، وجاء البعض الآخر متكلفًا بعيدًا لا يصح ولا يستقيم، ويمكن توضيحها على هذا النحو:

ـ **ما صح فيها اعتراضه:** ويظهر ذلك في المسائل:

الثانية والثالثة والرابعة والسابعة والتاسعة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والثامنة عشرة والعشرون: وقد عالج الفصل الأول هذه المسائل، فتوصلت الدراسة إلى صحتها؛ نظرًا لاستقامتها وتماشيها مع سياق المعنى المراد، فضلاً عن خلوها من الاضطراب في الرأي، أو التصيد في غير موضعه(١).

ـ **مالا يصح اعتراضه فيها:** ويظهر ذلك في المسائل:

الأولى والخامسة والسادسة والثامنة والعاشرة والحادية عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والتاسعة عشرة والحادية والعشرون والثانية والعشرون والثالثة والعشرون: حيث بينت الدراسة، عدم صحة الاعتراض فيها،فلا يستقيم له الرأي فيها؛ لمخالفتها الرأي الراجح، أو لاضطراب كلامه، أو محاولة التصيد ونسبة السهو في غير موطنه (٢).

ويلاحظ مما سبق: أن المسائل جاءت متناسبة بين صحة الاعتراض

---

(١) يُنظر: نهاية المسائل المذكورة؛ حيث تضمنت الإشارة إلى صحة الاعتراض مع بيان العلة.

(٢) يُنظر: نهاية المسائل المذكورة؛ حيث تضمنت الإشارة إلى فساد الاعتراض مع بيان العلة.

وفساده، فبلغ عدد المسائل التي صح اعتراضه فيها إحدى عشرة مسألة، بينما بَطُل اعتراضه في بقية المسائل، والتي تبلغ اثنتا عشرة مسألة.

الفصل الثاني: موقفه من السماع والقياس

للسماع وقسيمه القياس أهمية كبرى في بناء القواعد اللغوية، فقد صاغ اللغويون والنحاة قواعدهم في ضوء ما استنبطوه من كلام العرب، وعبر ظاهرة القياس على المسموع، وعدوهما دليلين من أدلة وضع القواعد النحوية، بل يأتيان في مقدمة الأدلة والأصول؛ لما فيهما من شمول واستيعاب لجُلِّ القواعد والتطبيقات اللغوية والنحوية.

فالسماع هو الأساس الذي صيغت بموجبه اللغة، فالقاعدة النحوية ماهي إلا ثمرة الجهد التي قطفها اللغويون عند استقرائهم لكلام العرب؛ بغية الحفاظ على النص القرآني، و تنزيهه عن لحن القول وتحريف المعنى.

والقياس ظاهرة عُنيت بها العرب منذ قديم الزمن؛ لمعرفة ما لم يسمعوا به، ولاستنباط الأحكام النحوية مما سمعوا به، يقول ابن جني: " واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه، وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال"(١)

وسأحاول - في هذا المبحث - الوقوف على أبرز ملامح الموقف العام لجامع العلوم تجاه تناوله لهذين الأصلين النحويين، وقد اقتصرت عليهما دون غيرهما من الأدلة؛ نظرًا لما أولاه جامع العلوم من اهتمام بالغ بالمسموع وقياس ما لم يسمع عليه، ضمن كتب ومؤلفات حظيت بهذين الأصلين، مع توثيق ذلك بالإحالة على موضعه، سواء أكان ذلك واردًا في اعتراضاته السابقة، أو أنه جاء في غير موطن الاعتراض، وسيتضح ذلك من خلال ما يأتي:

---

(١) يُنظر: ابن جني، الخصائص، ١١/١.

أولاً: موقفه من السماع:

يراد بالسماع: " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فيشمل كلام الله تعالى - وهو القرآن – وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قيل بعثه وفي زمنه إلى أن فسدت الألسن بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا" (١)، وقد أسماه الأنباري بالنَّقل ، وقال في تعريفه:"هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنَّقل الصَّحيح ، الخارج عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة"(٢).

وقد استعمله الجامع النحوي بمعناه الشامل والذي سبق توضيحه، فقد اعتمد السماع من القرآن الكريم، ومن الحديث النبوي الشريف، ومن كلام العرب المنظوم والمنثور، فجعل من كل منها شاهدًا يستشهد به على ما يقرر من الآراء والأحكام، ويمكن لي أن أوضح أبرز ملامح موقفه من السماع، وكيفية توظيفه له في عرض آرائه، ومعالجة القواعد النحوية، وذلك على النحو التالي:

١-القرآن الكريم:

اعتنى جامع العلوم بالقرآن الكريم، فأكثر من الاستشهاد بآياته، وجعله في المقام الأول للاحتجاج، ومنحه النصيب الأوفر في الاستشهاد، ونبه على ضرورة العناية بشواهده والالتزام بها في الاستشهاد بقوله (٣):" وإنما ينبغي أن تعنى بالشواهد من التنزيل، وطلب المعاني من "الكتاب" في التنزيل،

---

(١) يُنظر: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: حمدي عبدالفتاح مصطفى خليل، ط٣(القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٧م)، ٩٦.

(٢) يُنظر: أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق: سعيد الأفغاني (دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م)، ٨١.

(٣) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ٨٨٩/٢.

بعد إحكام ظاهر التنزيل، لِيُسْمَح لك بهذه الأشياء، فإن خالفت هذه الصفة تحقق فيك المثل السائر[١]: "كَطَالبِ القَرْنِ جُدِعَت أُذُنُه ".

كما أشار إلى أهمية تقديمه على غيره من المسموعات، وجعله في الصدارة من شواهده، حيث استهجن من قدم عليه الشعر، بقوله[٢]: "فإذا نظرت إلى عثمان، وقد أخذ في تعداد الشواهد على أصل واحد، فأعلم أن أفضل منه وأنبل وأخص وأحسن مقالاً مَنْ بدّل شواهده من الشعر بشواهده من التنزيل... "، وبالتأمل في فهرس الشواهد القرآنية في المطبوع من كتبه خير إحالة؛ للتأكيد على ولوع هذا النحوي في الاستشهاد بالقرآن الكريم.

ويتمثل توظيف الشاهد القرآني عند الباقولي في ما يأتي:

أ- استشهد بوجه عام ببعض الآيات القرآنية؛ لتنتظم إعرابًا تحت موضوع الباب المعنون له، وهذا ظاهر في كتابه (الجواهر)، فكل باب من أبوابه التسعين مثال جلي على ذلك.

يقول جامع العلوم: [٣]"هذا باب ما جاء في التنزيل من حذف واو العطف، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾[٤]، والتقدير: صُم وبُكم وعُمي،

---

(١) يُنظر: أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، الأمثال، تحقيق: عبدالمجيد قطامش (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٩٨٠م)، ٢٥٠، وأبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)، جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم و عبدالمجيد قطامش، ج٢(القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة، ١٩٦٤م) ١٥٠، وأبو الفضل أحمد الميداني (ت٥١٨هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ج٢(مصر: مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥م)، ١٣٩-١٤٠، يضرب في طلب الأمر يؤدي صاحبه إلى تلف نفسه، أي يطلب ربحًا فيقع في الخسران.

(٢) يُنظر: الباقولي، كشف المشكلات، ٨٨٣-٨٨٥.

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٨٠٣/٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٨.

كقوله في الأخرى: ﴿صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [1]، فالتقدير فيه أيضًا: وفي الظلمات.

ب- استشهد ببعض الآيات تقوية وتأكيدًا لقوله، وذلك نحو قوله في المسألة التاسعة[2]:" أما تشبيهه "إلا" بحرف النفي، ومنع ما بعد "إلا" متعلقًا بما قبلها كحرف النفي، فليس كذلك، ألا ترى قوله: ﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾[3] فجر"مقطوعة" حملا على ما قبل "إلا"، وقال:﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ﴾ [4]﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ﴾[5] ... "

ج- استشهد ببعض الآيات القرآنية؛ تقريرًا لبعض القضايا البيانية المتعلقة بالجانب البلاغي، ومن أمثلته: يقول جامع العلوم [6]: " باب ما جاء في التنزيل من ازدواج الكلام والمطابقة والمشاكلة وغير ذلك، وهو باب واسع: مرة يشاكل اللفظ باللفظ، والمعنى بالمعنى، وباللفظ دون المعنى، وبالمعنى دون اللفظ. ففما جاء من ذلك: قراءة من قرأ:**" وما يخادعون إلا أنفسهم "**[7]بالألف طابق به قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾[8].

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٣٩.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١/ ٢٧٣.

(٣) سورة الواقعة، الآية:٣٢- ٣٣ .

(٤) سورة البقرة، الآية: ٦٨ .

(٥) سورة البقرة، الآية:٧١ .

(٦) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٧٦/١.

(٧) وهذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو بضم الياء التحتية وفتح الخاء وألف بعدها وكسر الدال، يُنظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ١٣٩، وابن خالويه، الحجة في القراءات، ٦٨، والداني، التيسير في القراءات، ٢٢٥، والبنا، إتحاف فضلاء البشر، ٣٧٧/١.

(٨) سورة البقرة، الآية: ٩.

د- استشهد ببعض الآيات القرآنية؛ تنبيهًا على مسألة فقهية ترتبط بقاعدة نحوية، ومن أمثلته: يقول جامع العلوم [١]: " باب ما جاء في التنزيل معطوفًا بالواو والفاء وثمّ من غير ترتيب الثاني على الأول... فوجب أن يجوز تقديم غسل اليد والرجل على غسل الوجه في قوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [٢] هـ - اهتم بالقراءات القرآنية، وقام بتوظيفها في جانب التبويب في كتابه (الجواهر)، حيث عقد الباب الحادي عشر لما جاء في التنزيل من الإشمام والرَّوم [٣]، والباب السابع والثمانين لما جاء في التنزيل من القراءة التي رواها سيبويه في كتابه[٤]، والباب الثامن والثمانين لنوعٍ آخر من القراءات[٥]. وفي جانب التمثيل والاستشهاد لبعض الموضوعات، حيث مثل لحذف الجار بقراءة حمزة في المسألة السابعة، ومثل لإضمار المبتدأ بقراءة القصر في المسألة التاسعة[٦].

ومثل لتقديم خبر المبتدأ بقراءة ابن عامر [٧] في المسألة العاشرة، ومثل لارتفاع ما بعد الظرف به بقراءة الإفراد [٨] في المسألة الثامنة عشرة، وقراءة التسكين [٩] في المسألة التاسعة عشرة، وفي جانب الاعتراض على أبي علي

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٩٥/١.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٦.

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢١٨/١-٢٥٠.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٣/ ٩٣٥-٩٤٥.

(٥) يُنظر: المرجع السابق، ٣/ ٩٤٦- ٩٥٧.

(٦) يُنظر: المرجع السابق، ١/١، ١٢١/٢٠٦.

(٧) يُنظر: المرجع السابق، ٢٨٠/١.

(٨) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣١/٢.

(٩) يُنظر: المرجع السابق، ٥٣٢/٢.

في توجيه القراءة، اعترض عليه في توجيهه قراءة الجر بالعطف على "الساعة" [١] في المسألة الثالثة عشرة، وتوجيهه قراءة النصب بالعطف على "أن يأتي" أو الحمل على المعنى أو البدلية [٢] في المسألة الثانية والعشرون، وفي جانب التقوية لقوله مقابل قول أبي علي، احتج برواية هبيرة بالنصب عطفًا على المصدر؛ تقوية لقوله بالعطف على المصدر "الفتح" [٣]، في المسألة الثانية والعشرون.

٢-الحديث النبوي الشريف:

يظهر من مؤلفات الجامع النحوي، ندرة استشهاده بالحديث النبوي، فارتأى التقليل منه كعادة القدماء من النحويين، فاحتج به على قلة، ويمكن توضيح منهجه في توظيف الاستشهاد به على هذا النحو:

أ- استشهد به على تقرير حكم نحوي، يقول جامع العلوم [٤]: "ومن ذلك ما يروى في الحديث: " لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد "[٥] أي لا صلاة كاملة أو فاضلة"، حيث استشهد به على تقرير حذف الصفة؛ للدلالة عليها.

ب- استشهد به على تأكيد معنىً يقصده في تفسير آية من الآيات، يقول جامع العلوم [٦]:

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٤٩٠/٢.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٦٢٧/٢.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٦٢٨/٢.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٧٨٦/٣.

(٥) يُنظر: فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، ح ١٦٩٨، كتاب الصلاة، باب الأعذار في ترك الصلاة، ٥٤٩/١.

(٦) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١٩١/١.

" ومثلـــه:﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾[1] قـــد ثبـــت أن "عليين" موضع بقوله "لفي عليين". وبما في الحديث من قوله - عليه السلام - :"إنَّ أهْلَ اَلجَّنـةِ لَيتَـراءَوْنَ أهلَ عِلِّيِّين، كَمَـا تَـرَوْنَ الكَوْكَـبَ الَّـذي فـي أفُـقِ السماء"[2].

٣-كلام العرب شعرًا ونثرًا:

منح جامع العلوم كلام العرب - والشعر على وجه الخصوص - أهمية في الاستشهاد ورتبة في الاحتجاج، تأتي بعد عنايته بالنص القرآني الكريم، فجاءت مؤلفاته محتفية بهذا الفن الناطق بلسان العرب الفصحاء، فتعددت شواهده الشعرية وتفوَّقت على الشاهد النثري، والذي قل حضوره عند الجامع، وكاد ينعدم الاستشهاد به، ويمكن توضيح منهجه في توظيف الشاهد شعرًا ونثرًا على هذا النحو:

أ- أتى بالشاهد الشعري في بعض المواضع؛ اعتراضًا وردًا لرأي يخالف رأيه، يقول جامع العلوم [3]: "فإذن نجئ بقول عمرو بن معد يكرب: [4]

فَلَمَّـا رَأَيْـتُ الْخَيْـلَ زُوراً كَأَنّـهـا جَدَاوِلُ زَرْعٍ خُلِّيَتْ فَاسْبَطَرَّتِ

فجَاشَـتْ إِلـيَّ النَّفْـسُ أوَّلَ مَـرَّة فَرُدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فاسْتَقَرَّتِ

حيث أتى بالشاهد الشعري دليلاً على ورود "الفاء" في جواب "لما" معارضًا به رأي الفارسي في عدم مجيئه.

---

(١) سورة المطففين، الآية: ١٨ – ١٩.

(٢) صحيح مسلم، ح ٧٣١٩، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب ترائي أهل الجنة أهل الغرف كما يرى الكوكب في السماء، ١٤٤/٨ -١٤٥.

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٧/١.

(٤) سبق تخريج الشاهد في المسألة الأولى ص ٣٨.

ب- أتى بالشاهد الشعري في بعض المواضع ؛ للدلالة على تضافر الشاهد الشعري مع النص القرآني في الاستدلال على صحة الحكم وصوابه .

يقول جامع العلوم [١]:

"ومثل الآية قول المتنخل الهذلي [٢].

إذَا سُـدْتَهُ سُـدْتَ مِطّوَّاعَـةً ومَهْمَـا وَكَلْـتَ إلَيْـه كَفَـاهْ

حيث أتى بالشاهد الشعري؛ للدلالة على عود الذكر من الشرط في "مهما" في الشعر، كما عاد الذكر منه في القرآن.

ب- أتى بالشاهد الشعري في بعض المواضع؛ للتمثيل على جواز الحكم النحوي في ما يتصل بالتركيب اللغوي، يقول جامع العلوم [٣]: " ونحو قوله [٤] :

فـــــــإنّ بِحُبِّهـــــــا أخاك مُصَابُ القلبِ جَمٌّ بَلابلُه

حيث أتى بالشاهد الشعري؛ تمثيلًا على جواز الفصل بالظرف بين الفعل وفاعله.

ج- وفي جانب الاستشهاد بالنثر، أتى ببعض الأمثال العربية السائرة؛ تمثيلاً على قاعدة أو حكم، كقوله [٥]: "ومثله قولهم: "تسمع بالمعيدي خير من

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٣٤٩/١.

(٢) سبق تخريج الشاهد في المسألة الثانية عشرة .

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٣٥/٢.

(٤) سبق تخريج الشاهد في المسألة الثالثة والعشرون.

(٥) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٦٣٠/٢.

أن تراه"[١]، حيث استشهد به على جواز حذف "أن"، و قوله [٢]: "كقولهم: سرعان ذا إهالةً "[٣]، حيث استشهد به على اسم الفعل، وقوله[٤]: "وكقولهم: عسى الغوير أبؤسا"[٥]، حيث استشهد به على سماع مجيء خبر "عسى" مفردًا، والقياس أن يكون جملة فعلية مصدرة بـ"أن والفعل".

ثانيًا: موقفه من القياس:

يقصد بالقياس: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[٦]، وقيل:"هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[٧]، وقيل:"إلحاق الفرع بأصل بجامع"[٨]، وقيل: "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع"[٩].

وجامع العلوم قد تحدث عن القياس في تواليفه، وعمل به في النظائر، حيث حمل النظير على نظيره، واستدل به في مواضع كثيرة؛ باعتباره أصلاً يقوم به الاستدلال على الأحكام النحوية، ويمكن توضيح ملامح منهجه في

---

(١) يُنظر: الميداني، مجمع الأمثال، ١١٣/١، ويضرب مثلًا:لمن خبره خير من مرآه.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١٥٦/١.

(٣) يُنظر: الميداني، مجمع الأمثال، ١١٣/١، ويضرب مثلًا: لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته.

(٤) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٩٠٩/٣.

(٥) يُنظر: العسكري، جمهرة الأمثال، ٥٠/٢، ويضرب مثلًا: لمن يخبر بالشر فيتهم به.

(٦) يُنظر: الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ، ٤٥.

(٧) يُنظر: أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، لمع الأدلة ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، ج١ (دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م) ، ٩٣.

(٨) يُنظر: المرجع السابق .

(٩) يُنظر: المرجع السابق .

توظيف القياس النحوي، فيما تناوله من مسائل العربية على هذا النحو:

أ- استند على القياس عند نظم بعض أبواب كتابه " الجواهر"، حيث أدرج النظائر المتماثلة من الآي تحت عنوان الباب، بقياس إحداها على أخرى، وقد ألمح الجامع إلى ذلك الصنيع في نهاية الباب الثالث والثلاثون، بقوله[١]:" فهذا قياس ما يرد عليك مما قد فاتني منه، والله أعلم " بمعنى أنه قاس ما قد جمعه من الآي، وما نّد عنه وغاب عن تدوينه، مما هو نظير ما تقدم، فذاك قياسه.

ب- استعمل جامع العلوم القياس بلفظه الصريح ومدلوله الملحوظ من سياق كلامه، في بعض المواطن، ومن ذلك قوله في الباب الرابع عشر [٢]:"... فحذف الموصوف وأقيمت (الكاف) التي هي صفته بمقامه، وعلى هذا جميع ما جاء في التنزيل من قوله (كما)... وعلى هذا قياس كاف التشبيه في التنزيل"، حيث صرح بلفظ القياس، وعمل بمدلوله فيما أورده من الآيات.

وفي البعض الآخر اكتفى بمدلوله في العمل - وإن لم يصرح بلفظه – يقول جامع العلوم [٣]:

"وقيل (الهاء) تعود إلى (الأنداد)، كما قال سيبويه في قوله:

﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾[٤]، وفي الأخرى:

﴿مِّمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾ [١] "،حيث يفهم من كلامه هنا القياس، وإن لم يصرح

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٧٦٨/٢.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٢٨٧/١-٢٨٨.

(٣) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٥٢/٢.

(٤) سورة النحل، الآية: ٦٦.

بلفظه .

ج- استعان الجامع النحوي بالقياس؛ تعضيدًا لرأيه وتمكينًا لقبوله، وخاصة في مواطن الاعتراض، ومنها على سبيل المثال: ما ورد في المسألة الحادية والعشرين [٢]: من اعتباره "الأيمان"، من أبنية (أفعال) باعتباره جمع قلة ضارع الواحد، - كما هو الظاهر من مذهب سيبويه -، وقياسه قياسًا مطردًا في جميع ما جاء على بناء "أفعال"حيث قاس "الأيمان" على "الأنعام"؛ باعتبارهما في مجرى الآحاد، وتم الرد على رأي الجامع في موضعه عند عرض المسألة.

د- أخذ جامع العلوم بالقياس على قول النحويين، حيث استعمل لفظ القياس مضافًا إلى قولهم فقاس عليه، ومن ذلك، قوله[٣]:" يجوز أن يكون "من" زيادة على قياس قول أبي الحسن " حيث أن مذهب أبي الحسن الأخفش جواز زيادة (من) في الكلام مطلقًا[٤].

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٢١.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٥٧٤/٢.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٣٠٣/١.

(٤) يُنظر: الأخفش، معاني القرآن، ٩٨/١، ٩٩، ٢٥٤، ٢٩٠/٢، ٢٧٤، ٤٦٤.

الفصل الثالث: موقفه من التعليل النحوي

للتعليل النحوي تأثير بارز في الدرس النحوي؛ باعتباره مشهدًا من مشاهد الاحتجاج الاستدلالي في أصول النحو، كما أنه مِعْول رئيس وركيزة أساسية، في تثبيت الأحكام النحوية وتقوية الاحتجاج بها، فمعرفة الحكم تستدعي الدليل المؤيد له، و معرفة الدليل تقتضي التعليل المسوغ لقبوله، فهو ظاهرة تعمقت في الواقع اللغوي والدرس النحوي، يفسرها نزوع العقل البشري إلى بحث الأسباب ومسبباتها، والغوص في فهم العلة وما تكنه في أعماقها، فكل هذا يحرض لديهم داعي التساؤل في تفهم تغير موقع الكلمة في إعرابها بين الأحوال الإعرابية، وما يتصل بها من أثر العوامل في ذلك، فالاستفهام عن العلة النحوية، و اصطحاب العلة مع الحكم النحوي قديم في الدرس اللغوي النحوي.

ومن المعروف أن الظواهر النحوية يقررها العرف اللغوي المبني على الاستعمال، وهذا يستلزم الكثير من التعليل المتعدد؛ نتيجة للاجتهادات الشخصية، والتي انقلبت فيما بعد إلى خلافات شخصية ومدرسية، احتفلت بها كتب الخلاف النحوي.

فالعلل النحوية كما يقول الزجاجي [1]: "إنما هي مستنبطة أوضاعًا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها"، فالنحويون واللغويون قد استقرؤا ما ثبت لديهم من كلام العرب، وفحصوا علله بدقة وعناية؛ بغية الاطراد في الإعراب والتصريف والاشتقاق، وما جاء عندهم منفردًا عن بقية بابه، من حيث مفارقة القياس ومخالفة الأصول، عدّوه شاذًا، وبحثوا عن علةٍ،

---

(١) يُنظر: أبو القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٤ (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٢م)، ٦٤ .

أو سبب لذلك.

وقد فرق الزجاجي بين ثلاثة أضرب من العلل النحوية، حيث أتى بها على هذا النحو:

١- **العلة التعليمية**: " وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب "[١]، بحيث يعرف بها ما يلحق كل كلمة من رفع وجر ونصب وجزم، ومعرفة العامل فيهما في تلك الأحوال،كتعليل نصب الاسم ورفع الخبر بدخول "إنّ" عليهما، فهي - بلا شك- خير معين على التتبع اللغوي والاستقراء النحوي، وأنجع طريقة وأجل منهج؛ لتعليم النحو وتعلمه، فهي تقف عند حدود القاعدة النحوية الناتجة عن الاستقراء دون إطالة وإسهاب، أو توسّع وتغلل في التعليل، مستندة على إيضاحها بكثير من الأمثلة.

٢- **العلة القياسية:** وهي الأجوبة الثانية في أحكام الإعراب والبناء، يقول الزجاجي [٢]:" فأمّا العلّة القياسية: فأن يقال لمن قال نصبتَ زيدًا بإنّ، في قوله: (إنّ زيدًا قائم) ولِمَ وجب أن تنصب "إنّ" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحُمِلت عليه فأعلمت أعماله لمّا ضارعته "، فهي لا تكتفي بوصف الظاهر، بل تتعمّق في كشف علة عمل العوامل؛ لتوضيح السبب الذي استدعى عملها على وجه معيّن.

٣- **العلة الجدلية النظرية:** وهي الأجوبة الثالثة في أحكام البناء والإعراب، يقول أبو القاسم الزجاجي [٣]:" وأمّا العلة الجدلية النظرية فكلّ ما يُعتلّ به في باب "إنّ" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف

---

(١) يُنظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٦٤.

(٢) يُنظر: المرجع السابق .

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٦٥ .

الأفعال؟ وبأي الأفعال شبّهتموها؟ أبالماضية، أو المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبّهتموها بالأفعال، لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدًا عمرو، وهلاّ شبّهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنّه هو الأصل، وذاك فرع ثانٍ؟ فأي علة دعتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأي قياس اطّرد في ذلك؟" وهذا النوع من العلة تكلّف وتزيّد لا طائل تحته فليس له جدوى في ضبط الألسنة؛ لبعده عن الواقع اللغوي، وانصبابه على النظرة العقلية الخالصة، وقد أطلق عليه ابن مضاء القرطبي (العلل الثوالث)، ونادى بإسقاطه من النحو(١).

وما تقدم ذكره، ما هو إلا توطئة وتمهيد في الحديث؛ بقصد الدخول إلى غرض المبحث في محاولة استظهار منهج جامع العلوم في تناول التعليل النحوي، وكيفية توظيفه له في مسائل العربية، وما يتصل بها من أحكام وتقديرات نحوية، ويمكن توضيح منهجه في التعليل على هذا النحو:

أ- اعتنى جامع العلوم عناية شديدة بالتعليل النحوي، حيث كان يتلمس العلل فيما يحتاج إلى علة وتبرير، وذلك بما يراه مناسبًا لغرض الإقناع بما يقول، في ضوء منهج اتسم بجودة الأسلوب وقوة الحجة، اعتمد فيه على التساؤل عن العلة، والإجابة عنها في سياق كلامه، ومنه قوله(٢): "فإن قيل كيف يستقيم الحمل على المرض، والآية نزلت في رسول الله - صلى الله عليه وآله وأصحابه - وكان المنع بالعدو؟ قلنا إن النصوص إذا وردت لأسباب لم تعلق بها، إلا أن يكون السبب منقولا معها... فأما إذا وردت مطلقة عن الأسباب،

---

(١) يُنظر: ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢)، الرد على النحاة، تحقيق:شوقي ضيف، ط٢ (القاهر: دار المعارف،١٩٨٢م)، ١٣٠-١٣١.

(٢) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١/ ٣٣٣-٣٣٤.

فيعمل بظاهرها، ولا تحمل على السبب... "، حيث طرح تعليله في سياق حديثه عن الخلاف الذي قدمه حول تقدير المقصود بالإحصار بين الحصر بمرض والحصر بعدو.

ب- حرص جامع العلوم على ذكر النوع الأول من العلل، وهو ما يسمى بالعلة التعليمية؛ بقصد إفادة الدارس وتنمية ثروته النحوية، من خلال تطعيمه بالأسباب المستوحاة من كلام العرب، وإبعاده عن جدلية العقل ونظرته الخالصة؛ ليتسنى لمن قرأ كلامه فهم مقصوده بيسر وسهولة، ومن ذلك قوله [1]:" كذلك بني (دُوْنَكَ) و(حِذْرَكَ) ونحوه؛ لوقوعه موقع فعل الأمر ألا ترى أنهم بنوا (رُوَيْدَ) في هذا الباب مع أنه مصغر. فما عداه من هذه الأسماء أجدر بالبناء. وإذا كان كذلك لم يجز أن يتعرب (مكَانَك) بإعراب بعد ما سُمي به الفعل، فإذا لم يجز أن يتعرب بما كان متعربًا قبل أن سُمي به الفعل، ولم يجز أن يعرب بشيء بعدما سمي به ثبت أنه غيرمُعرب. وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش.وإذا لم يكن معرباً كان مبنيًا، ولم يجز أن يكون في موضع رفع ولا نصب ولا جر؛ لأن ما يعمل في الأسماء لا يعمل فيه الآن عامل،أما ما يعمل في الفعل فلا يعمل فيه أيضًا؛ لأنه ليس بفعل، فإذا كان كذلك ثبت أنها غير معربة..." [1]، وهذه محاولة من جامع العلوم لتقريب مقصود النحاة من بناء أسماء الأفعال وجعلها غير معربة؛ لأنها وقعت موقع ما لا يكون إلا مبنيًا.

ج- استعان جامع العلوم بالتعليل النحوي في سياق اعتراضه على أبي علي الفارسي؛ بغية التعضيد لرأيه والتعزيز لقوله، فجاء التعليل مبثوثًا في بعض المسائل دون الأخرى، حيث أتى بالتعليل في المسألة الرابعة: حيث علل

---

(١) يُنظر: الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١٤٩/١ .

جواز العطف على الضمير المرفوع؛ بوقوع الفصل بالمفعول به [١]، والخامسة والسابعة: حيث علل فيهما تعدي الفعل إلى اثنين؛ بكون الحرفين المعدّى بهما مختلفين [٢]، والثانية عشرة: حيث علل عدم اختياره معنى "الذي"؛ للحاجة الى تقدير العائد، وخلوها من الفائدة المعنوية، ولم يختر معنى "من" لقلته، وكلام الله لا يحمل عليه، والثالثة عشرة: حيث علل اعتراضه ؛ بعود الضمير " الهاء" إلى الله –سبحانه وتعالى- والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرون: حيث علل لرفع الظرف ما بعده على المذهبين؛ لوقوعه حالاً أو صفةً أو خبرًا [٣].

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ٨٤/١.

(٢) يُنظر:الباقولي، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ١١٣/١، ١٢١.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٣٤٩/١، ٤٩١/٢، ٥٢١، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٧

الخاتمـــة والنتائج

كما بَدَأتُ دراستي هذه بالحمد والثناء لله ﷻ، أختتم ما بدأته بالشكر له سبحانه شكرًا يليق بجلاله وعظمته، نظير عطائه وتوفيقه، إذ يسَّر لي إنجاز ما عزمت عليه، وحقق لي ما قصدت إليه، في مناقشة علمية مع علمين من مشاهير النحاة هما: الفارسي والباقولي، في بحث بعنوان:

"اعتراضات جامع العلوم الباقولي على أبي علي الفارسي".

فقد بلغت تلك الاعتراضات ثلاثًا وعشرين مسألةً، عرضتها، وناقشتها، ورجحت فيها الرأي الذي رأيته راجحًا، مع بيان موقف الباقولي من السماع والقياس وكذلك التعليل النحوي.

ففي نهاية هذا الدراسة، وقبل أن أطوي صفحاتها، سأجمل حديثي في خلاصة توجز أهم ما أفضت إليه الدراسة:

- تباينت مسائل الاعتراض عند جامع العلوم في عنوانها وشكلها ومضمونها، فجاء منهجه في الاعتراض متنوعًا، متعددًا في صوره شكلاً ومضمونًا.

- فمن حيث الشكل:

* غَلَبَ على مسائل الاعتراض البدء برأي أبي علي – محل الاعتراض – وتعقيبه برأي جامع العلوم، وذلك فيما يخص التمهيد لبدء مسألة الاعتراض.

* غَلَبَ على مسائل الاعتراض السكوت عن مصدر النقل عن أبي علي في كتبه، وذلك فيما يتصل بالتصريح بمصدر الكلام المنقول.

* تركزت غالبية تراكيب الاعتراض في سياق التنبيه والتلميح، وتراوحت البقية بين نفي وتصويب واختيار وتهكم .

* غلب على منهج جامع العلوم التوسط في عرض المسائل، بينما يُلحظ عليه الإطالة في بعض المسائل، وانحصر القصر في العرض في بعض آخر .

- ومن حيث المضمون:

* يعتبر داعي الرفض والرد لقول الفارسي من أكثر الأسباب ورودًا في اعتراضات الجامع، يليه داعي التنبيه على سهوه، ثم داعي الكشف عن اضطراب أقواله، وجاء داعي الاستدراك على إغفاله منفردًا في مسألة واحدة.

* تصدر الحكم النحوي محاور الاعتراض النحوي الواردة في مسائل البحث، وتساوى محور التقدير النحوي ومحور العامل النحوي في الورود، بينما انحصر محور التعليق النحوي في مسألتين اثنتين.

* وافق الجامع رأي الجمهور من النحاة المعربين والمفسرين في أكثر المسائل، وخالف رأيهم في أغلب ما بقي، وأنفرد بالرأي في بضع مسائل مما تبقى.

* تناسبت مسائل الاعتراض بين الاستدلال وعدمه، فبعضها استدل له واحتج، والبعض الآخر خلا من الاستدلال والاحتجاج، وذلك فيما يخص الاستدلال لاعتراضه والاحتجاج له.

* تناسبت مسائل الاعتراض بين التعليل وعدمه، فبعضها علل له وسوّغ، والبعض الآخر خلا من العلة والتسويغ .

* تناسبت مسائل الاعتراض بين تمسك الباقولي برأيه وعدمه، فبعضها تمسك فيها برأيه والتزم، والبعض الآخر تردد رأيه واضطرب.

* تناسبت مسائل الاعتراض بين صحة الاعتراض وعدمه، فبعضها صح فيها اعتراضه واستقام، والبعض الآخر بَطُلَ اعتراضه فيها ورُفِضَ.

- اعتنى جامع العلوم بالقرآن الكريم، فأكثر من الاستشهاد بآياته وقراءاته،

وجعلـه فـي المقـام الأول للاحتجـاج، و أشـار إلـى أهميـة تقديمـه علـى غيـره مـن المسموعات، وجعلـه فـي الصـدارة مـن شـواهده، حيـث استشـهد بـه تقويـةً لرأيـه وتأكيدًا، أو تقريرًا لجانب بلاغي، أو تنبيهًا على مسألة فقهية.

- قلـة استشـهاد الجـامع بالحـديث النبـوي الشـريف، ومـا ورد عنـده مـن استشهاد به، كان لتقرير حكم نحوي، أو تفسير معنىً يقصده.

- منح جامع العلوم كلام العرب - والشعر علـى وجـه الخصـوص - أهميـة في الاستشهاد ورتبـة فـي الاحتجـاج، فتعـددت شـواهده الشـعرية، وتفوَّقت علـى الشاهد النثري، حيث جاء به اعتراضًا وردًا لرأي يخالف رأيه، أو الدلالـة علـى تضافر الشاهد الشعري مع النص القرآني في الاستدلال للحكم، أو التمثيل، بينما اقتصر الشاهد النثري على التمثيل.

- تحدث جامع العلوم عن القياس في تواليفه، وعمل به فـي النظـائر، حيث حمل النظير على نظيره، واستدل به فـي مواضـع كثيـرة، واستند عليـه فـي نظم أبواب كتابه (الجواهر)، كما استعان بـه فـي تعضـيد رأيـه وتمكينـه، وأخذ أيضًـا بالقياس على قول النحويين السابقين له.

- اعتنـى جـامع العلـوم عنايـة شـديدة بالتعليـل النحـوي، حيـث كـان يـتلمس العلل فيمـا يحتـاج إلـى علـة وتبريـر، وحـرص علـى ذكـر العلـة التعليميـة؛ بقصـد إفادة الدارس، وتنمية ثروته النحوية ليتسنى لمن قرأ كلامـه فهم مقصـوده بيسـر وسـهولة، كمـا اسـتعان بالتعليـل النحـوي فـي سـياق اعتراضـه علـى أبـي علـي الفارسي؛ بغية التعضيد لرأيه والتعزيز.

* وصلى الله على نبيّنا مُحمّد وعلى آله وصحبه وسلـم *

الفهارس

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس القراءات القرآنية.
- ٣- فهرس الأحاديث الشريفة.
- ٤- فهرس الشعر.
- ٥- فهرس الأمثال.
- ٦- فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــــــــــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾	الفاتحة:٤	١	- ٤٤ -، - ٥٣ -، - ٥٤ -
﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ﴾	البقرة:	٢	- ٤٣ -
﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ﴾	البقرة:٧	٢	- ٦٢ -
﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾	البقرة:٩	٢	- ٢٥٣ -
﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾	البقرة:١٨	٢	- ٢٥١ -
﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾	البقرة:٢٤	٢	- ١٤٥ -
﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾	البقرة:٣٥	٢	- ٧٠ -
﴿هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾	البقرة:٣٩	٢	- ٢١٦ -
﴿إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا فَارِضٞ﴾	البقرة:٦٨	٢	- ١٢١ -، - ٢٥٢ -
﴿إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا ذَلُولٞ﴾	البقرة:٧١	٢	- ١٢١ -، - ٢٥٢ -
﴿أَفَتَطۡمَعُونَ أَن يُؤۡمِنُواْ لَكُمۡ﴾	البقرة:٧٥	٢	- ٨٣ -
﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ﴾	البقرة:٧٦	٢	- ٨٧ -
﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ﴾	البقرة:٨٩	٢	- ٣٣ -
﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ وَكَانُواْ مِن قَبۡلُ يَسۡتَفۡتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾	البقرة:٨٩	٢	- ٣٦ -
﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾	البقرة:٨٩	٢	- ٣٨ -

الآيـــــــــــــــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ... فَلَمَّا جَآءَهُم﴾	البقرة:٨٩	٢	- ٤٢ -
﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	البقرة:٨٩	٢	- ٤٢ -
﴿وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾	البقرة:٩٣	٢	- ٤٩ -
﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾	البقرة:٢٣٥	٢	- ٨٠ -
﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾	آل عمران:٩	٣	- ٤٧ -
﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾	آل عمران:٧٣	٣	- ٧٦ -
﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾	آل عمران:٧٣	٣	- ٨٥ -
﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾	النساء:٤	٤	- ٥٦ -
﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ﴾	النساء:٢٤	٤	- ١٤٢ -
﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾	النساء:٢٤	٤	- ١٤٢ -
﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ﴾	النساء:٢٤	٤	- ١٤٣ -، - ١٤٤ -، - ١٤٥ -
﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾	النساء::٦٩	٤	- ٥٦ -
﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ﴾	النساء:٩٠	٤	- ٢١٦ -
﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾	المائدة:١	٥	- ٤٧ -
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾	المائدة:٦	٥	- ١٨ -
﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾	المائدة:٦	٥	- ٢٥٣ -
﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾	المائدة:٢٤	٥	- ٧٠ -

الآيـــــــــــــــــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾	المائدة:٥٢	٥	- ٢٠٦ -، - ٢٠٦ -
﴿أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾	المائدة:٥٢	٥	- ٢١٠ -
﴿فَيُصْبِحُوا۟﴾	المائدة:٥٢	٥	- ٢١١ -
﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾	المائدة:٥٣	٥	- ٢٠٥ -
﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾	المائدة:٨٩	٥	- ٢٠٠ -
﴿بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ ۖ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾	المائدة:٨٩	٥	- ٢٠٠ -
﴿هَدْيًۢا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾	المائدة:٩٥	٥	- ٤٦ -، - ٤٧ -
﴿صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ﴾	الأنعام:٣٩	٦	- ٢٥٢ -
﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ﴾	الأنعام:٤٥	٦	- ١٩١ -
﴿لَهُۥٓ أَصْحَـٰبٌ﴾	الأنعام:٧١	٦	- ١٥٧ -
﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَـٰبٌ﴾	الأنعام:٧١	٦	- ١٥٧ -
﴿لَهُۥٓ أَصْحَـٰبٌ﴾	الأنعام:٧١	٦	- ١٦٣ -، - ١٦٧ -
﴿أَصْحَـٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ﴾	الأنعام:٧١	٦	- ١٨٣ -
﴿حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَـٰبٌ﴾	الأنعام:٧١	٦	- ١٩٥ -
﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾	الأنعام:٨٣	٦	- ٢١٤ -، - ٢١٥ -
﴿مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ﴾	الأنعام:٩١	٦	- ٧١ -
﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ﴾	الأنعام:٩٦	٦	- ٩٣ -
﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾	الأنعام:١٤٨	٦	- ٧١ -

الآيـــــــــــــــــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ﴾	الأنعام:١٥٤	٦	- ١٧٥ -
﴿كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ﴾	الأعراف:٢٧	٧	- ٧٩ -
﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعًا وَخُفۡيَةً﴾	الأعراف:٥٥	٧	- ١٥١ -
﴿وَنَصَحۡتُ لَكُمۡ﴾	الأعراف:٧٩	٧	- ٨١ -
﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٍ﴾	الأعراف:١٣٢	٧	- ١٤٣ -
﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ﴾	الأعراف:١٣٢	٧	- ١٤٣ -
﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾	الأنفال:٦٧	٨	- ٥١ -
﴿مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ﴾	التوبة:١٤	٩	- ٦٤ -
﴿وَفِى ٱلنَّارِ هُمۡ خَٰلِدُونَ﴾	التوبة:١٧	٩	- ١٦٨ -
﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا﴾	هود:٤١	١١	- ١٦٢ -
﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾	هود:٤١	١١	- ١٦٢ -
﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾	هود:٤١	١١	- ١٦٧ -
﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا﴾	هود:٤١	١١	- ١٨٣ -، - ١٩٥ -
﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجۡمَعُوٓاْ﴾	يوسف:١٥	١٢	- ٣٦ -، - ٤٠ -
﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾	يوسف:١٧	١٢	- ٨٦ -
﴿خَلَصُواْ نَجِيّٗا﴾	يوسف:٨٠	١٢	- ٥٧ -
﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ﴾	يوسف:٩٦	١٢	- ٣٤ -
﴿جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ﴾	يوسف:١١٠	١٢	- ٢٠٧ -
﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾	الرعد:٢٣	١٣	- ٦٦ -، - ٧٠ -

الآيـــــــــــــــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾	الرعد:٢٣	١٣	- ٧٣ -
﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾	إبراهيم:٤٣	١٤	- ٥٦ -، - ٦٣ -
﴿هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى﴾	الحجر:٦٨	١٥	- ٥٧ -
﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾	النحل:٦٦	١٦	- ٢٠١ -، - ٢٠٢ -، - ٢٠٣ -
﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾	النحل:٦٦	١٦	- ٢٥٩ -
﴿أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾	الإسراء:٥٧	١٧	- ١٧٥ -
﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾	الكهف:١٨	١٨	- ٩٣ -، - ٩٣ -
﴿ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾	الكهف:٢٢	١٨	- ٢١٦ -
﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾	الكهف:٤٤	١٨	- ١٦٧ -، - ١٨٣ -، - ١٩٥ -
﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	مريم:٦٩	١٩	- ١٧٥ -، - ١٧٥ -
﴿فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾	طه:١٢	٢٠	- ١٠٤ -
﴿فَٱسْتَمِعْ﴾	طه:١٣	٢٠	- ١٠٤ -
﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾	الحج:٥	٢٢	- ٥٦ -
﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾	الحج:٩	٢٢	- ٤٦ -
﴿مِّمَّا فِى بُطُونِهَا﴾	المؤمنون:٢١	٢٣	- ٢٥٩ -
﴿سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾	المؤمنون:٦٧	٢٣	- ١٨٨ -، - ١٩١ -

الآيـــــــــــــــــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا ﴾	المؤمنون:٨٣	٢٣	- ٧٠ -
﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾	النور:٢٤	٢٤	- ١٩٤ -
﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾	الفرقان:٢٢	٢٥	- ٩٧ -
﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	الشعراء::١٦	٢٦	- ٥٧ -
﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ ﴾	الشعراء:٧٧	٢٦	- ٥٧ -
﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ﴾	الشعراء:١٩٧	٢٦	- ١٢٦ -، - ١٢٩ -
﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾	العنكبوت:٦٥	٢٩	- ٣٤ -
﴿إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ ﴾	الروم:٥٠	٣٠	- ٦٤ -
﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى ﴾	لقمان:١٤	٣١	- ٨١ -
﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾	لقمان:٣٢	٣١	- ٣٥ -، - ٤٠ -
﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾	الأحزاب:٣٥	٣٣	- ٩٢ -
﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ ﴾	الأحزاب:٤٣	٣٣	- ٧٠ -
﴿لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ ﴾	سبأ:٤٥	٣٤	- ٦٢ -
﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ﴾	ص:٢٤	٣٨	- ١٥١ -
﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾	ص:٥٠	٣٨	- ١٣٣ -، - ١٣٥ -، - ١٣٦ -
﴿ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾	ص:٥٧	٣٨	- ١٨٥ -
﴿ وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ ﴾	ص:٥٨	٣٨	- ١٨٢ -، - ١٩٥ -

الآيـــــــــــــــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾	الزمر:١٩	٣٩	- ١٧٦ -
﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَىٰ ٱلْإِيمَٰنِ﴾	غافر:١٠	٤٠	- ٢١٤ -، - ٢٢١ -
﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم﴾	غافر:٥٠	٤٠	- ١٣٠ -
﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾	غافر:٦٠	٤٠	- ١٥٠ -
﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾	الشورى:٥١	٤٢	- ٢٠٦ -
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾	الزخرف:٨٤	٤٣	- ١٧٢ -، - ١٨٠ -
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾	الزخرف:٨٤	٤٣	- ١٧٤ -
﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾	الزخرف:٨٥	٤٣	- ١٥٠ -، - ١٥١ -
﴿بِٱلْحَقِّ﴾	الزخرف:٨٦	٤٣	- ١٥٣ -
﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾	الزخرف:٨٨	٤٣	- ١٥٠ -
﴿وَقِيلِهِۦ﴾	الزخرف:٨٨	٤٣	- ١٥٠ -
﴿يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾	الزخرف:٨٨	٤٣	- ١٥١ -
﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾	الزخرف:٨٩	٤٣	- ١٥٤ -
﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾	الأحقاف:٢٠	٤٦	- ٧٩ -
﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾	الذاريات:١٨	٥١	- ١٦٨ -
﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾	الواقعة:٣٢- ٣٣	٥٦	- ١٢١ -، - ٢٥٢ -
﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾	الواقعة:٧٥	٥٦	- ٦٤ -
﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ﴾	الحديد:٢٢	٥٧	- ١١٧ -

الآيـــــــــــــــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾	الحديد:٢٢	٥٧	- ١٢١ -
﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾	القلم:١٠	٦٨	- ٩٩ -
﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾	القلم:١٤	٦٨	- ٩٦ -
﴿إِذَا تُتْلَىٰ﴾	القلم:١٥	٦٨	- ٩٧ -
﴿قَالَ﴾	القلم:١٥	٦٨	- ٩٧ -
﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾	القلم:١٣ ١٤	٦٨	- ٩٠ -، - ٩٦ -
﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾	القمر:٥٥	٦٨	- ٦٢ -
﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	القيامة:١	٧٥	- ١١٥ -
﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ﴾	القيامة:١٤	٧٥	- ١٩٣ -، - ١٩٥ -
﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ﴾	الإنسان:٥	٧٦	- ١٩٢ -
﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ﴾	الإنسان:١٩	٧٦	- ١٨٨ -
﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ﴾	الإنسان:٢١	٧٦	- ١٨٧ -
﴿وَسَقَىٰهُمْ﴾	الإنسان:٢١	٧٦	- ١٩٢ -
﴿إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً﴾	الإنسان:٢٢	٧٦	- ١٩٢ -
﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾	النبأ:١٩	٧٨	- ١٣٦ -
﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾	الانفطار:١٩	٨٢	- ٥٤ -
﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾	المطففين:١٨ – ١٩	٨٣	- ٢٥٥ -
﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾	الطارق:٩	٨٦	- ٢٢١ -
﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾	الفجر:٢٢	٨٩	- ٤٩ -

الآيـــــــــــــــــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا وَٱلۡقَمَرِ﴾	الشمس:١ ٢	٩١	- ١١٠ -
﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾	الشمس:٩	٩١	- ٧٩ -
﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ﴾	الضحى:٥	٩٣	- ١١١ -
﴿أَفَلَا يَعۡلَمُ إِذَا بُعۡثِرَ مَا فِي ٱلۡقُبُورِ﴾	العاديات:٩	١٠٠	- ٢٢١ -

فهرس القراءات القرآنية

م	القراءة القرآنية	السورة ورقم الآية	رقم الجزء	الصفحة
١	وما يخادعون إلا أنفسهم	البقرة:٩	١	- ٢٥٢ -
٢	ويقولَ الذين آمنوا	المائدة:٥٣	٦	- ٢٠٥ -
٣	ويقولَ الذين آمنوا	المائدة:٥٣	٦	- ٢٠٦ -
٤	يقُولُ الذين آمنوا	المائدة:٥٣	٦	- ٢٠٥ -
٥	ثم لم تكن فِتْنَتَهُم إلا أن قالوا	الأنعام:٢٣	٧	- ١٢٩ -
٦	ثم لم تكن فِتْنَتَهُم إلا أن قالوا	الأنعام:٢٣	٧	- ١٣١ -
٧	أن يعمروا مسجد الله	التوبة:١٧	١٠	- ٦٤ -
٨	أني أنا ربك	طه:١٢	١٦	- ١٠٦ -
٩	وَأَنَّا اخترناك	طه:١٣	١٦	- ١٠٢ -
١٠	وأَنَّا أَخْتَرْنَاكَ	طه:١٣	١٦	- ١٠٣ -
١١	إِلا أَنَّهُمْ لَيَأكُلُونَ	الفرقان:٢٠	١٨	- ١١٠ -
١٢	أو لم تكن لهم آيةٌ	الشعراء:١٩٧	١٩	- ١٢٧ -
١٣	إلى أثر رحمة الله	الروم:٥٠	٢١	- ٦٤ -
١٤	وأُخَرُ من شكله أزواج	ص:٥٨	٢٣	- ١٨٢ -
١٥	وَقِيلَهُ يارب	الزخرف:٨٨	٢٥	- ١٥٠ -
١٦	وَقِيلُهُ يارب	الزخرف:٨٨	٢٥	- ١٥٠ -
١٧	فلا أقسم بموقع النجوم	الواقعة:٧٥	٢٧	- ٦٥ -
١٨	لأقسم بيوم القيامة	القيامة:١	٢٩	- ١١٠ -
١٩	عَالِيَتَهُمْ ثياب سندس	الإنسان:٢١	٢٩	- ١٨٧ -
٢٠	عَالِيْهِمْ ثياب سندس	الإنسان:٢١	٢٩	- ١٨٧ -

فهرس الأحاديث الشريفة

م	الحديث	الصفحة
١	لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد	- ٢٥٤ -
٢	إنَّ أهْلَ اَلجَّنةِ لَيتَراءَوْنَ أهلَ عِلِّيِّين، كَمَا تَرَوْنَ الكَوْكَبَ الَّذي في أفُقِ السماء	- ٢٥٥ -

فهرس الشعر

صدر البيت	قافية البيت	البحر	الصفحة
" الباء "			
بِها جِيَفُ الحَسْرى، فأمَّا عِظامُها	فَبِيْضٌ، وأمَّا جِلْدُها فَصَليبُ	الطويل	- ٥٧ -
فبِتُ كأَنَّ العَائِداتِ فَرَشْنَنِيْ	هَراسًا بهِ يُعْلَى فِراشِي وَ يُقْشَبُ	الطويل	- ٨٣ -
لَمَّا اتَّقى بيَدٍ عظيمٍ جرمها	فتركتُ ضاحَي جِلْدِها يَتَذَبْذَبُ	الكامل	- ٤١ -
" التاء "			
فَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَيْلَ زُوراً كَأَنَّـها	جَدَاوِلُ زَرْعٍ خُلِّيَتْ فَاسْبَطَـرَّتِ	الطويل	- ٣٩ -، - ٢٥٦ -
فجَاشَتْ إِليَّ النَّفْسُ أَوَّلَ مَـرَّة	فَرُدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فاسْتَقَرَّتِ	الطويل	- ٣٩ -، - ٢٥٦ -
" الحاء "			
ورَأيتُ زَوْجَكِ فِيْ الوغَى	مُتَقَلِّدًا سيفًا ورمحًا	الكامل	- ٢٠٧ -
" الدال "			
لَقَدْ نِلْتَ عَبْدَاللهِ وابنُكَ غَايةً	مِنْ المَجْدِ مَنْ يَظْفَرْ بِها فَاقَ سُؤْدُدَا	الطويل	- ٧١ -
	وَلَكِنّنِي مِنْ حُبِّها لَكَمِيدُ	الطويل	- ١١١ -
مُلِئْتَ رُعْباً وقَوْمٌ كُنْتَ راجِيَهُمْ	لَمَّا دَهَمْتُكَ مِنْ قَوْمِي بآسَادِ	البسيط	- ٧١ -
" الراء "			
فَارَقَنَا قبْلَ أَنْ نُـفارِقَـهُ	لَمّا قَضى منْ جِماعِنَا وَطَرَا	البسيط	- ٥٠ -
فما تكُ يا بن عبد الله فينا		الوافر	- ١٤٣ -
أكُلَّ امْرِئٍ تحسبين امرَأ	ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا	المتقارب	- ٥١ -
عشيَّة فَرَّ الحـارِثيُّون بعْدَمَا	قَضَى نَحْـبَهُ في ملتقى القومِ هوبرُ	الطويل	- ٥٢ -

صدر البيت	قافية البيت	البحر	الصفحة
	وَلَا مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ	الطويل	١٧٤ - -
فقلنا: أسْلِمُوا إنّا أخُوكُمْ	فقد برِئَتْ من الإحَنِ الصُّدُورُ	الوافر	٥٩
تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى ادَّكَرَتْ	فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبالٌ وَإِدْبَار	المنسرح	٤٩
فلَمَّا رأى الرَّحْمنُ أنْ ليسَ فيكمُ	رشيدٌ ولا ناهٍ أخاه عن الغدْرِ	الطويل	٣٥
فصَبَّ عليكم تَغْلِبَ ابنةَ وائلٍ	فكانوا عليكم مثل راغِيَةِ البَكْرِ	الطويل	٣٥
فَلمَّا عَشِيَّةً	دَعَوا يا لَكَلْبٍ واعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ	الطويل	٧٢
وَقَتِيلُ مُـرَّةَ أثْـأَرَنَّ فإنّــهُ	فَرْعٌ وَإِنَّ أَخَاهُمُ لَمْ يَثْـأَرِ	الكامل	١١٣
" السين "			
الوَارِدُونَ وتَيْمٌ في ذَرَا سَبأٍ	قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الجَوامِيسِ	البسيط	٥٩
كُلُوا في بعضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا	فإنّ زَمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ	الوافر	٥٨
" العين "			
إذا قِيْلَ أَيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيْلَةٍ	أشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ	الطويل	٨١
لَئِن تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بيوتُكُمْ	لَيَعْلَـمُ رَبِّي أَنَّ بيتـيَ واسـعُ	الطويل	١١٣
" الفاء "			
لَلُبْسُ عبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَـيْنِيْ	أحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ	الوافر	٢١٠
" اللام"			
ورَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رأيهِ	ما لَمْ يَكُنْ وأبٌ له لِيَنَالاَ	الكامل	٧٢
قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَ زُهْرٌ تَهَادَى	كَنِعاجِ الْمَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا	الخفيف	٧٢
حَدِيثُ أَنَاسِيٍّ فَلَمَّا سَمِعْتُهُ	إذا لَيْسَ فيه ما يُبين فَأَعْقِلُ	الطويل	٣٤

صدر البيت	قافية البيت	البحر	الصفحة
... فإنّ بِحُبِّها	* أخاك مُصَابُ القلبِ جَمٌّ بَلابلُه	الطويل	٢١٥ -، ٢٥٦ -
كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَها	فلم يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ	البسيط	٩٥ -
" الميم"			
تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ولم تَعُوجُوا	كلامُكُمُ عَلَيَّ إذنْ حَرَامُ	الوافر	٨٢ -
بِفِي الشَّامِتِينَ الصَّخْرُ إنْ كَانَ هَدَّني	رّزِيَّةُ شِبْلَي مُخْدِرٍ فِي الضَّراغِمِ	الطويل	٥٩ -
أَسَيْرُ إلى أَقْطَاعِهِ فِيْ ثِيَابِه	على طِرْفِهِ مِنْ دَارِه بحُسَامِهِ	الطويل	٨١ -
يا رُبَّ غابطِنا لو كان يطلُبُكم	لاقَى مباعدةً مِنْكُم وَحِرْمَانِا	البسيط	٤٧ -
ذُعِرْتُمْ أجْمَعُوْنَ وَمَنْ يَلِيْكُمْ	بِرُؤْيَتِنَا وَكُنَّا الظَّافِرَيْنَا	الوافر	٧٠ -
وَكفَى بنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا		الكامل	١٧٥ -
لا تُنْكِرُوا القتلَ وقد سُبِينا	في حَلْقِكُم عَظْمٌ، وقد شَجِينا	الرجز	٥٨ -
" الهاء"			
إذَا سُدْتَهُ سُدْتَ مِطْوَاعَةً	ومَهْمَا وَكَلْتَ إلَيْه كَفَاهْ	المتقارب	١٤٤ -، ٢٥٦ -

فهرس الأمثال

م	المثـــــــل	الصفحة
١	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	- ٢٥١ -
٢	سرعان ذا إهالةً	- ٢٥٧ -
٣	عسى الغوير أبؤسا	- ٢٥٧ -
٤	كَطَالبِ القَرْنِ جُدِعَت أُذُنُه	- ٢٥٧ -

فهرس المصادر والمراجع

- **الأتابكي، يوسف بن تغري بردي** (١٩٢٩م) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية).
- **الإدريسي، ابن عجيبة أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي** (٢٠٠٢ م) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبدالله رسلان، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **الأردبيلي، محمد بن عبد الغني** (١٩٩٠م) شرح الأنموذج في النحو، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، القاهرة: مكتبة الآداب .
- **الأزهري، خالد بن عبدالله** (٢٠٠٠م) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد** (١٩٦٤م) تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرون، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- **الأستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن** (١٩٩٦م) شرح الرضي على الكافية ، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط٢ ، بنغازي: منشورات جامعة بنغازي.
- **الأسلمي، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد** (١٩٨٣ م) معاني القرآن للفراء، تحقيق:محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، ط ٣، بيروت: عالم الكتب.
- **الإشبيلي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله** (١٩٨٦م) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- **الإشبيلي، ابن خروف أبو الحسن علي بن محمد بن علي** (١٩٩٩م) شرح جمل الزجاجي، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، مكة المكرمة: جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.
- **الإشبيلي، ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن** (١٩٨٠م) ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.
- (١٩٩٨م) شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعّار. بيروت: دار الكتب العلمية.
- (١٩٩٨م) المقرّب ومعه مثل المقّرب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية.

- **الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد** (بلا تاريخ) المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة.
- **الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب** (١٩٦٧ م) الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبدالسلام هارون، ط٣، مصر: دار المعارف.
- **الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل**(١٩٨٣م) ديوان الأعشى ميمون قيس، شرح وتعليق: محمد محمدج حسين، ط٧، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- **الإفريقي، محمد بن مكرم بن على الأنصاري** (١٩٥٥م) لسان العرب، بيروت: دار صادر.
- **الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني** (١٩٩٤م) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبدالباري عطية،بيروت: دار الكتب العلمية.
- **الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله** (١٩٥٧م) أسرار العربية ، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- (١٩٥٧م) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق: مطبعة الجامعة السورية.
- (١٩٨٠م) البيان في غريب إعراب القران، تحقيق: طه عبد الحميد طه، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (١٩٥٧م) لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق: مطبعة الجامعة السورية.
- (١٩٨٥م) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٣، الزرقاء: مكتبة المنار.
- (٢٠٠٢م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- **الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف** (١٩٩٣م) تفسير البحر المحيط ، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلمية.
- (١٩٩٨م) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- (١٩٩٨م) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم.

- **الأندلسي، ابن عطية أبو محمد عبد الحق بن غالب** (٢٠٠٧م) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: الرحالة الفاروق،عبدالله الأنصاري، السيد عبدالعال، السيد إبراهيم، محمد الشافعي العناني، ط٢، قطر: مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- **الأندلسي، ابن مالك محمد بن عبد الله** (١٩٨٢م) شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي .
- (١٩٩٠م) شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق: عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- **الأنصاري، ابن هشام أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله** (١٩٨٦م) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، بيروت: دار الكتاب العربي.
- (٢٠٠٢م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والتراث العربي - السلسلة التراثية (٢١).
- (٢٠٠٤م) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع.
- (٢٠٠٨م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.
- **الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت** (١٩٨١م)، كتاب النوادر في اللغة ، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، بيروت: دار الشروق.
- **الأنصاري، كعب بن زهير** (١٩٩٧م) ديوان كعب بن زهير ، تحقيق: علي فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **الأنصاري، كعب بن مالك** (١٩٦٦م) ديوان كعب بن مالك، تحقيق: سامي مكي العاني، بغداد: مكتبة النهضة.
- **الباقولي، علي بن الحسين** (١٩٦٣م) إعراب القران المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي – المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية .
- (١٩٩٠م) شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق: إبراهيم محمد أبو عباة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- (١٩٩٤م) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق: محمد أحمد الدالي، دمشق: مطبعة الصباح.
- (٢٠٠٧م) الاستدراك على أبي علي الفارسي في الحجة، تحقيق: محمد أحمد الدالي، الكويت: مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي.
- (٢٠٠٩م) الإبانة في تفصيل ماءات القرآن، تحقيق: محمد أحمد الدالي، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

- **البغدادي، ابن النديم محمد بن إسحاق بن محمد** (١٩٧٨م) الفهرست، بيروت: دار المعرفة.
- **البغدادي، أبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن محمد بن السرى** (١٩٨٨م) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب.
- **البغدادي، أبوبكر بن مجاهد أحمد بن موسى** (١٩٧٢هـ) كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، مصر: دار المعارف.
- **البغدادي، الخطيب أبو بكر أحمد بن علي** (بلا تاريخ) تاريخ بغداد، بيروت: دار الكتاب العربي .
- **البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين** (١٩٥١م) هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- **البغدادي، عبد القادر بن عمر** (١٩٩٣م) شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق ، ج٤، دمشق: دار الثقافة العربية.

- (١٩٩٧م) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق:عبد السلام هارون، ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- **البنا، أحمد محمد** (١٩٧٢م) اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت: عالم الكتب – القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.
- **التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، و ابن السيد البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد، و الخوارزمي، أبو الفضل داود بن رشيد** (١٩٨٧ م) شروح سقط الزند، تحقيق: مصطفى السقا، عبدالرحيم محمود، عبدالسلام هارون، إبراهيم الأبياري، حامد عبدالمجيد، ط٣، القاهرة: الهيئة المصرية العامة.
- **التغلبي، الأخطل غياث بن غوث بن الصلت** (١٩٩٤م) ديوان الأخطل، شرح وتصنيف: مهدي محمد ناصر الدين، ط٢. بيروت: دار الكتب العلمية.

- **التميمي، الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة** (١٩٨٧م) ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **التميمي، جرير بن عطية الكلبي اليربوعي** (بلاتاريخ) ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط٣، القاهرة: دار المعارف.
- **التونسي، محمّد الطاهر بن عاشور** (٢٠٠٠م) التحرير والتنوير، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي.
- **التيمي، أبو عبيدة معمر بن المثنى** (١٩٨٨م) مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- **الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد** (١٩٨٢م) المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر.
- **الجوجري، محمد بن عبدالمنعم** (٢٠٠٤م) شرح شذور الذهب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- **الجوهري، إسماعيل بن حماد** (١٩٩٠م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٤، بيروت: دار العلم للملايين.
- **الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله بن يوسف** (١٩٧٩م) الكافية في الجدل، تحقيق: فوقية حسين محمود، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- **الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم** (١٩٨٦م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم.
- **الحملاوي، أحمد بن محمد** (بلا تاريخ) شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: محمد بن عبد المعطي، أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، الرياض: دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع.
- **الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله** (بلا تاريخ) معجم الأدباء، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- **الحميري، نشوان بن سعيد بن نشوان** (١٩٩٩م) شمس العلوم و دواء العرب من الكلوم، تحقيق: حسين عبدالله العمري، مطهر علي الأرياني، يوسف محمد عبدالله، دمشق: دار الفكر.
- **الحنبلي، ابن العماد عبد الحيّ بن أحمد بن محمد** (بلا تاريخ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (١٩٧٩م) الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٣، بيروت: دار الشروق.

- (١٩٩٢م)، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبدالرحمن سليمان العثيمين، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- **الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر**(بلا تاريخ)، حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، بيروت: دار صادر.

- **ابن خلِّكان، شمس الدين أحمد بن محمد** (١٩٧٨م) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت: دار صادر.

- **الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان** (٢٠٠٨م) التيسير في القراءات السبع، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الشارقة: مكتبة الصحابة – القاهرة: مكتبة التابعين.

- **الدمشقي، ابن الجزري محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف** (بلا تاريخ) النشر في القراءات العشر، تصحيح: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى بمصر - طبعة مصورة بيروت: دار الكتب العلمية.

- (٢٠٠٦م)، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: براجستراسر، بيروت: دار الكتب العلمية.

- **الدمشقي، ابن عادل أبو حفص سراج الدين عمر بن علي** (١٩٩٨م) اللباب في علوم الكتاب ، تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية.

- **الدوسي، أبوبكر محمد بن الحسن بن دريد** (١٩٨٧م) جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين.

- **الدينوري، ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم** (١٩٧٣م) تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٢، القاهرة: دار التراث.

- **الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب** (١٩٨٥م) ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، مصر: دار المعارف.

- **الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان** (١٩٩٦م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار عواد معروف، آخرون، ط١١، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- **الراجحي، عبده علي إبراهيم** (١٩٧٣م) التطبيق الصرفي، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

الرازي ، أبو الحسن أحمد بن فارس (١٩٧٩م) معجم مقاييس اللغة ، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- (١٩٩٧م) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، تحقيق: أحمد حسن بسج، بيروت : دار الكتب العلمية.
- **الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن** (١٩٨١م) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، بيروت: دار الفكر العربي.
- **ابن أبي ربيعة، عمر بن عبد الله** (١٩٩٦م) ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: فايز محمد، ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي.
- **الزبيدي، أبوبكر محمد بن الحسن** (بلا تاريخ) طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف.
- **الزبيدي، السيد محمد مرتضى** (١٩٨٧م) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، الكويت: مطبعة حكومة الكويت – سلسلة التراث العربي.
- **الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي** (١٩٨٧م) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، بيروت: عالم الكتب.
- **الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق** (١٩٨٢م) الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٤، بيروت: دار النفائس.
- (١٩٨٥م) الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط٢، إربد: مؤسسة الرسالة.
- **الزركشي، بدر الدين محمد بن بن بهادر بن عبد الله** (١٩٨٤م) البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، القاهرة: مكتبة دار التراث.
- **الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد** (١٩٩٨م) أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (١٩٩٨م) الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق:عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، الرياض: مكتبة العبيكان.
- **ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد** (١٩٩٧م) حجة القراءات، تحقيق/ سعيد الأفغاني، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- **السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان** (١٩٩٧م) المذكر والمؤنث، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دمشق: دار الفكر.
- **السلمي، الخنساء تماضر بنت عمرو** (٢٠٠٤م) ديوان الخنساء ، تحقيق: حمدُو طمّاس ، ط٢، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.

- **السلمي، العباس بن مرداس ابن أبي عامر** (١٩٩١م) ديوان العباس بن مرداس ، تحقيق: يحيي الجبوري، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- **السلمي، العز بن عبد السلام** (١٩٨٧م) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، تحقيق: رمزي سعد الدين دمشقية، بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- **السليسيلي، أبو عبدالله محمد بن عيسى**(١٩٨٦م) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحقيق: الشريف عبدالله علي البركاتي، مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.
- **السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد** (١٩٩٢م) نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **سيبويه، عمرو بن عثمان** (١٩٩٦م) الكتاب ، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي.
- **السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان** (٢٠٠٨م) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر** (١٩٦٤م) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية .
- (١٩٧٧م) المطالع السعيدة في شرح الفريدة، تحقيق: نبهان ياسين حسين، بغداد: دار الرسالة.
- (١٩٨٥م) الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- (٢٠٠١م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام هارون وعبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب.
- (٢٠٠٦م) الإتقان في علوم القرآن، تحقيق:مركز الدراسات القرآنية، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- (٢٠٠٧م) الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط٣، القاهرة: مكتبة الآداب.
- (بلا تاريخ) المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، ط٣، القاهرة: مكتبة دار التراث.

- **الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد** (٢٠٠٧م) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تحقيق: عبد المجيد قطامِش، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
- **الشافعي ، ابن الناظم أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك** (٢٠٠٠م) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين** (١٩٠٧م) أمالي السيد المرتضى ، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، القاهرة: مطبعة السعادة.
- **شلبي، عبد الفتاح إسماعيل** (٢٠٠٦م) أبو علي الفارسي، ط٢، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- **الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد بن عمر** (١٩٨١م) التوطئة، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، ط٢، القاهرة: دار الكتب .
- **الشنتمري**، يوسف بن سليمان بن عيسى (١٩٩٩م) النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من ألفاظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق: رشيد بلحبيب، المغرب: مطبعة فضالة – مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- **الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار** (٢٠٠٦م)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر بن عبدالله أبو زيد، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- **الصبان، محمد بن علي** (١٩٧٠م)، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: المكتبة التوفيقية.
- **الضامن، حاتم صالح** (١٩٩٠م) عشرة شعراء مقلون، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.
- **الطبرسي، الفضل بن الحسن** (١٣٧٩هـ) مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: هشام الرسولي المحلاني، بيروت: درا إحياء التراث العربي.
- **الطبري، محمد بن جرير** (٢٠٠١م) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- **الطوسي، محمد بن الحسن** (بلا تاريخ) التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- **العبيدي، محمد بن عبدالرحمن** (١٩٧٢م)، التذكرة السعدية في الأشعار العربية، تحقيق: عبدالله الجبوري، النجف الأشرف: مطبعة التعمان.
- **العسكري، أبو هلال الحَسَن بْن عَبْد الله بْن سهل** (١٩٦٤م) جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش، القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة.
- **عضيمة، محمد عبدالخالق** (١٩٨٠م) دراسات لأسلوب القرآن الكريم،القاهرة: دار الحديث.
- **العكبري، ابن برهان أبو القاسم عبد الواحد بن علي** (١٩٨٤م) شرح اللمع لابن برهان، تحقيق: فائز فارس، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- **العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله** (١٩٨٦م) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- (١٩٩٥م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دمشق: دار الفكر.
- (٢٠٠١م)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: سعد كُريِّم الفقي، المنصورة: دار اليقين للنشر والتوريع
- **العلوي، ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد** (١٩٩٢م) أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- **الغرناطي، ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل** (١٩٨٨م) الأصول في النحو ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- **الفارابي، إسحاق بن إبراهيم** (١٩٧٨م) ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، القاهرة: منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- **الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار** (١٩٦٩ م) الإيضاح العضدي ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مصر: مطبعة دار التأليف.
- (١٩٨٣م) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، بغداد: مطبعة العاني.
- (١٩٨٥م) المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، القاهرة: مطبعة المدني.
- (١٩٨٦م) المسائل العضديات، تحقيق: شيخ الراشد (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

- (١٩٨٧م) المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم - وبيروت: دار المنارة.
- (١٩٨٨م) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- (٢٠٠٣م) الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبدالله عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي: المجمع الثقافي ومركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.
- (٢٠٠٤) المسائل المنثورة، تحقيق: شريف النجار (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.
- (٢٠٠٧ م) الحجة في علل القراءات السبع ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود،علي محمد معوض، بيروت : دار الكتب العلمية.

- **الفراهيدي، الخليل بن أحمد** (بلا تاريخ) كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، بيروت: دار ومكتبة الهلال – سلسلة المعاجم والفهارس.
- **الفوزان، عبدالله بن صالح** (١٩٩٨م) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك (الرياض: دار المسلم للنشر والتوزيع.
- **الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب** (١٩٧٢م) البلغة في تاريخ أئمة اللغة والنحو، تحقيق: محمد المصري، دمشق: منشورات وزارة الثقافة.
- **القرشي، أبو سعد عبد الله بن الزبعرى** (١٩٨١م) ديوان عبدالله بن الزبعرى، تحقيق: يحيى الجبوري، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- **القرشي، بهاء الدين بن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن** (١٩٨٠ م) المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، ج٣، دمشق: دار الفكر.

- (٢٠٠٥م) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة دار التراث.

- **القرطبي، ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن** (١٩٨٢م) الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، القاهر: دار المعارف.
- **القرطبي ، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر** (٢٠٠٦م) الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: عبدالله عبد المحسن التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- **القسطلاني، أحمد بن محمد ابن أبي بكر** (١٩٧٢م) لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: عامر السيد عثمان وعبدالصبور شاهين، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- **القسطنطيني، حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله** (١٩٨٢م) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت: دار الفكر .
- **القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف** (١٩٥٠م) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الكتب المصرية.

القيسي، مكي بن حبوش بن محمد (١٩٧٤م) الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق: محي الدين رمضان، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- (١٩٧٤م) مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط٢، دمشق: دار المأمون للتراث.
- **الكردي، ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر** (١٩٨٢م) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، بغداد: مطبعة العاني.
- **الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله** (١٩٨٢م) ما تلحن فيه العامة، تحقيق: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي – الرياض: دار الرفاعي.
- **الكندي، أحمد بن الحسين بن الحسن المتنبي** (١٩٤٤م) ديوان أبي الطيب المتنبي، تعليق: عبد الوهاب عزام، مصر: لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- **المالقي، ابن الطراوة أبو الحسين سليمان بن مُحَمَّد** (١٩٩٦م) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق: حاتم الضامن، ط٢، بيروت: عالم الكتب.
- **المالقي، أحمد بن عبد النور** (١٩٧٥م) رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: مطبعة زيد بن ثابت، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **المبرد، محمد بن زيد** (١٩٩٤م) المقتَضَب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف – لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- (١٩٩٧م) الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أحمد الدالي، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

- **المجاشعي، الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة** (١٩٩٠م) معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- **المذحجي، أبو ثور عمرو بن معد يكرب الزبيدي** (١٩٨٥م) شعر عمرو بن معدي كرب، تحقيق: مطاع الطرابيشي، ط٢، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دار الفكر للطباعة.
- **المرادي، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل** (١٩٧٨م) القطع والائتناف، تحقيق: أحمد خطاب العمر، بغداد: مطبعة العاني.
- (١٩٨٥م) إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، بيروت: عالم الكتب.
- **المرادي، الحسن بن قاسم** (١٩٩٢م) الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٢٠٠١م) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي.
- **المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن** (١٩٩١م) شرح ديوان الحماسة، تحقيق: أحمد أمين، عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل.
- **المكُّودِي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح** (١٩٩٣م) شرح المكُّودِي على ألفية ابن مالك، تحقيق: فاطمة الراجحي، الكويت: جامعة الكويت.
- **الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني** (١٩٨٦م) الخصائص ، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (١٩٨٨م) اللمع في العربية ، تحقيق: سميح أبو مُغلي، عمّان: دار مجدلاوي للنشر.
- (١٩٩٣م) سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط٢، دمشق: دار القلم.
- (١٩٩٤م) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبدالحليم النجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف.
- **الموصلي، موفق الدين بن يعيش** (٢٠٠١ م) شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت:دار الكتب العلمية.
- **الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد** (١٩٥٥م) مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السنة المحمدية.
- **النميري، عُبَيد بن حُصين بن معاوية** (١٩٨٠م) ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فاييرت، بيروت: فرانتس شتابز بقيسبادن.

- **الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله** (١٩٨٠م) الأمثال، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دمشق: دار المأمون للتراث.
- **الهروي، علي بن محمد** (١٩٩٣م) كتاب الأُزْهِيّة في علم حروف العربية ، تحقيق: عبدالمعين الملّوحي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **الهوازني، عامر بن الطُفيل بن مالك الكلابي العامري** (١٩٧٩م) ديوان عامر بن الطفيل، بيروت: دار صادر.
- **وهبة، مراد** (١٩٩٨م) المعجم الفلسفي، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- **يعقوب، إميل بديع** (١٩٩٦م) المعجم المفصل في شواهد العربية ، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد**(بلا تاريخ) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق عبدا لمجيد دياب، الرياض:منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.